

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

نحو مصلحة المجتمع والوطن

◀ علماء عرفات

برهنت الأحداث منذ ١٥ آذار الماضي أن سورية قد دخلت مرحلة جديدة، فالبلاد قبل هذا التاريخ شيء وبعده شيء آخر، وإن كان الواضح كيف هي سورية قبل ١٥ آذار ٢٠١١ فإنها بعده ليست كذلك حتماً. إن الحراك الشعبي الذي بدأ وأخذ يتسع، والذي ترافق مع عنف وإراقة دماء، قد انطلق على أرضية التناقضات الاقتصادية- الاجتماعية التي أجبتها السياسات الليبرالية الاقتصادية، والتي أدت إلى وقوع أضرار هائلة بالاقتصاد الوطني وخاصة في الصناعة والزراعة، فنتج عن ذلك تدهور الوضع المعاشي بشدة، وتزايد الفقر والبطالة، وارتفاع منسوب الاستياء في المجتمع. وكان قد سبق هذا الحراك على مدى سنوات مقاومة شديدة اتسمت بطابع اجتماعي شعبي ضد هذه السياسات، وتركز على ممثلها في الحكومة السابقة (الفريق الاقتصادي)، ولم يتمكن هذا الإجماع من وقف هذه السياسات التي استمر تطبيقها حتى الآن.

أي إن هذا الحراك لم يأت من فراغ، ولا من فعل مؤامرة خارجية، بل فرضته الوقائع الاقتصادية- الاجتماعية، وإن كانت قد شجعت تلك الانتفاضات والثورات التي تفجرت مؤخراً في البلدان العربية.

إن المؤامرات الخارجية كانت وما تزال موجودة، وستبقى موجودة، وستتعاظم ما بقيت الامبريالية والصهيونية واشتدت أزمة النظام الذي يمثلانه، وهذا الوضع يجعل مهمة تحسين الوضع الداخلي في مواجهتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مهمة قائمة ورئيسية. في الوضع الراهن، ومع استمرار التحركات الشعبية ظهرت مسألتان خطيرتان:

الأولى: العنف الذي رافق الحركة الاجتماعية وصولاً لإراقة الدماء واستمرار ذلك...

الثانية: ظهور عملية شحن طائفي سريعة ومحاولة إظهار أن هناك صراعاً بين طائفتين في البلاد.

إن الشحن الطائفي استند على إراقة الدماء، وإذا استمر يمكن أن يهدد بشدة الوحدة الوطنية، ويحقق هدف المؤامرة الخارجية بتفتيت البلاد، وبناء على ذلك فإن البحث عن الأصابع الخارجية والمتأمرة يجب أن يجري في هاتين النقطتين، لذلك لا بد من ملاقات الحركة الجماهيرية عبر ملاقات مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإيقاف إراقة الدماء ومحاسبة المسؤولين، والبدء بالإصلاحات المعلن عنها بشكل سريع وفوري، بما يؤمن أعلى منسوب للحريات السياسية للمجتمع وأعلى مستوى من الوحدة الوطنية.

وإذا كانت الإجراءات السياسية السريعة ضرورية، فإن الإجراءات الاقتصادية الاجتماعية لا تقل أهمية عنها ولا ضرورة.

إن تغيير الحكومة لا يلي شيئاً ما لم يتم:

- القطع الفعلي والتام مع السياسات الاقتصادية الليبرالية السابقة ومحاسبة المسؤولين عنها.
- إطلاق حملة حقيقية مستندة إلى قوى المجتمع لمكافحة الفساد وخاصة الكبير منه.

- صياغة سياسات اقتصادية جديدة تؤمن أعلى مستوى من النمو وأعلى مستوى من العدالة الاجتماعية، وحل مشكلات الفقر والبطالة ومستوى المعيشة المتدني وفق خطط واضحة وجدول زمنية محددة.

- وضع معايير محاسبة للحكومة الجديدة، تنطلق من أهدافها المعلنه عبر بيانها الوزاري، ومقارنة أدائها مع الواقع العملي.

إن الأحداث الحالية تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن بلادنا لا يمكنها أن تتحمل السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وإن هذه السياسات لا يمكنها أن تتجزأ إلا الاستثمار في الفساد، ولا يمكنها أن تنتج إلا الإفطار ورفع مستوى التناقضات بما يهدد أمن الوطن والوحدة الوطنية.



هكذا تراكم الاحتقان...

سورية على مفترق طرق... ص ٦ - ١٠

مقصلة النافذة الواحدة.. في دمشق!

◀ علي نمر

علمت «قاسيون» من مصادر مطلعة في محافظة دمشق بأن تمثرت مسيرة «النافذة الواحدة» كان أحد أسباب صرف عدد من المهندسات والعاملين في المحافظة، حيث اتهمت المحافظة هؤلاء المصروفين بأنهم عطلوا تنفيذ إجراءات هذه النافذة، ولكن المهندسات والعاملين ردوا بكتاب إلى الجهات المعنية بينوا فيه خطأ هذا الاتهام، مشيرين إلى أن محافظ دمشق يتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية فشل هذه المسيرة.. إذ قام المحافظ بتكليف أمين السر العام ومن معه من مدراء لتنظيم بوضع خطة سير عمل للنافذة الواحدة، ولكن بعض هذا الكادر الإداري لم يكن يمتلك الخبرة الكافية لمعرفة إجراءات معاملة الترخيص الإداري والأسس الموجبة لذلك وطرق معالجتها بالشكل الصحيح، كما تم افتتاح النافذة الواحدة دون وجود آلية عمل متكاملة واضحة مبنية على أسس واقعية مدروسة ومحددة، ولم يتم تأهيل العاملين والمعنيين بدراسة معاملات النافذة الواحدة كما لم يزودوا بخطة عمل مفصلة واضحة ومعتمدة.

ولذلك وغيره من الأسباب يسقط السبب الرئيسي لصرف المهندسات والعاملين من المحافظة، لاسيما أنه لم يتم توجيه أية ملاحظة أو تنبيه أو إنذار أو عقوبة أو حتى سؤال أو تساؤل لهم من أية جهة رقابية أو تفتيشية أو إدارية عن أي خطأ بدر عنهم، وبالتالي فإن أحداً لم يحاول تصويب أخطائهم- إن وجدت- قبل أن يرفع فأس الصرف فوق رقابهم.

وأشار كتاب المصروفين إلى أنه لم يتم التدقيق ولا التحقق قبل صدور قرار الصرف بواقع العمل وموقعاته، وبذلك يبدو أن الجهات المشرفة على تطبيق وإدارة شؤون عمل النافذة الواحدة لم تنقل الصورة الحقيقية لواقع الحال بشفاافية إلى المراجع ذات الصلة، بل إنها وتلافياً لأية مساءلة قد توجه إليها قدمت العاملين- باعتبارهم الحلقة الأضعف- ككبش فداء تغطي به الخلل في آلية وتنسيق وإدارة عمل النافذة الواحدة التي تم إحداثها لتكون أداة في خدمة المواطن وليس لتكون سيفاً مسلطاً على رقاب من يعملون بها أو لها، حسب قول الكتاب.

ويذكر أن المهندسات والعاملين المصروفين راجعوا الجهات الرسمية طلباً للعدل، ولكنهم لم يلقوا جواباً ولا تجاوباً، بل إن بعض الجهات رفضت حتى استقبالهم والاستماع إلى شكاوهم المشروعة.

فهل تبحت محافظة دمشق عن «محمد البوعزيزي» بين موظفيها!؟

من شارك التلاميذ بـ«معوتهم» في الحسكة!؟

قررت حكومة عطري قبل إحالتها إلى حكومة تسيير أعمال منح طلاب محافظة الحسكة (الريف تحديداً) معونة مالية قدرت قيمتها بـ٧٥٢ مليون ليرة سورية، وذلك لتأمين مستلزمات الدخول في العملية التربوية من لباس وقرطاسية وغيرها..

وتم تحديد الطريقة التي سيتم فيها توزيع هذه المعونة بالشكل التالي:

يمنح التلميذ (من الصف الأول وحتى الصف الرابع) مبلغ ٣١٦٩ ليرة سورية.

يمنح التلميذ (من الصف الخامس والسادس) مبلغ ٣٠٢٩ ليرة سورية.

يمنح التلميذ (من الصف السابع وحتى التاسع) مبلغ ٤٣٢٩ ليرة سورية.

يمنح الطالب (من الصف العاشر) مبلغ ٦٥١٩ ليرة سورية.

يمنح الطالب (من الصف الحادي عشر) ٥٨٨٩ ليرة سورية.

يمنح الطالب (من صف البكالوريا) ٥٨٢٩ ليرة سورية.

ولكن بحجة ظهور اعتراضات من ذوي الطلاب في المدن التابعة لمحافظة الحسكة حول حقهم بالمعونات على اعتبار أن الجفاف لم يضرب ريف الحسكة وحده، قامت السلطات المحلية بتقسيم مبلغ المعونة الإجمالي بين مناطق الريف والمدن في الحسكة، بحيث تم تعديل النموذج الأول أو الطريقة الأولى من أصلها، فأصبحت على الشكل التالي:

من الصف الأول للتاسع يمنح التلميذ ٢٠٠٠ ليرة سورية.

من الصف العاشر وحتى البكالوريا يمنح الطالب ٣٠٠٠ ليرة سورية.

وهذا التعديل أثار حفيظة الأهالي في الريف الذين شككوا بظهور الاعتراضات أول الأمر، ثم بدؤوا بشيرون إلى وجود جهات مستفيدة من تقليص حصة التلاميذ من المعونة لدسها في بعض الجيوب على حساب حاجة هؤلاء التلاميذ للانخراط في العملية التربوية في ظل انخفاض أو حتى انعدام قدرات أهلهم المادية لتغطية تكاليف ذلك..

قضية تضعها «قاسيون» برسم المعنيين في حكومة تسيير الأعمال ريثما تخلفها الحكومة الجديدة، والتي يأمل الأهالي ألا يكون الفساد من سمات لجانها وسلطاتها المحلية كما كانت حال سابقتها.

«جمعة» رفض الاحتلال..

يستعد العراق تحت شعار «جمعة» رفض الاحتلال.. لمظاهرات كبرى عشية الذكرى الثامنة لغزوه، دعت إليها جهات دينية وسياسية عراقية، فيما تتزامن أخرى مع ذكرى الغزو نفسها في يوم صدور هذا العدد.

وأكمل مجلس علماء العراق استعداداته لتنظيم مظاهرة الجمعة تنطلق من حي الأعظمية بالضاحية الشمالية من بغداد حيث وجهت الدعوة حسب القائمين عليها «لكل الشرفاء لأن يتكاتفوا لإخراج المحتل بالقول والعمل، ومن ثم إعادة بناء ما خرب وارجاع الأمور إلى نصابها» وللتنديد بالاحتلال والفساد، وهي «ستادي بخروج المحتل دون أي شرط أو

فيد، وإصلاح النظام السياسي وتعديل مسار العملية السياسية التي أخذت منحى مغايراً لطموحات وتطلعات الشعب العراقي الذي عانى الأمرين من سياسات الكتل والأحزاب المشاركة في الحكومة».

أما مظاهرات السبت فيشارك فيها التيار الصدري، وفق ما أعلنه ناطق حكومي تحدث عن حصول التيار على ترخيص للمشاركة بمظاهرة مناوئة للاحتلال، وليس الحكومة...!

وأوضح ناشطون سياسيون عراقيون أن المتظاهرين «لم ينتظروا ذكرى الاحتلال للتنديد بالمحتل بل رفع الكثير منهم شعارات تعبر عن مطالب المواطنين بخروجه من العراق وترك البلد لأصحاب الأرض دون تدخل من أية جهة أجنبية سواء كان التدخل مباشراً أو غير مباشر».

نقابة عمال الخدمات والسياحة بدمشق تعيد السؤال:

هل بات من الصعوبة أن يعيش المتقاعد بكرامته دون منة من أحد؟

بصراحة

الحركة النقابية على مفترق طرق

◀ عادل ياسين

إن تطورات الأحداث قد فرضت حراكاً وجدلاً سياسيين واسعين شمالاً جميع الطبقات، ولم يستثيا أحداً، فالكل تأثر بما يجري، والكل بدأ بتحديد الموقف والسلوك وردات الفعل، انطلاقاً من فهمه لطبيعة التطورات التي يردّها البعض إلى مؤامرة خارجية، والبعض الآخر يردّها إلى جذورها التي نمت وترعرعت في تربتها الخصبة التي أوجدتها السياسات الاقتصادية الليبرالية، والتي ترافق معها غياب الحياة السياسية والديمقراطية (الشعبية)، حيث تقاعلت وانتجت حجماً هائلاً من الاستياء والتذمر والغضب من هذه السياسات، لانعكاسها السلبي المباشر على حياة المواطنين، حتى وصلت الأمور لحد المطالبة بتغيير تلك السياسات ومن يمثلها، وبضرورة إنجاز الإصلاحات الحقيقية التي تُمكن الشعب من مواجهة التآمر الداخلي والخارجي على أمن الوطن وسلامته وحقوق فقرائه، ومن هذه الإصلاحات المطلوبة تأمين حقوق الطبقة العاملة السورية التي اكتوت كثيراً بنار السياسات الليبرالية، والتضييق على حرياتها وحقوقها الديمقراطية، التي كثيراً ما طالبت بها بالطرق السلمية التي منحها إياها الدستور السوري، مستخدمة حقها بالدفاع عن حقوقها ومكاسبها التي أخذت تخسرهما شيئاً فشيئاً منذ سنوات، إلى أن وصلت إلى حالة تقتضي الوقوف عندها، وإيجاد مخرج حقيقي يؤمن تلك الحقوق ويدافع عن تلك المكاسب وخاصة عمال القطاع الخاص الفاقدين لحقوقهم ولأشكال الدفاع عنها، وذلك بتحريم حق الإضراب والاحتجاج السلمي وتجرير من يقوم به، بفعل قانون العمل الجديد الذي استمد شرعيته من قانون الطوارئ الذي يشره في وجوههم، مهددين من قبل أرباب العمل والأجهزة معاً، إن فعلوا ما يخالف ذلك. وبالمقابل فإن الحركة النقابية لم تحرك ساكناً يغير ويبدل من واقع الحال الذي يعاني منه عمال القطاع الخاص، من حيث العمل على زيادة أجورهم التي تتناقص قيمتها بفعل ارتفاع الأسعار، وأيضاً لم تستطع أن تقدم لهم الحماية تجاه عمليات الترشيح الواسعة التي يقوم بها أرباب العمل مسلحين بقانون عمل يحمي إجراءاتهم دون أن يجدوا مقاومة أو رادعاً يحول دون اعتدائهم المتواصلة على حقوق العمال، حتى تلك الحقوق التي أقرها لهم قانون العمل ١٧/، فإنهم محرومون منها ولا يستطيعون المطالبة بها، لأن ذلك إن تم سيكون مصيرهم الشارع، وهذا الشارع مليء بزملاتهم العاطلين عن العمل الذين وعدت الحكومة وعبر خطتها الخمسية العاشرة بأن من أولوياتها تأمين العمل لهم، لكن ما الذي جرى؟ إن الحكومة لم تستطع أن تحل ولو جزءاً بسيطاً من تلك المهمة المستعصية على الحل، ليس بسبب انعدام الموارد والإمكانات، بل بفعل السياسات التي كان يميلها صندوق النقد والبنك الدوليين على الحكومة (السابقة)، وخاصة بما يتعلق بضرورة انسحاب الدولة من دورها الرعائي تجاه المجتمع في التشغيل والصحة والتعليم والنقل والسكن.. الخ.

إذاً هناك الكثير من القضايا العمالية المطلوبة والحقوقية تشهد على قصور وانعدام فعل الحركة النقابية تجاهها، ليس بسبب عدم قدرتها وإمكاناتها المحدودة، بل بسبب خطتها وآليات عملها النقابيين، وعدم استقلاليتها في اتخاذ القرارات التي تعبر عن مصلحة الطبقة العاملة وكيفية الدفاع عنها، بمعزل عما يملى عليها من توجهات جعلت علاقتها بالطبقة العاملة محل نقاش من أغلبية العمال، وخاصة عمال القطاع الخاص الذين بدأ يسود بينهم تساؤل لم تكن ترغب أن يسود، وهو: هل الحركة النقابية بواقفها الحالي صالحة للدفاع عن حقوقنا؟ وهل بإمكانها مواجهة أرباب العمل في ظلمهم للعمال والتعدي على حقوقهم؟ إن واقع الحال يؤكد على ما يطرحه العمال من تساؤلات، ويحتاجون لتبرير سلوك الحركة النقابية تجاه حقوقهم وتجاه أرباب العمل، الرافضين الاعتراف بأية حقوق للعمال، ولم لا، فهم موقنون بأن حجم المواجهة معهم لا تُذكر، ومطمئنون إلى أن الحركة النقابية بخطها وخطتها مع الحوار واللقاء معهم من أجل سماح أرباب العمل بانتساب العمال للنقابات، وتحصيل اشتراكاتهم الشهرية وتحويلها لصندوق النقابات (وكفى الله المؤمنين شر القتال).

إن الاستمرار بهذا الخط النقابي وبهكذا آليات عمل، يعني خسارتها للمزيد من قواعدها التي من المفترض ألا تخسرها، لأن هذا سيضعفها وسيجعلها غير قادرة على أداء دورها الذي يبرر وجودها كحركة جماهيرية للطبقة العاملة، مدافعة عن حقوقها ومصالحها التي هي جزء لا يتجزأ من الحقوق والمصالح الوطنية العليا، التي يجب الحفاظ عليها ضد الداعين لهدمها تحت شعارات الانفتاح والخصخصة والشراكة وحرية الأسواق وغيرها من الشعارات التي وُلدت ما نحن فيه، وستعمقه إن استمرت دون التصدي لها ومواجهتها. إن مسؤولية الحركة النقابية الآن كبيرة، وستضاعف إذا لم تبادر وتطرح برنامجاً إصلاحياً داخلها يؤمن للحركة النقابية استقلالية قراراتها، ويمكنها من تعبئة قوى الطبقة العاملة الكبيرة في مواجهة القوى التي تسعى إلى إحراق البلاد والعباد معاً، وإن تأجيل وتغييب مطالب الطبقة العاملة سيزيد من الهوة الحاصلة بين العمال ومن هو مفترض أن يمثلهم، وإدارة الصراع مع قوى السوق الآن ليس كما كانت سابقاً، فالصراع أصبح مكشوفاً بين من يريد سلامة البلاد وتطورها وتقدمها الحقيقي، وبين من يريد الذهاب بها إلى عصور غابرة تحمل إلينا التخلف وخسارة ما بناه شعبنا بعرقه ودمه وجهده.

هذا السؤال الذي طرحته نقابة عمال الخدمات والسياحة، ووجهته إلى اتحاد دمشق والاتحاد العام لتوضيح ما تحدث به وزير المالية، طرحه العديد من العاملين في الدولة بمرارة وأسى، ويحساس الجندي المنتصر في المعركة لكنه عاد خالي الوفاض، جميع العاملين في الدولة لم تدم فرحتهم طويلاً بالزيادة الأخيرة على رواتبهم، إذا سرعان ما اكتشفوا الوهم الكبير الذي طبلت له وسائل الإعلام، فالنقابة بعد أن رفعت كتباً لتوضيح ماهية المرسوم الأول المتعلق بالزيادة عادت وطالبت بتوضيحات عن مرسوم التقاعد، ففي تاريخ ٢٤/٣/٢٠١١ أصدر المرسوم التشريعي رقم ٤١/ القاضي بمنح أصحاب المعاشات التقاعدية المشمولين بقوانين وأنظمة التقاعد والتأمين والمعاشات، والتأمينات الاجتماعية النافذة زيادة على المعاش التقاعدي مبلغاً قدره ١٥٠٠/ ل.س، و٢٥٠/٪ على المعاش التقاعدي، وهذه الزيادة الجديدة للمتقاعدين جاءت لمساعدتهم على العيش بكرامة بعد أن بلغوا المعاش التقاعدي.

ومن الرجوع للمادة ٣/ من المرسوم المشار إليه، والتي نجدها قد جاءت صراحة بما يلي:

«ينبغي ألا يزيد المعاش التقاعدي الذي يتقاضاه أصحاب المعاشات التقاعدية ممن عملوا في غير الجهات العامة على أعلى معاش يتقاضاه أصحاب المعاشات التقاعدية الذين كانوا عاملين في الدولة».

ولما كانت هذه المادة غامضة بالمطلق، وتفسيرها لدى البعض يشير صراحة إلى عدم جواز تجاوز الراتب التقاعدي للعامل في القطاع الخاص المحال للمعاش التقاعدي عن أعلى معاش تقاعدي يتقاضاه أصحاب المعاشات التقاعدية من العاملين في الدولة.

ولما كان هذا التفسير في حال صحته لا يجوز بالمطلق، لأنه يخالف القانون ويقع باطلاً في ما جاء فيه عملاً بالقاعدة القانونية التي بينت أن ما بني على باطل فهو باطل، ذلك أن منح عمال القطاع الخاص لمعاش التقاعدي حين تركهم العمل، ويلوغمهم السن القانوني مستنداً أساساً لأحكام قانون التأمينات

الاتحاد العام لنقابات العمال يبحث في:

قانون العمل والزيادات الأخيرة

رفع الاتحاد العام لنقابات العمال كتاباً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحت الرقم ٩/٥٧١ تاريخ ٣٠/٣/٢٠١١، يطلب فيه عقد اجتماع سريع يضم أطراف العمل والإنتاج الثلاثة (أرباب العمل، والنقابات، والوزارة) من أجل الاتفاق على الطريقة المناسبة لإعطاء العاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠، الزيادات الأخيرة على غرار زيادة الأجور للعاملين في الدولة ولقد جاء في الكتاب إنه ونظراً لصدور المرسوم التشريعي رقم ٤٠/ تاريخ ٢٤/٣/٢٠١١، والقاضي بزيادة أجور العاملين في الدولة، يأمل الاتحاد العام لنقابات العمال دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة للاجتماع لإصدار قرار يحدد زيادة أجور العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل رقم ١٧/ لعام ٢٠١٠.

نقابة عمال الكيماوية بدمشق بدورها تتساءل:

أليس لعمال القطاع الخاص مساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني؟

يبدو أن مجموعة المراسيم الأخيرة التي صدرت في شأن الزيادة في الرواتب والأجور أحدثت خللاً بين النقابات والعمال، ونتيجة للاستفسارات العديدة التي وجهها النقابيون لمكاتبها ولجانها النقابية، اضطرت المكاتب لرفع الكتب والمذكرات للاتحاد العام يطلب التدخل لدى جميع الجهات المعنية من أجل مناصرة العمال ولمتابعة أمورهم رفع نقابة عمال الصناعات الكيماوية بدمشق كتاباً إلى الاتحاد العام جاء فيه: أصدر السيد الرئيس يوم الخميس تاريخ ٢٤/٣/٢٠١١ المرسوم التشريعي رقم ٤٠/ لعام ٢٠١١، القاضي بزيادة الرواتب والأجور للعاملين المدنيين والعسكريين، ومنشآت القطاع العام وفق النسب المحددة في المرسوم المذكور، ولقد عودنا السيد الرئيس على هذه المكرمات والعطاءات الكريمة من سيادته مشكوراً، ولكن كنا نتمنى لو شمل هذا المرسوم عمال القطاع الخاص،

نقابة عمال العتالة والخدمات

تفسير الزيادة على طبيعة عمل نقابتنا



قال: أن كبرى المشاكل التي نعانينا كمكتب لعمال الخدمات والعتالة، أن عمالنا في كل قرار ومرسوم لا يستفيدون منه شيء إلا بشق الأنفس، فكما صدر قرار يصبح هاجسنا وشغلنا الشاغل الذهاب من دائرة لأخرى حتى نحقق

استاداً لمرسوم رئيس الجمهورية القاضي بزيادة أجور العاملين بالدولة بنسبة ٢٠٪/ يرجى العمل والتوسط لمخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتفسير الزيادة على طبيعة عمل نقابتنا. علماً أن عمالنا يعملون بموجب عقود بالتراضي مع الجهات العامة والعقود مبرمة ما بين النقابة والمؤسسات العامة وينظلمها القانون ٥١/ الخاص بنظام العقود للجهات العامة حيث تنص المادة ٦٢/ منه بأنه إذا طرأ ارتفاع في الأسعار أدى إلى زيادة تكاليف أن يتحمل نسبة ١٥٪/ من هذه الزيادة وتحمل الجهة العامة باقي الزيادة. ناصر مفعلا نري رئيس مكتب النقابة



وعليه فإننا نأمل من قيادتنا النقابية، وبالسريعة الممكنة اتخاذ الإجراءات اللازمة، لتضمين التعليمات التنفيذية إشارة واضحة إلى عدم تعرض رواتب ومعاشات المتقاعدين من العاملين في القطاع الخاص لأي انتقاص، وتشميلهم بهذا المرسوم انتهاءً، وفي ذلك حق وعدل.

وقد أكد جمال المؤذن رئيس مكتب نقابة عمال الخدمات والسياحة له قاسيون» أن ما بهم النقابة ويعمل من أجله أن يقع العاملون والمتقاعدون في القطاع الخاص بالفن كما هي حالتهم في كل قرار أو قانون، وأضاف المؤذن أن من الضروري بعد أن يحال هؤلاء على المعاش أن يعيشوا بكرامة، وأن تكون مساعدتهم من باب ما قدموه في مسيرتهم لهذا الوطن لا من باب المساعدة والرفقة فقط، لأنهم بنوا لنا ما نحن عليه الآن من منجزات وعطاءات.

المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال

يشرح آلية استفادة العاملين في الاتحادات من الزيادة

منعاً لأي التباس قرر الاتحاد العام لنقابات العمال وضع آلية يشرح فيها الطريقة التي سيستفيد منها العاملون في جميع الاتحادات من الزيادة الأخيرة فقرر ما يلي:

مادة ١/: تطبق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٠/ تاريخ ٢٤/٣/٢٠١١ ووفق التعليمات التنفيذية الصادرة عن وزارة المالية بالبلغ رقم ٨٥/ب/١١ على العاملين في الاتحاد العام ومكاتب الاتحادات المهنية ومكاتب اتحاد عمال المحافظات ومكاتب النقابات والعاملين بالمشاريع الصحية العمالية (المستوصفات، العيادات والصيدليات) ومراكز الانطلاق - المعهد النقابي المركزي والمعاهد الإعدادية والنقابيون من فئة القطاع الخاص المتفرغون بقرار من المكتب التنفيذي أصولاً ووفق نصوص هذا القرار.

مادة ٢/: يمنح العاملون في المشاريع الاستثمارية زيادة الأجور وفق قرارات مجالس إدارات هذه المشاريع بناء على قرارات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بهذا الشأن وتصدق من الاتحاد العام قبل تنفيذها أصولاً.

مادة ٣/: يحتفظ المستفيدين من أحكام هذا القرار بقدمهم المؤهل للترقية. مادة ٤/: يبدأ استحقاق المستفيدين المشار إليهم في المادة الأولى اعتباراً من ١/٤/٢٠١١ بالنسبة للذين يتقاضون أجورهم اعتباراً من أول الشهر وبنهاية ٣٠/٤/٢٠١١ لمن يتقاضون أجورهم بنهاية الشهر.

مادة ٥/: تقوم المنظمات النقابية بتنظيم جداول بأسماء المستفيدين من الزيادة بموجب هذا القرار يبين فيه نوع عملهم وفتاتهم ومقدار الأجر بتاريخ ٢١/٣/٢٠١١ ومقدار الزيادة مع الأجر بعد الزيادة وتدقيقها من قبل المحاسبين القانونيين ورفعها من قبل اتحاد عمال المحافظة للاتحاد العام لتشيبتها وحفظها أصولاً.

مادة ٦/: يطبق أحكام المرسوم رقم ٤٢/ لعام ٢٠١١ القاضي بتعديل معدل الضريبة على الرواتب والأجور رفع الحد الأدنى المعنى من الضريبة من الدخل الصافي إلى ١٠٠٠٠/ ل.س ووفق النسب المذكورة في المرسوم أصولاً.

مادة ٧/: تصرف النفقات الناجمة والمترتبة عن هذه الزيادة من وفورات وعائدات المنظمات النقابية المشار إليها أعلاه أصولاً.

مادة ٨/: يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

رسالة استنجد من عامل يطالب:

ضم المصابين بالأمراض المهنية بزيادة الراتب

وجه أحد العاملين في القطاع العام رسالة إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل يطلب فيها إعادة النظر بأوضاع العاملين الذين كانوا يعملون في القطاع العام، وخاصة الذين تركوا أعمالهم وسرحوا لأسباب متعددة، أو الذين أصيبوا بأمراض مهنية، وهم على رأس عملهم بتشميلهم بالزيادات الدورية وتعويضات التدفئة وزياداتها يقول العامل:

مقدمه: العامل المصاب بمرض مهني منذ عام ١٩٩٤ موسى الديب وقد عملت في مصفاة حمص لمدة ٢٣/ عاماً وبعدها أجبرت على تقديم استقالتي لأسباب سياسية...

باسمي وباسم جميع العمال السوريين المصابين بأمراض مهنية أطلب منك عند زيادة رواتب العمال والمتقاعدين أن لا تنسوا أو تتجاهلوا العمال المصابين بالأمراض المهنية بزيادة رواتبهم، وأنا راتبي حتى الآن وبعد زيادة سيادة الرئيس للتدفئة أصبح خمسة آلاف ليرة سورية لا غير، علماً بأنني لا أملك شيئاً غيره في هذه الدنيا.. وشكراً.

■ **موسى الديب**

والسؤال هو: هل سيقراً الوزير أو الوزيرة القادمة رسالة موسى ديب ويحقق حلمه في الزيادة، أم سيكون وضعه كما كان من قبل وأسوأ؟.

■

■

الدعاوى القضائية: إرث الآباء للأبناء

لا حرية مع الفساد

◀ ماهر فرج

على الرغم من أهمية الجهاز القضائي، وما يتمتع به من استقلالية، وما يمتلكه من كفاءات وخبرات مهنية وقضائية عالية تلتزم الدقة والموضوعية معياراً لعملها وأداة لضمان حقوق المواطنين، ومحاسبة الجناة، إلا أن النظام القضائي في سورية يعاني من تسلط الروتين والبيروقراطية على أساليب عمله، ما يحد من سرعة عمل هذا الجهاز في الفصل في الدعاوى المقدمة إليه، حيث أن عمر أي قضية داخل أبنية القضاء في بلدنا يتخطى على أقل تقدير خمسة أو ستة أعوام هذا إذا كانت القضية بسيطة وغير معقدة، وتتوفر فيها جميع الأدلة والبراهين على صدق الإدعاء، كدعاوى الطلاق ودعاوى التأمين.

وتمر الدعاوى القضائية في سورية بعدة مراحل، انطلاقاً من مرحلة التقديم والنظر، وما يتبعها من استئنافات متعددة وطعون. إلا أن الفترات المتباعدة بين هذه المراحل والتي تصل إلى شهر أو اثنين بين كل مرحلة، تجعل من فكرة اللجوء إلى القضاء آخر الأفكار لما تحتاجه من وقت وجهد، ناهيك عما تتطلبه من نفقات باهظة بين رسوم قضائية وأجور المحامين والتي تتضاعف كلما ازداد عمر القضية إلى درجة قد تفوق ما سيحصله المدعي من المدعى عليه في حال كانت الدعوى خاصة بأمور مادية، الأمر الذي يجعل من فكرة تخلي صاحب الحق عن حقه أوفر وأيسر من استرداده عن طريق القضاء.

أما في حال القضايا التي لا مفر فيها من اللجوء إلى القضاء كدعاوى الميراث أو إثبات الملكية لعقار ما، ففي هذه الحال قد تستمر الدعوى ما بين عشر سنوات وخمسة عشرة سنة، ما يجعل هذا النوع من القضايا إرثاً عائلياً على الأبناء استكمالاً ما بدأ به الآباء قبل عقد من الزمان. فمن يتقدم بمثل هذه الدعوى إلى القضاء في بلدنا يدرك مسبقاً أن هذا الحق الذي يدافع عنه لن يقره القضاء له في حياته، فهو يقدم على هذه الخطوة عل أبنائه يستفيدون منه

يقبل بعض السوريين أحياناً من أهمية المطالبة بضرب الفساد الكبير، ويتجاهلون دون قصد المفاعيل الكبيرة لهذا الاستحقاق على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وصحيح أن معظم السوريين التفتوا مؤخراً حول شعار «الحرية» باعتباره اختصاراً وتكثيفاً للمطالب، لكنهم حتى الآن لم يتمكنوا من تحديد العقبة الأكبر التي تقطع السبيل إلى تحقيق هذا الشعار.

ولكن مع قليل من التدقيق، سيجد الناس أن الحائل بينهم وبين مطالبهم التي يلخصونها بـ «الحرية» هو الفساد، والكبير منه تحديداً.. فلا حرية بوجود هذا الفساد.. ولا إصلاح بوجوده أيضاً، ولذلك يجب أن نكون واعين حين نعلن ما نريد، وجازمين حين نعمل لتحقيق ما نريد.

يجب أن نصل إلى تلك النقطة من الالتقاء، حيث نؤمن جميعاً بأن ضرب الفساد الكبير يعني عملياً تحريك سورية بالاتجاه الصحيح، ويعني وضعها على سكة لا تحيد عنها، لتصل بعزم أبنائها وقواها السياسية الشريفة إلى تحقيق المساواة والعدالة بين الجميع بما يصون كرامة وحرية الجميع تحت سقف الوطن. ليكن شعارنا اليوم وغداً شعاراً واضحاً ومحدد، نرفعه دون تعب حتى ذلك الصباح الذي نحقق فيه كل تطلعاتنا كسوريين.. ليكن شعارنا: «لا حرية مع الفساد»، فمن الواضح أنه لا إصلاح دون ضرب الفساد.

إن رهن نبيل «الحرية»- وهي مختصر الأمانى- بضرب الفساد ليست مناورة يراد بها «اللهو» بالمصطلحات، وإنما هي محاولة لتكثيف الضوء حول مسألة شديدة الأهمية مفادها أن الفاسدين قد يعملون على منع الناس عن حريتهم وصولاً إلى منهج حرية «صورية» لا معنى لها، وذلك فقط ليستمروا بفسادهم، وحرية من هذا النوع ستبكي قلوبنا جميعاً لأنها لا تلي نداء الدماء التي بذلت في هذا السبيل.

أما الحرية التي تستحق الموت لأجلها، والتي ستلي نداء عشرات الشباب السوريين الذين استشهدوا، فهي تلك الحرية التي يعلو فيها صوت الشعب على صوت سارقيه، فيطردهم وينتهي منهم إلى الأبد.. أما إذا بدأت مسيرة الإصلاح وتم منح الناس بعض الحريات التي يمكنهم من خلالها كيل الشتائم والتشهير بالفساد دون ضربه ومحاسبته فهذا ستكون الطامة الكبرى.. إذ سيكون الفساد نفسه هو من منح الناس حريتهم.. وذلك للأسف بعد أن هضمها و«أخرجها».. وسكب الماء!

الحرية الزائفة ليس لها معنى.. ولنا في الحرية اللبنانية مثال على ذلك.. ولنسأل أنفسنا: هل قضت الحرية «الصورية» في لبنان على الفساد في إداراته وأحزابها وطائفتيه؟

كلنا مع الحرية.. ولكننا لن نقبل أبداً أن تكون ثمرة الدماء السورية حرية زائفة، ولهذا فكلنا ضد الفساد!

■ ■

■ ■



بهذا الجهاز الهام والحساس والضروري لحماية المواطن ومحاسبة الجناة، خصوصاً في ظل «الميزة الخاصة» التي يمتلكها نظامنا القضائي، حتى لا تؤثر بعض الظواهر السلبية على قدرة هذا الجهاز وما يتمتع به من كفاءات وخبرات، وحتى تتغير الصورة النمطية للقضاء في عيون المواطن وتزداد ثقته بقدرة نظامنا القضائي وإمكاناته في إعطاء كل ذي حق حقه.

عندما يحكم القضاء لمصلحتهم بعد عمر طويل.

وبهذا فإن كل ما يتميز به نظامنا القضائي في سورية من (نزاهة وكفاءة وخبرات..الخ)، يصبح عاجزاً عن إرجاع الحقوق إلى أصحابها في الوقت المناسب بأقل قدر من الوقت والجهد وبأقل التكاليف، وهو ما يدعو القائمين على هذا الجهاز اليوم إلى إعادة النظر في بعض القوانين والأنظمة التي تحكم عمله، وبأساليب القضائية المتبعة في الفصل في الدعاوى القضائية، وذلك من أجل الارتقاء

الخلل البنيوي في الجامعات السورية.. قسم الآثار نموذجاً

◀ أنان كرد

وفي سورية يلاحظ أن الخلل مستشر في كل مرافق عملية التعليم العالي، وأصغر مثال ما يحدث في كلية الآداب بجامعة دمشق قسم الآثار، فكلية الآداب تضم /١٤/ قسماً كالناتاريخ والاجتماع والمكتبات واللغات الانكليزية والفرنسية والألمانية...الخ، وهي أقسام أدبية ونظرية، أما قسم الآثار فلا يتوافق طبيعته الموضوعية مع طبيعة الكلية الأدبية والنظرية، لأن قسم الآثار عملي؛ فهناك على سبيل المثال مادة الرسم والرفع الأثري التي تعتمد على مخططات وبيانات هندسية وهي مادة دراسية مشتركة مع كلية الهندسة المعمارية، وهناك مادة صيانة وترميم الآثار التي من المفترض إعطاؤها في ميدان أثري كالمتحف أو إحدى القلاع، وهنا يكمن أصل الخلل، فحتى المواد العملية تدرس أغلب الأحيان بشكل نظري وبالمحصلة يتخرج الطالب بعد أربع أو ست سنوات دون خبرة أو استفادة تذكر، اللهم غير تحصيله لأطنان من المفردات النظرية = سوق العمل/.

التي تقام ضعف قدراته العملية في مجال الآثار، هذا ويضطر الطلاب في أغلب الأحيان إلى الاتصال بالبعثات الأجنبية العاملة في البلاد وصلقل قدراتهم العلمية على نفقتهم الخاصة، هذا في حال توفرت هذه النفقات أصلاً، فحتى يصنف الطالب إنه ناجح في عمله وفاعل بالمعنى الاجتماعي سيحتاج إلى نفقات مادية تغطي حاجاته، كون العمل مع البعثات الأجنبية يكون بلا أجر، فهو عمل تطوعي يهدف إلى الحصول على الخبرة.

أما البعثات الوطنية فإنه تواجه الطلاب دائماً بالتسويق والمماثلة في الموافقة على عملهم مع بعثة وطنية، وهكذا سيخرج الطالب حتماً ضعيف التأهيل مهنيًا ومن ثم سيصطدم مع واقع سيتعامل معه؛ وهو عدم وجود فرص عمل في القطاع العام إلا لقلّة قليلة من الطلاب.

أما العمل مع البعثات الأجنبية فإنه يكلف الكثير من الأعباء المالية عدا عن هروب

الكوادر الوطنية إلى الخارج، وهناك الكثير من طلاب الآثار الذين تخرجوا وهاجروا إلى فرنسا وألمانيا واليونان وغيرها نتيجة الآثار الكارثية للسياسات الليبرالية لحكومة عطري وفريقها الاقتصادي، ولعل هذا الواقع المسيطر على قسم الآثار هو ما يفسر قلة طلابه بشكل عام لأنه يواجه الطلاب دائماً بسؤال محبط للنفس: ما مستقبل العمل في الآثار في سورية؟ وجوابه بسيط لا يحتاج إلى معادلات رياضية لحله وهو: لا فرص عمل!!

فمثلاً هناك في دمشق حوالي /١٠٠٠/ طالب في قسم الآثار سيحظى منهم بفرصة عمل ما لا يزيد عن نسبة /١٠٪/ وربما أقل، هذا ما كان يحدث وسيحدث في قسم الآثار وهو جوهر الخلل في المعادلة الاقتصادية-الاجتماعية /خريجي الجامعات = سوق العمل/، والتي تهيم على معظم الجامعات السورية إن لم يكن جميعها.

■ ■

واثق الخطوة..

◀ محمد علي طه

وحلب والساحل وحماة وحمص إلى حوران وجبل العرب إلى قلب البلاد جلق التاريخ والفاء. هذا المخزون من الإرث المقدس هو المعلم والمهم لأبناء الوطن جيلاً بعد جيل عشق الحرية والعدالة والكرامة والإباء، فلا عجب أنه شحنتهم بهذا العنفوان الوطني الراسخ والصامد مهما اشتدت الخطوب وتلبدت الأجواء واستكبل الغزاة، وتآمر وانبطح اللصوص ناهبو لقممة الشعب وثروات الوطن فشعبنا هو القبطان وربان الدفاع عن الحمى الأقدس، لذلك لا خوف على الموقف الوطني لسورية البطلة في خضم كل ما يجري لأنه نتاج إرادة وخيار وصنع شعب رائع مجيد، وليس رهناً بموقف سلطة أو حكومة أو أفراد مهما كانوا.

هذا الموقف المشرف يتطلب من الجميع الدعم المستمر والاستعداد القادر والتصليب الواجب لينطلق من ممانعة إلى مقاومة حقيقية شاملة، عمادها وحدة وطنية وسداها ولحمتها كرامة المواطن الحامل الأساس لراية كرامة الوطن والشعب

■ ■

مجانين عامودا.. وهبات الحكومة



صندوق المعونة الاجتماعية في عامودا للأغنياء فقط!

يقول أحد مجانين عامودا:

أفتنعنا المسؤولون الحكوميون أن صندوق المعونة الاجتماعية هو لمساعدة العائلات الفقيرة، ولكن هل هذا ما حدث ويحدث حقاً؟

نسأل - نحن مجانين عامودا - (تتبع محافظة الحسكة) عن كيفية توزيع هذه المعونة، والاعتبارات التي يستند إليها.. يقول أحدنا: «لست أدري كيف يتم توزيع المعونة؟ أعرف شخصاً مرابياً معروفاً على مستوى المحافظة، وثروته تصل إلى أكثر من مليار ليرة سورية عدا الأراضي الزراعية والدكاكين والبيوت السكنية والسيارات التابعة، وقد سمعت أنه حصل على هذه المعونة ومقدارها ١٤٠٠٠ ألف ليرة سورية! ولم يكتف بذلك، بل عندما تم توزيع السلالات الغذائية في القرى ذهب إلى القرية وحصل على سلة غذائية أيضاً!!

من اللافت أيضاً توزيع المعونة الاجتماعية على أهالي قرية من قرى عامودا وهم من أكثر القرى التابعة لها غنى، لأنهم يعملون بالزراعة وعندهم أراضي واسعة، ويعملون بالتهريب (دخان، مازوت وغيرها..) ورغم ذلك معظمهم حصلوا على المعونة الاجتماعية، وعندما سألت أحد المسؤولين عن ذلك الشخص، وعن أهالي تلك القرية، أكد المسؤول (العاقل) ذلك الخبر وقال: قدمنا شكوى رسمية ضد هؤلاء.. ورد أحد المجانين معلقاً على ذلك بأن المعونة الاجتماعية في عامودا هي للأغنياء فقط.

عامودا- حمد الله إبراهيم

السياسات الزراعية السورية والعبث بالأمن الغذائي الوطني عشرات القوانين والمراسيم بقيت طي الأدرج فكان ما كان



أعد الملف الزراعي، علي نمر

لا يختلف اثنان على أن القطاع الزراعي يعد أحد أهم فروع الاقتصاد الوطني الرئيسية، وسورية من الدول التي تمتاز بهذا القطاع المتنوع منذ الأزل ولا تزال، نظراً لتنوع الزراعات والأراضي الخصبة التي تمتاز بها أرضها على طول البلاد وعرضها. وتفيد معظم الإحصائيات أن الريف السوري يستوعب قرابة ٤٧٪/ من سكان سورية، وتؤكد الدراسات أن التنوع البيئي الزراعي في سورية له الدور الأبرز في إنتاج عدد كبير من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، التي لعبت دوراً هاماً في توفير احتياجات السكان من السلع الغذائية الأساسية وتصدير الفائض منها. وعند الحديث عن القطاع الزراعي، لابد من لفت الأنظار إلى قضية مبدئية وسيادية، حيث كانت سورية حتى الأمس القريب تتباهى في المحافل الدولية بقوتها وقرارها المستقل وقوة الأمن الغذائي فيها، ولكن بدأت تبرز بوضوح في السنوات الأخيرة مخاوف جدية حول قضية الأمن الغذائي الوطني الذي أمسى في خطر.

الزراعة والتشريعات

تكمن أهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد السوري من خلال دورها في زيادة الناتج الإجمالي وتأمين الاكتفاء الغذائي ومستلزمات الصناعة وخاصة التحويلية منها وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتشغيل اليد العاملة بشكل مباشر وبشكل غير مباشر. وهو ما يفترض التعاطي معها بقدر أهمية مكانتها من النواحي كافة.

من ناحية البيئة التشريعية والقانونية، أصدر رئيس الجمهورية المئات من المراسيم والقوانين الناظمة للقطاع الزراعي، وقد شملت القوانين والمراسيم الصادرة مختلف قطاعات الزراعة في سورية، وعلى سبيل الذكر لا الحصر سنذكر ببعض هذه القوانين والمراسيم للجهات المسؤولة لتقارن ما قدمه الفريق الاقتصادي خلال فترة إدارته الدفة الاقتصادية، ومنها الزراعية بالمحصلة، وماذا قدم لهذه الزراعة التي تراجعت في جميع المستويات. ومن هنا لا بد من القول مبدئياً إن السياسات والخطط التي اتبعت لم تطور شيئاً في هذا الميدان.. بل على العكس تماماً، حيث لم تتعاطَ جدياً مع القوانين والمراسيم التي كان يمكن أن تخفف فيما لو اتبعت بعض الأذى الذي طال الواقع الزراعي السوري..

في الأدرج

صدر القانون رقم ٦٢ لعام ٢٠٠٦ والقاضي بأن تعد أراضي البادية من أملاك الدولة الخاصة وتخضع للقوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بهذا الشأن في كل ما لم ينص عليه في هذا القانون.

مشروع تعديل المرسوم التشريعي رقم ٦٧ لعام ١٩٦٤ الناظم للوحدة الجوية الزراعية وقد صدر القانون رقم ١ تاريخ ٢١/٢/٢٠٠٧ الناظم للوحدة الجوية الزراعية.

مشروع تعديل المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ١٩٦٤ الناظم لحماية الأحياء المائية حيث:

● رفع مشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٦.

● وأعيد إلى وزارة الزراعة بتاريخ ٢٩/١/٢٠٠٧ متضمناً موافقة اللجنة الاقتصادية على المشروع على أن تعاد صياغته وفق ملاحظات وزارة المالية وأية ملاحظات ترد عليه من وزارات الدولة.

مشروع قانون بشأن وقاية النبات الناظم للحجر الصحي النباتي:

● تم رفع المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/١١/٢٠٠٦.

● وأعيد إلى وزارة الزراعة بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٦ متضمناً موافقة اللجنة الاقتصادية على مشروع القانون على أن تعاد صياغته في ضوء ملاحظات وزارة المالية وأية ملاحظات ترد عليه من وزارات اللجنة الاقتصادية.

مشروع تعديل القانون ٢٢٢ لعام ١٩٥٨ الناظم لزراعة القطن: تم رفع المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٢ وأعيد إلى وزارة الزراعة بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٤ بناء على طلبها لإعادة النظر في ضوء مستجدات تقتضي ذلك.

مشروع تعديل القانون رقم ٨٦ لعام ١٩٥٣ الناظم للضابطة الحراجية

وقد صدر القانون رقم ٤١ بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٦ الناظم للضابطة الحراجية.

مشروع تعديل المرسوم الحراجي رقم ٨٧ لعام ١٩٧٩ الناظم لحماية الثروة الحيوانية

حيث صدر القانون رقم ٢٩ تاريخ ١١/٦/٢٠٠٦ القاضي بإلغاء المرسوم التشريعي رقم ٨٧ لعام ١٩٧٩ الناظم لحماية الثروة الحيوانية.

مشروع تعديل المرسوم رقم ١٧٠٤ لعام ١٩٧٧ الناظم لتقاعد المهندسين الزراعيين:

● صدر القانون رقم ٢ تاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٧ الناظم لتقاعد المهندسين الزراعيين.

تعديل القانون رقم ٧ لعام ١٩٩٤ الناظم لعمل الحراج.

وقد صدر المرسوم التشريعي رقم ٢٥ تاريخ ٤/٩/٢٠٠٧.

مشروع قانون بإحداث هيئة عامة لإدارة وتطوير وتنمية البادية.

وتم إصدار المرسوم التشريعي رقم ٣٤ تاريخ ١٣/٨/٢٠٠٦ القاضي بإحداث الهيئة العامة لإدارة وتنمية البادية.

مشاريع أخرى معطلة

مشروع قانون بإحداث اتحاد نوعي لمربي الدواجن

تم رفع مشروع القانون إلى رئاسة مجلس الوزراء ٣١/١/٩/٢٠٠٦.

ومن ثم أعيد المشروع من رئاسة مجلس الوزراء تاريخ ١٦/٨/٢٠٠٦ متضمناً إعادة المشروع المذكور إلى الوزارة على أن يقوم الاتحاد العام للفلاحين بإعادة النظر بقانون التنظيم الفلاحي بحيث يتضمن الاتحادات والجمعيات النوعية.

● تم رفع كتاب إلى الاتحاد العام للفلاحين متضمناً طلب العمل على تنفيذ توصية اللجنة الاقتصادية بخصوص إعادة النظر بقانون التنظيم الفلاحي وفق ما هو مطلوب لتتمكن وزارة الزراعة من إعادة رفع مشروع القانون إلى رئاسة مجلس الوزراء.

مشروع تعديل المرسوم التشريعي رقم ١٥٢ لعام ١٩٧٠ الناظم للصيد البري حيث رفع المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠٠٤.

● وأعيد بتاريخ ٢٠/٢/٢٠٠٥ مراعاة الملاحظات الواردة من الوزارات ومن ثم أعيد إلى رئاسة مجلس الوزراء ٢٤/٥/٢٠٠٥ بعد مراعاة ملاحظات الوزارات.

● وأعيد من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٤/٨/٢٠٠٥ من أجل إعداد مشروع يقضي بمنع الصيد البري.

● ورفع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٥/١٠/٢٠٠٥ متضمناً أن المشروع يقضي بتنظيم الصيد ويمكن منعه في أي وقت.

● أعيد من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٥ إلى ما بعد انتهاء جائحة مرض انفلونزا الطيور.

● أعيد رفع المشروع مجدداً إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٧/١٢/٢٠٠٦ بعد انتهاء جائحة مرض انفلونزا الطيور.

● أعيد إلى وزارة الزراعة بناء على طلبها ١١/١/٢٠٠٧ لإعادة النظر فيه؟

مشروع قانون حماية الموارد الوراثية النباتية والشروط والأسس التي تنظم تداولها.

● رفع المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢/٨/٢٠٠٤.

● يتم حالياً إعداد التعليمات التنفيذية لمشروع القانون ليصار إلى رفعه ثانية إلى رئاسة مجلس الوزراء.

● وقد رفع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٣/٢٠٠٧.

● أعيد إلى وزارة الزراعة بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٧ الصادر عن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية لدراسة ملاحظات المستشار القانوني في رئاسة مجلس الوزراء.

تخطيل العمل والعلم الزراعي

مشروع مرسوم يتضمن إضافة ٤٨٦ وظيفة من الفئات الخمس إلى الملاك العددي للمعاهد والثانويات المهنية

● رفع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٣١/٣/٢٠٠٤.

● رفع إلى وزارة المالية بتاريخ ١١/٧/٢٠٠٦ وقد تمت دراسة المشروع من قبل لجنة الملاكات بالموافقة عليه ولم نواف برفعه إلى اللجنة الاقتصادية.

مشروع تعديل القانون رقم ١٢٩ لعام ١٩٥٨ الناظم لعمل الغرف الزراعية

● رفع مشروع التعديل إلى رئاسة مجلس الوزراء مجدداً بتاريخ ١٦/٣/٢٠٠٥ بعد مراعاة ملاحظات الوزارات.

● رفع مشروع القانون مجدداً إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٩/٢٠٠٦ بعد دراسة الملاحظات الواردة عليه من وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

● أعيد إلى وزارة الزراعة بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٧ متضمناً موافقة اللجنة الاقتصادية على المشروع على أن تعاد صياغته وفق ملاحظات وزارة الصناعة والاتحاد العام للفلاحين وأي ملاحظات ترد عليه من وزارات الدولة.

● رفع إلى رئاسة مجلس الوزراء أيضاً بتاريخ ١/٤/٢٠٠٧ بعد دراسة الملاحظات الواردة عليه.

مشروع مرسوم يتضمن إضافة ٣٢٤٨ وظيفة من الفئة الثانية بعد أن تم توحيد مشروعَي المرسومين بمشروع واحد، خريجي

الثانويات البيطرية ٢٨٠٠ وظيفة وخبراء حراجيين ٤٤٨ وظيفة خفيبر حراجي، مشروع مرسوم يتضمن إضافة ٢٠٠٠ وظيفة من الفئة الثانية بعد أن تم توحيد مشروعَي المرسومين بمشروع واحد خريجي الثانويات البيطرية ١٧٥٠ وظيفة مراقب زراعي و٢٥٠ وظيفة خفيبر حراجي.

● رفع إلى رئاسة مجلس الوزراء- الأمانة العامة من وزارة المالية لعام ٢٠٠٥ وما زال لدى اللجنة الاقتصادية.

مشروع مرسوم بإضافة ١٤٠٠ وظيفة مراقب زراعي من الفئة الثانية:

● رفع المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٩/٢/٢٠٠٦ م.

● أعيد المشروع من وزارة المالية ورفع إلى رئاسة مجلس الوزراء مرة أخرى بتاريخ ٩/٢/٢٠٠٦ ويتضمن إضافة ١٤٠٠ وظيفة مراقب زراعي من الفئة الثانية.

مشروع تعديل القانون ٤٢ لعام ٢٠٠٢ الناظم لمهنة الطب البيطري

● رفع مشروع التعديل إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٤/٢٠٠٥.

● مشروع تعديل المرسوم ٢٥٩٠ لعام ١٩٦٨ الناظم لمهام الوزارة.

● صدر المرسوم التشريعي رقم ١١ تاريخ ٢٧/١/٢٠٠٧ م

مشروع قانون تقاعد الأطباء البيطريين

● رفع المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٨/١١/٢٠٠٥.
● عمم المشروع على وزارات اللجنة الاقتصادية الصادر عن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية لموافاة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بملاحظاتها على المشروع.

● أعيد رفع المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء مجدداً بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٦ بعد دراسة الملاحظات الواردة عليه من وزارات الدولة.

● أعيد من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٦ متضمنا موافقة اللجنة الاقتصادية على مشروع القانون على أن يعاد التدقيق في بعض نصوصه في ضوء ملاحظات وزارة المالية الواردة على مشروع القانون.

● رفع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٦/٢/٢٠٠٧ بعد دراسة الملاحظات الواردة عليه.

● أعيد إلى الوزارة بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٧ للنظر بإمكانية الأخذ بالتعديلات والملاحظات المبداة على المشروع أثناء مناقشته في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٦/٢/٢٠٠٧ م وصياغته بالتنسيق مع السيدين وزيرَي المالية والعدل.

● رفع المشروع إلى وزارة العدل بتاريخ ١٣/١٢/٢٠٠٧ لإعادة الدراسة.

● المرسوم التشريعي رقم ٩١ تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٥ الخاص بإحداث صندوق لتمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث.

● صدر وتمت المباشرة به بموجب قرار الوزارة رقم ٨٦ تاريخ ١٢/٤/٢٠٠٦.

مشروع تعديل القانون رقم ١٤ لعام ١٩٧٥ الناظم لأسس الإنتاج الزراعي

صدر المرسوم التشريعي رقم ٥٩ تاريخ ٢٠/٧/٢٠٠٥ الذي ألغي بموجبه القانون رقم ١٤ لعام ١٩٧٥.

مشروع قانون بإحداث هيئة عامة لإكثار البذار.

● رفع المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٦.
● أعيد المشروع إلى وزارة الزراعة بتاريخ ١٣/٧/٢٠٠٦ متضمنا ملاحظات المستشار القانوني في رئاسة مجلس الوزراء على المشروع.

● أعيد المشروع من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٣/١١/٢٠٠٦ للنظر بإمكانية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المبداة على المشروع في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٦ م.

مشروع قانون بتصنيع وتجارة وتداول الأعلاف

● رفع مشروع القانون إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٩/٢/٢٠٠٥.

● أعيد المشروع إلى وزارة الزراعة بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٥ بناء على طلبها لإعادة صياغة المشروع ومشاركة القطاع الخاص في إعداده.

● تم تشكيل لجنة برئاسة معاون الوزير وتم إشراك ممثلين من القطاع الخاص فيها.

● تقوم اللجنة بإعداد المشروع مجدداً.

قانون التنظيم الفلاحي رقم ٢١ لعام ١٩٧٤

شكلت لجنة في الاتحاد لإعادة النظر بالقانون شاركت فيها الوزارة وقد أنهت اللجنة أعمالها ورفع مشروع القانون إلى مكتب الفلاحين القطري لإعادة النظر في بعض الملاحظات.

● رفع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٠٥ بعد إعادة النظر بجمع مواد مشروع القانون.

● وما زال قيد الدراسة وإعادة الصياغة بالاتحاد العام للفلاحين.

قانون التشريع المائي

● صدر بالقانون رقم ٣١ تاريخ ١٦/١١/٢٠٠٥.

قانون المصرف الزراعي رقم ١٤١ لعام ١٩٧٠.

صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٠ تاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٥ الذي ألغي بموجبه القانون رقم ١٤١ لعام ١٩٧٠.

قانون تنظيم مهنة الهندسة الزراعية رقم ٥٧ لعام ١٩٨٠.

تعديل هذا القانون من اختصاص مجلس نقابة المهندسين الزراعيين والمؤتمر العام وأعد مشروع التعديل ورفع إلى الجهات الوصائية.

قانون رقم ٢ لعام ١٩٨٤ المتعلق باستصلاح الأراضي تختص وزارة الري بتعديل هذا القانون وهو قيد الدراسة من قبل لجنة مشكلة فيها لهذه الغاية.

مشروع قانون ناظم لإفراغات الأراضي الزراعية وهو حاليا قيد الدراسة

● تتبع بعض المواضيع المطلوبة في خطة مكتب الفلاحين:

● الاستمرار في التوجيه بإتباع سياسة زراعية متكاملة تهدف إلى تسعير المحاصيل الزراعية وخاصة الإستراتيجية، على أساس سعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح يضمن للفلاحين تحسين مستوى معيشتهم.

● يتم إعداد لدراسة تكاليف الإنتاج للموسم الزراعي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وللمحاصيل الإستراتيجية الشتوية (القمح، الشعير، الحمص، العدس) إضافة إلى تكاليف محصولي القطن والشوندر السكري تمهيداً لعرضها على الجهات المختصة لدراسة تكاليف الإنتاج ومن ثم رفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء- اللجنة الاقتصادية- لتحديد الأسعار الرسمية.

قانون العلاقات الزراعية رقم ٥٦ بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٤ والذي اعتبر نافذاً بعد ثلاث سنوات على صدوره أي من تاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٧ ومن ثم مضى على وضعه موضع التطبيق شهور وخلال هذه المدة ظهرت ثغرات عديدة في هذا التطبيق انعكست سلباً على المزارعين وعائلاتهم وتركت جرحاً في قلوب نسبة غير قليلة منهم ولاسيما ممن يعملون بالزراعة عند أصحاب الأراضي منذ عشرات السنين من دون عقود مزارعة موقعة أصولاً.

والأنكى من كل هذا وجهت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في ١٧/٣/٢٠١٠ كتاباً يحمل الرقم (٢٧٠٧ /ص) إلى دوائر الزراعة في محافظة الحسكة تطلب فيه من هذه الدوائر شطب أسماء بعض الفلاحين من محاضر أجور المثل وعقود الإيجار، وجميع هؤلاء من المواطنين الكرد، على الرغم من أن معظم هؤلاء يعملون في تلك الأراضي التي ورثوها أباً عن جد، وقبل أن يؤسس أو ينشأ في سورية شيء اسمه وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وقد جاء القرار كالآتي:

«يطلب اليكم شطب أسماء الفلاحين من محاضر أجور المثل وعقود الأجار في المناطق العقارية التابعة لكم وذلك لعدم حصولهم على التراخيص القانونية وفق أحكام القانون رقم / ٤١ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته استناداً للتعليمات الوزارية».

هذا القرار بالذات كان وما زال يشوبه الكثير من الغموض، وهو في الوقت ذاته مشبوه، ولا يخدم سوى المترصين بالوطن، والذين يتحبنون الفرص لإشعال الفتن، لأن الذي يعمل من أجل التخفيف من حدة الآثار الكارثية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وحتى القانونية على مواطنيه، لا يصدر قرارات كهذه، ومن يعز عليه الوطن والمواطن ركنا الوحدة الوطنية في هذه الظروف لا يصدر قرارات لاسمؤولة تكون نتائجها سلبية على الوطن الذي يسع لجميع مواطنيه والأحداث الأخيرة صدقت بكل ما ذهبنا إليه طيلة الفترة السابقة حتى اللحظة. ■■

قبل أن تبدأ الحكومة الجديدة عملها..

ماذا قدم السابقون للفلاح السوري، وما هي إمكانات القادمين لإنقاذ واقع الزراعة؟

إن الحديث عن واقع الزراعة مؤلم بشدة، يبدأ من هجرة عدد كبير من الفلاحين من قراهم وابتعادهم عن حقولهم ليتشردوا في المدن الكبرى، ولا ينتهي عند ضياع وتبديد معظم أمن الوطن الغذائي، مروراً بعشرات التفاصيل التي أنهكت الزراعة، بما فيها رفع الدعم الزراعي بجميع أشكاله، والجدل حول أصناف زراعية لم تحقق النجاح المنشود ومع ذلك تم اعتمادها في خطط زراعية والعدول عنها في خطط أخرى لعدم جدواها الاقتصادية، وضرب غالبية المحاصيل الاستراتيجية، واستنزاف الثروة الحيوانية، وتجفيف البحيرات الجوفية...الخ..

أخطاء متكررة

اعتمدت وزارة الزراعة صنف القطن «حلب ١١٨» بدلاً من صنف «حلب ٤٠» لزراعته في محافظتي حلب وإدلب بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، لكن حسابات الحقل اختلفت تماماً عن حسابات البيدر بين وزارة الزراعة والفلاحين، فعلى الرغم من رفع خطة زراعة القطن بإدلب من ٦٠٠٠/ هكتار إلى ٧٠٠٠/ هكتار إلا أن إنتاج القطن قد تراجع بين المساحة المخططة والإنتاج المتوقع من ٢٧٠٠٠/ ألف طن إلى ٢٣٩٠٠/ ألف طن لموسم ٢٠٠٦ .
وزارة الزراعة اجتمعت في ٢٠٠٧ وقررت القيام بإجراءات وحلول تلافياً للمشكلة التي عانت منها الزراعة ودرست الأسباب والنتائج التي تعرض لها الموسم وقررت ما يلي.

أولاً إعادة النظر بأسعار مستلزمات القمح.

ثانياً إعادة النظر بأسعار شراء القمح.

ثالثاً دراسة واقع البذار المقاومة للأفات وخاصة لأفات العفن الفطري والصدأ .

رابعاً وأخيراً تحسين سلالات القمح.

فماذا حصل في أعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ حصل أن الفلاح عانى من النتائج الأربع في المواسم الثلاثة وظلت إجراءات الوزارة في أدرج الوزير دون أن يستفيد الفلاح منها أي شيء ووضعت الحق على «الطليلان» أي الجفاف والارتفاع العالمي للأسعار .

أزمة مفتعلة للأعلاف من أجل التجار

صدر المرسوم التشريعي رقم ٦/ ٢١/١/٢٠٠٧ من أجل تأمين مخزون استراتيجي من المواد العلفية ومستلزمات تخزينها إلا أن الواقع كان العكس تماماً فثمة فروق كبيرة بين أسعار العلف في المؤسسة العامة لتوزيع الأعلاف وأسعار السوق السوداء .

أطرف وأخطر ما تم تداوله حكومياً للحد من أزمة نقص الأعلاف المتفاقمة والتي لا يمكن أن يتخيلها أي عاقل حين قرر تحويل ٥٠٠/ ألف طن من القمح القاسي لمصلحة الثروة الحيوانية، فلم يبق أمام الحكومة حل سوى إشراك الأغنام، في طعاننا والطلب منا تدريجياً تناول خبز الشعير للتخفيف من حدة الأزمة، المشكلة لم تكن في نوعية القمح وكميته بل بمدى الخسارة التي يمكن للدولة أن تتحملها جراء هذا التحول الغذائي ومقدار فارق سعر المبيع، وليس هذا فقط بل دخلت منذ ٢٠٠٧ /٨/ مطاحن إلى مرحلة التوقف عن العمل ووجود مشكلات فنية وقضايا قانونية عوقت عمل معملَي عدرا وطرطوس للأعلاف والشركة المنفذة لم تكمل عملها مما أخلنا مهامات الاتصالات بين الدولتين أي بين سورية وإيطالية .

أما مريو الدواجن فيؤكدون أن القائمين على السياسات الزراعية لا يعرفون شيئاً عن كميات الإنتاج، وليس لديهم إحصائيات عن عدد العاملين بالمهنة، كما أنهم غير معنيين بشجون أصحاب المداجن المرخصة البالغ عددها /٦٦٠٠ مدجنة، لكنهم يعرفون ويدعمون ويشاركون المربين الذين يعملون دون ترخيص بشكل قانع وناشز، وهم في حماية وعهدة أصحاب النفوذ . وكان آخر المصائب أن /٨٠٪ من المربين ومنذ أشهر قرروا الخروج من العملية الإنتاجية في حال استمرار ارتفاع المواد العلفية، وتحكم بعض التجار الكبار بالأدوية البيطرية والتلاعب بنسبها، بينما فلاحو الجزيرة المهاجرون في دمشق العاصمة وضواحيها أصبحوا يلمون فئات الخبز اليابس ويرسلونه إلى البقية الباقية ممن بقوا في أراضيهم مع قطعانهم ليعطوه للأغنام والبقر بدل العلف والشعير الذي زاد سعره عن القمح.

من أقصى الشرق إلى أقصى الجنوب

في حديث للزميلة «الاقتصادية» قال مسؤول اقتصادي بارز في العدد /٢٨١/ ٢ شباط ٢٠٠٧: «لا خوف على أمننا الغذائي وسنعدل الخطة لمصلحة بعض المنتجات لسد الاحتياج»، لكن في لغة الأرقام قال المسؤول نفسه:«من الصعب تحديد النسب حول ما تحقق على أرض الواقع من خطط وسياسات جديدة رغم مرور ثلاث سنوات، فالزراعة على عكس الصناعة بطيئة الإنتاج، وأغلب السياسات الزراعية يأتي تأثيرها بعد ٤/ ٥- سنوات، وهذا الكلام ليس تهرباً من المسؤولية بالعكس يقع تطبيق هذه السياسات ليس على عاتق وزارة الزراعة وإنما على الجهات المرتبطة بوزارة الزراعة، كان هناك نحو /٣٦٠٪ منها ١٣/ شركة تحترم المواصفات المناسبة لتنمية المنطقة الشرقية الشمالية».

لكن المضحك في هذا الكلام ما تلاه عن الآفات في محافظة درعا حيث قال: «ظهرت آفة سونة القمح في درعا، وهي قليلة الحدوث بحقول كحقول درعا المزروعة بالقمح، فجاءت من أقصى الشرق إلى أقصى الجنوب»، وعن الثروة الحيوانية تأكيده أن الإمكانية متاحة لتصدير من ٢/ ٥- ملايين رأس غنم، فالعوائد كبيرة وتتجاوز /٤٠٠/ مليون دولار سنوياً .

طلب المساعدة من الاتحاد الأوربي

والمنظمات الدولية

في سعر الخبز كان يجب أن تباع ريبطة الخبز السياحي ب/٢٥/ ل س إلا أنها تباع ب/٤٠/ ل س ومع ذلك يقول مسؤول اقتصادي ساهم في تدمير زراعة القمح: لا أرى مشكلة في هذا الأمر، وخاصة أن الأفران التابعة للدولة متوافرة، ومنتشرة في كافة الأحياء السورية، كما أنها مدعومة من ناحية المازوت والطحين ناهيك عن وجود مخازن احتياطية، ومع هذا لا أحد يستطيع رفع الأسعار من دون موافقة وزارة الاقتصاد، ولقد طلبنا المساعدة من الاتحاد الأوربي والمنظمات الدولية، أي أن هناك إقراراً أن الاقتصاديين هم المسؤولون عن المشكلة..

فوق مصيبتهم زادوا عليهم بالضرائب

إن فرض «الضريبة» وهذه ضريبة أخرى ومفاجأة جديدة، جاء بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير، وقرار كهذا يبعدهنا عن الأسواق الخارجية من حيث التكاليف العالية والمنافسة الشديدة، والأسواق المنافسة والمجاورة مثلاً تدفع /٣/ دولارات لكل صندوق لدعم التصدير فكيف لنا أن ندخل تلك الأسواق ولدينا ضريبة وضرائب؟ وبعد ذلك صدرت سورية خلال عام ٢٠٠٩ /١,٢/ مليار ببيضة بلغت قيمتها ما يقارب /٥,٥/ مليارات ليرة، وتعد سورية بذلك من أكبر مصدري مادة البيض في الوطن العربي.

خسرت سورية في العام ٢٠٠٩ جزءاً مهماً من قطعان المواشي والدواجن، فأحد مربي الدجاج البياض أكد أنه خفض قطيعه من /٣٠٠/ ألف دجاجة إلى /١٢/ ألف دجاجة فقط وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار البيض في السوق المحلية إلى /١٥٥/ للصحن الواحد، على أنه لا علاقة للتصدير برفع الأسعار كما قيل لأن الكميات المصدرة يومياً لا تتجاوز ربع الكمية المسموح بها من وزارة الاقتصاد والتجارة ونفس السبب يعد كافياً لتفسير الارتفاع الكبير بأسعار الفروج الذي يباع حالياً بين /١٢٥- ١٣٥/ ل س

الفريق الاقتصادي وتهجير الفلاح من أرضه

إن حال الفلاحين في محافظة الحسكة وواقع الهجرة من الشرق إلى الجنوب بحثاً عن سبل العيش والبقاء كانت تستحق أن تلفت نظر المعنيين وعنايتهم قبل هذه الأحداث، وكان من الضروري أن يتخذ حولها رأي عام وطني قبل أن تصل الأمور إلى ما هي عليه الآن لأن الأمر لم يكن يقتصر على مجموعة فلاحين هجروا الأرض فقط، بل على محافظة كبرى زراعية بامتياز تكاد تفقد خيراتها والتي هي بالنهاية خيرات الوطن والشعب، والحقيقة أن كل ما يمكن أن تتفقه الدولة من خدمات لتنمية هذه المحافظة الشمالية الشرقية سيعود خيره أضعافاً مضاعفة على إنتاج سورية وسلتنا الزراعية، ويحول دون هجرة السكان إلى داخل وخارج حدود الوطن، دون تعريض كل شيء

للخطر بما فيه الأمن الوطني. وبالتالي من حقنا السؤال عن أماكن التنمية الموعودة على أرض الواقع، ولماذا تلكأت الحكومة وفريقها الاقتصادي الراحل في إنجاز المخطط منها؟ وماذا فعلت من أجل إرجاع الفلاح للعمل في أرضه .

الجملة التي نكررها كل عام «موسم الإنتاج والتسويق على الأبواب والأزمة بدأت تطل برأسها .. ومازلنا نتذكر ويحسرة خيبات موسم تسويق القمح للموسم الماضي ودخول التجار والسماسة على الخط وشراءهم كميات فاقت المليون والنصف طن من القمح بسعر /١٠/ ل س للكغ في حين كانت مؤسسة الحبوب تدفع بين /٧- ٨/ ل س للكغ بداعي إصابة القمح بالنقطة السوداء، الأمر الذي صب في مصلحة التجار الذين اشتروا كميات كبيرة وسوقوها إلى المطاحن الخاصة، وإلى الخارج بطرقهم الخاصة محققين أرباحاً خيالية، في حين خسرت الخزينة العامة المليارات جراء هذا الأمر».

الشعب أكل الأقمح المصابة بالفطور وهو ساكت

مع كل صفة يتلقاها المواطن السوري يبدو أن هناك صفة ما، الصفة الأخيرة المدوية كانت على جبين الفلاح السوري المخدوع الذي طالته الصفعات والركلات والتوبيخات والاستفزازات سواء زرع القمح أو البصل أو الثوم أو البطاط أو لم يزرع نهائياً، وسواء اتجه لإنتاج الفسل أو الدواجن أو الألبان ومشتقاتها أم لم يتجه ابداً، هو مصفوع ومركول بالفطرة، ففي عام واحد يحرم الفلاح من تصدير بعض محاصيله، وبالعام نفسه يتحكم ويتنافس المتنافسون على التحكم بأعلاف حيواناته، وتقاسم المكاسب، وفي كل عام ينتظر الفلاح ما تمخض عنه عبقرية الطامعين به وتتمخض عنه عبقرية الخطط الزراعية وينتظر لجاناً لتقييم وتضع له العلامات النهائية لعرقه وكده وتعيه .

لماذا لم يتم التحقيق في صيغة الفاكس الذي جاء من المؤسسة العامة للحبوب تحت الرقم ٦٨٩١/ص/١٨٢٩/٢٣/٢٢ تاريخ ١٦/٨/٢٠٠٧/٧ يقول فيه «إلى كافة فروع المؤسسة، لاحقاً لفاكسنا رقم ٦٦٧٦/ص تاريخ ٨/٩/٢٠٠٧/٢٠٠٧ وتسهيل تسلم الأقمح المصابة بسبب الفطور للمطاحن التي لا تزيد عن /٢٠٪/ يطلب اليكم.....»، وبمجرد وصول الفاكس تحركت القاطرات تحمل الأقمح من الفروع إلى مطحنة السيينة في دمشق ومطحنة اليرموك في درعا وفي مطاحن أخرى من المحافظات، والصدمة الكبرى كانت حين تم التأكد بأن الأقمح التي تم شرائها من الفلاحين على أنها اقمح علفية أخذت من الفلاحين بأبخس الأثمان، ثم حولت بقدرة مسؤول متنفذ ختام طريقها على موائد الشعب السوري بكل بساطة!

وبذلك مجموع ما خسره الفلاح في هذه المهزلة قدر ب/١٦٠, ١٣/ مليار ليرة، وصافي خسائر خزينة المؤسسة /٤٤٠, ١٣/ مليار ليرة، وما عوضته المؤسسة من هذا المبلغ وعلى حساب الفلاح /٢٠٠, ٤/ مليار تقريباً فقط، ماذا قال الوزير عادل سفر بخصوص هذه القضية التي تعتبر من كبرى القضايا التي تواجهنا إنسانياً إن «ظاهرة النقطة السوداء التي يسببها خطر الألترانيا في سورية والدول الأخرى المجاورة هي ظاهرة عادية، وليس لها أي ضرر على صحة الغذاء والمستهلك، وعلى الجيوب نفسها، وعلى نسب الإنبات، هذه الظاهرة لا تنتشر من القمح المصاب إلى غير المصاب إلا تحت ظروف عالية من رطوبة بنسبة /٩٠٪/ مع رطوبة حبوب /٢٠٪/ في المخازن، وهذه الظروف غير موجودة في سورية على الإطلاق».

تدمير الزراعة في الساحل

في عام ٢٠٠٧ حدد مدير التخطيط في وزارة الزراعة كمية إنتاج القمح لعام ٢٠٠٧ عند الرقم /٧,٤/ مليون طن، اشترت منها مؤسسة الحبوب حسب الأرقام الموجودة لديها أقل من نصف الكمية المقررة في الخطة، أي اشترت /٥, ١/ مليون طن، ويكون التجار قد استحوذوا على الباقي والمقدر بنحو /٢, ٣/ مليون طن. ألم تشكل هذه الحالة البائسة تأكيداً لفقدان الثقة بين الفلاحين وبين الحكومة ووزارة الزراعة، لتتسع هذه الهوة بينهما؟ إنها بلا شك رسالة واضحة ممن طال ظلمهم وخاب أملهم في تعويض سريع يعيد إليهم حقوقهم المسلوبة قبل أن يصل الوضع إلى ما نحن فيه الآن .

شؤون زراعية | 5

”

فلاحو الساحل: لا

مصدر دخل لنا إلا من

محاصيلنا، أين الإجراءات

التي اتخذتها الحكومات

المتعاقبة لتحسين معيشتنا

أسوة ببقية الشرائح؟

أم أننا لا نشكل شيئاً في

عجلة الاقتصاد الوطني؟

“

كتب فلاحو الساحل رسائل ومذكرات لمستويات قيادية مختلفة يشرحون فيها وضعهم، وأدى هذه الرسائل تم توجيهها إلى مجلس الشعب في العام ٢٠٠٥ ..

لقد كتب الفلاحون في رسالتهم: «نحن فلاحي بانياس وطرطوس واللاذقية وجبلة وقراها .. لقد تحملنا ضياع كل ما افترضناه على مدى سبع سنوات لاحقة كن عجافاً .. كيف نتحمل نحن من بدنا كل ناتج افراضاتنا بنصف الكلفة كل تلك المدة بسبب تحكّم فوضى، وأنانية التجار وسياسة إغراق السوق بالبضائع، والتي تبدو وكأنها موجهة لإفقار الفلاح في الساحل لبيع أرضه، المصرف الزراعي لا يعتبر تدني الأسعار طوال هذه المدة سبباً موجباً للتأجيل والمعالجة مع أن البيع بخسارة أخطر مشكلة تواجه المنتج على الإطلاق» .

وتتابع الرسالة «نحن الفلاحين الذين لا مصدر دخل لنا إلا من محاصيلنا، أين الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لتحسين معيشتنا أسوة ببقية الشرائح؟ أم أننا لا نشكل شيئاً في عجلة الاقتصاد الوطني؟ أم أنه لا يحق لنا إلا أن نخسر وتبيع أراضينا لتسديد ديوننا؟ أم أنه لا يوجد من يمثلنا في مجلس الشعب أو المؤسسات الحكومية الأخرى؟ بدليل أن كل التوصيات العامة التي تتناول شأننا تظل حبرا على ورق، فكل الشرائح الاجتماعية تستفيد من الزيادات والأجور والمنح ونحن تتراجع قيم إنتاجنا الزراعي.. محاصيلنا تباع في أسواق الجملة بغير ثمن ليستهلكها المستهلك ببارق سعري كبير جداً أو ليذهب ريعها للمصدرين» .

وختمت الرسالة قائلة:«زراعتنا أكثر اقتصادية ورايحة لو كانت هناك خطة مدروسة تعالج أسعار مستلزمات الإنتاج وتنظيم التسويق الداخلي والخارجي، نحن نتنّج والباقي على الدولة والحكومة والجمعيات الخيرية، فمن خلال الحكومة المسؤولة عن تحديد آليات عملية لإنتاج القمح العمل الزراعي تحل مشكلة ديون فلاحي الساحل... لذا لقد أصبحنا إجراء في أراضينا فما خسرناه بسبب سوء تصريف الإنتاج و فوضى الأسعار ومستلزمات الإنتاج أكبر بكثير من كتلة ديوننا حتى» . وهكذا دمرت كل الزراعات في الساحل دون أن يرف جفن مسؤول اقتصادي واحد .

والسؤال ماذا فعل الفريق الاقتصادي غير المأسوف على رحيله بكل نقطة من هذه الرسالة؟.

رئيس مخفر يقود لجنة زراعية

كان من بين التعليمات التي جاءت من وزارة الزراعة والتي تدعو إلى السخرية توجيه الوزارة في العام ٢٠٠٨، تعليمات حول آلية وتمويل المزارعين بالأسمدة تقتضي الكشف الميداني من رئيس المخفر ورئيس الوحدة الإرشادية والمشرف الزراعي.. والمحاسب وعندما نقول سخرية لأن تحديد الوزارة بوجوب موافقة رئيس المخفر تطرح عشرات الأسئلة، فما علاقة رئيس المخفر بالمسألة الزراعية أصلاً؟ ولماذا وضعه كرئيس لتلك اللجان؟ هل هذه هي الطريقة التي اعتمدها وزارة الزراعة لتطوير العملية الزراعية أم أنها أسهل طريقة لدفع الفلاحين لشراء الأسمدة من السوق السوداء وبأسعار خيالية تزيد من طين العاملين في الزراعة مليون بلة؟.

فأية عقلية هذه التي توجه أن شراء كيسيّن من الأسمدة تطلب توفيع رئيس الوحدة الإرشادية والجمعية الفلاحية، وممثل عن المصرف الزراعي، طبعاُ بعد كشف هؤلاء على الأرض أي الكشف الحسي وتأمين سيارات لنقلهم وتقديم اللواتم والعطايا (الخوات) لهم.. كل هذا من أجل /١٠٠/ كغ من الأسمدة!؟ فهل ستكون هذه الحكومة ورئيسها الجديد وبعد كل ما ذكر في موقع حكومة إنقاذ وطني؟ وهل ستكون على مستوى تطلمات الشعب السوري في سبيل كرامة الوطن والمواطن.

المراجع:

الوثائق الخاصة بجريدة قاسيون– المجموعة الإحصائية– صحيفتا الاقتصادية وبورصات وأسواق، وثائق الاتحاد العام لنقابات العمال– وثائق وزارة الزراعة



سورية على مفترق طرق..

بانوراما الحراك الشعبي في درعا

ور

بعض شهداء درعا

حسام عبد الوالي عياش، محمد الجوابرة، أيهم الحريري، رائد الكرد، منذر مؤمن المسائلة، بلال ابو نبوت، محمد أبوعون، حامد المسائلة، د. علي غصاب الإحميد، طاهر المسائلة، ابراهيم النعسان، غسان محاميد، عباس سعد الإحميد، مالك محمود مفضي الكراد، خالد عبد الله الإحميد، نايف حسين الأبازيد، ابتسام المسائلة، جمال جربوعي، رامي حسن الحريري، محمد أحمد السلامة، عمر محمد الحريري، عمر عبد الوالي، محمد أبو نبوت، حميد أبو نبوت، المهندس أشرف المسائلة، معتز أبو زايد، فادي المصري، حيان حاج علي، محمود دياب داغر، عبد الناصر المسائلة، محمد رشاش الجراد، حاتم محاميد، أيمن قطيفان، محمد مصطفى ذلوع، منذر أحمد الحمادي، وسام الغول، أحمد فوز أبو صايغ، جمال الجربوعي، غسان الإحميد، عزيز أبو نبوت، محمد علي أبازيد، مصعب الإحميد، ماهر المسائلة، يوسف عبد الرؤوف المقداد، خائر يوسف منوخ المقداد، نورس صفوان المقداد، صلاح عبد الرحمن الحريري، عيسى محمد الكردي، معاذ نايف الأبازيد، مهاب نايف أبازيد، نضال فارس، زكريا الحميدي، طلال الفاضل، الشيخ وهيب العدوي، عبد الغني الأكراد، علي الرواشدة، عبد الناصر مسلماني، قاسم محمد العتمة، محمد جلال الزعبي، سمير اللباد، مهنا ابراهيم الذياب، عروة الشريف، محمد حسين الشريف، محمد معمر الحمودي، أحمد الزعبي، أنور شتار، كمال بردان، جمال محمد علي، مجدي راكان التركماني، إياد علي الرشيدات، فادي يوسف الذياب، ناظم مجاريش، شادي نهار مسلماني، محمود حسين عيشات، محمود الحشار، طلال الحشار، ياسر الفروح، محمد حسني الأسعد، علي الكسواني، سبتة أكراد..

شهداء دوما

فؤاد بن أحمد عيد بليلة، خالد محمود البغدادي، عرفان عبد الجيد الدرة، حيدر بن علي عز الدين، ابراهيم بن محمود المبيض، ياسر جمال أبو عيشة، أحمد بن عبد الرحيم رجب فوز، نعيم محمد القدام، محمد عليا، محمد نور حريايوي، خالد الدرة، محمد نور عبد الهادي، نزار المرجة، رائد عيد، بشير دلوان، ياسر أبو اليسر.

“

مرددين هتافات التضامن مع درعا وشهدائها، تؤكد على الوحدة الوطنية وسلمية المظاهرات.. وقد استمرت الاعتصامات حتى الساعة الحادية عشرة مساءً حيث تقلص عدد المعتصمين إلى أقل من ٥٠٠ شخص، تم تفريقهم بالرش بالمياه، وتدخل قوات حفظ النظام مع مدنيين، وتلا ذلك حملة اعتقالات واسعة طالت نحو ٢٢ شخصاً.

يوم الجمعة تاريخ: ٢٠١١/٠٤/١٠ بلغ عدد المتظاهرين حسب شهود عيان حوالي ٢٠٠٠ شخص، خرجوا من الجامع الكبير أيضاً، إلا أن الأحداث أخذت مجرى دموياً، حيث جرى إطلاق رصاص أرى ١٦ شخصاً، وأسقط العديد من الجرحى، تلتها حملة اعتقالات واسعة. وقد تم الإفراج لاحقاً عما يقارب ٩٠ منهم حتى الآن، أما المختفون فيقدر عددهم حسب أهاليهم بنحو ١٥ شخصاً.

أما جثامين الشهداء فقد سلمت في اليوم التالي مساءً، وشهدت مدينة دوما يوم الأحد، أي بعد ذلك بيومين، تشييعاً حاشداً شارك فيه نحو ١٠٠ ألف شخص، وشهد تنظيمها عفويا من جانب أهالي دوما، الذين أعلنوا إضراباً عاماً في المدينة لثلاثة أيام، التزمت كافة فعاليات المدينة به، تلاه نصب الخيم في المدينة للاعتصام المستمر حتى لحظة تحرير هذا العدد.

ولا أحد يعلم على وجه الدقة ما سيحدث يوم الجمعة ٢٠١١/٠٤/٨.



مخرية وعصابات مسلحة بين المتظاهرين تلحق الضرر بالمتلكات العامة والخاصة، وتثير الشعب والذعر بين الأهالي.. بينما اكتفت وكالة «سانا» الرسمية بوصف ما حدث في درعا صباح الجمعة بأنه تجمع من الناس تدخل فيه «مندسون» فحولوا مجرى التجمع في اتجاه آخر)..

وتتابعت الأحداث في المحافظة، وتوسعت دائرتها لتشمل معظم مناطقها وقرائها إثر خروج الآلاف من الحراك وعلما والحريك وخرية غزالة وعمان ومزيريب وقرى عديدة أخرى للالتحاق بالحراك الشعبي في المدينة، والتأكيد على مطالب إخوانهم المشروعة والمحنة، وبدل الاستماع إلى مطالب المتظاهرين، أيضاً أطلق عليهم الرصاص الحي فسقط منهم من سقط، بين شهيد وجريح، وتكرر المشهد ثانية عندما انتقلت التظاهرات إلى مدن وبلدات أخرى مثل داعل والحارة والصنمين وإنخل وغيرها، واتسعت دائرة التضامن والتعاطف الشعبي والجماهيري مع المتظاهرين ومطالبهم لتشمل محافظات ومناطق أخرى في البلاد.

المعالجة القاصرة

مع تصاعد الحدث، لم ترتق الحلول الرسمية إلى مستوى معالجته جدياً وعميقاً وبما يرضي الناس ويحفظ كرامتهم، واقتصرت محاولات الاستيعاب على بعض الوفود الرسمية التي أرسلت لتقديم التعازي والاستماع لمطالب الناس ومحاوله تهدئة الوضع ببعض الوعود التي لم تجد نفعاً. وفي هذا السياق أصدرت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في محافظة درعا بلاغاً تمت قراءته أمام الآلاف في المحافظة، أكدت فيه:

١. إبانة الإجراءات القمعية للأجهزة الأمنية في مواجهة المتظاهرين، والتي أدت إلى سقوط أعداد من الشهداء والجرحى.

٢. وجوب المحاسبة الفورية للجهة التي أوعزت بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، الأمر الذي يحدث ضرراً بالغاً بالوحدة الوطنية، ومعرفة من لديه المصلحة بعدم صون أرواح وممتلكات بلدنا بالوقوف بوجه التعبير السلمي للمتظاهرين.

٣. التأكيد على مطالب المتظاهرين بترحيل رموز الفساد في المحافظة ومن جحيمهم.

٤. التأكيد على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى مكتسبات الشعب السوري، ودعوة الجميع لعدم المساس بالممتلكات العامة لأنها لا تخدم إلا أعداء الوطن في الداخل والخارج.

بينما عقدت مستشارة الرئيس د. بثية شعبان، في خطوة لاحقة، مؤتمراً صحافياً أعلنت فيه إقالة محافظ درعا وعن نية الحكومة بإجراء حزمة من الإصلاحات، في محاولة لتخفيف الاحتقان الاجتماعي وامتصاصه، إلا أن ذلك وحده لم يكف، خصوصاً أنه لم يصر إلى إعلان النية عن حل المشاكل الداخلية للبلاد جذرياً عبر إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية، لأن القهر والفساد والاستهتار بالناس والاستهانة بكرامة المواطنين وهميشهم وعدم تحقيق مصالحهم ومطالبهم المحقة سيؤدي إلى نتائج كارثية لا تحمد عقبها..

جدوى الحراك الشعبي

لن يكفل الحراك الشعبي الجاري ويفضي إلى تحقيق مطالبه الوطنية إلا إذا تطور إلى حراك وطني حقيقي بشعارات وطنية جامعة يستنهض كل القوى الحية والشريفة في البلاد ضد النهب والفساد والفتنة والأيدي الخارجية أياً كان مصدرها، ويشترك فيه المجتمع والناس وترد إليهم من خلاله حقوقهم وكراماتهم المهذورة. ويحاسب كل المقصرين والمسيئين أياً كانت مواقفهم، والاعتذار من أهالي درعا لما فقدوه، وللدماء التي أريق، ومساندة أهالي الشهداء في مصابهم.

الحراك الدوماني..

واكب مدينة دوما الحراك السوري منذ بدايته، فما بين جمعة وأخرى كانت أعداد المحتجين في تزايد، والأحداث في تصاعد دراماتيكي، ففي الجمعة الأولى وصل عدد المعتصمين إلى رقم تقريبي يقدر حسب تقاطع الشهادات إلى نحو ٢٠٠ شخص، هتفوا بالتأييد لدرعا وأهلها.

أما بتاريخ ٢٥/٠٣/٢٠١١ وكانت الجمعة الثانية، فقد شهدت تجمع لنحو ٢٠٠ شخص من أهالي المدينة، خرجوا بأغلبهم من الجامع الكبير واتجهوا نحو ساحة المدينة حيث اعتصموا فيها،

إعداد: إيمان الذياب

شعارات الثورات العربية التي اشتعلت في شمال أفريقيا، تلقفها الحس الشعبي عندنا، مستخدماً لغة المزاح والفكاهة لينقلها ويترجمها على واقعه، وهو يعرف تماماً أنها نتاج مكان وزمان وظروف أخرى مختلفة، ولكنه ربما أراد التعبير عن مشاعره تجاهها.. وكان يعرف أيضاً المسافة التي تفصل بين الجد والمزاح إلا أنه لم يتوقع ردة الفعل التي حولت مزاحه إلى حدث ساخن، فلم يخاطر على بال التلاميذ وأولاد المدارس الصغار ما ستذهب إليه الأمور عندما رفعوا شعاراتهم المازحة لإسقاط الأستاذ...؟!

الحدث الساخن الذي يجتاح سورية اليوم بدأ خجولاً رغم كل مبرراته الموضوعية، ولكنه تطور لاحقاً لحراك شعبي بدأت بوادره في محافظة درعا، واشتعلت شرارته على خلفية قيام فرع الأمن السياسي فيها باعتقال مجموعة من الأطفال اليافعين (حوالي ١٥ طفلاً)، لا تتجاوز أعمارهم ١٤ عاماً حسب إجماع الشهادات، بتهمة كتابة شعارات ضد السلطة على الجدران، وتعذيبهم بوحشية شديدة، وصلت إلى حد نزع الأظفار...!

فوجئ الأهالي الذين طالبوا بإطلاق سراح أبنائهم، بردة الفعل العنيفة والمتعسرة للجهات المسؤولة، فبدلاً من الاستجابة لطلبهم هددتهم باعتقالهم واعتقال نسائهم...! وأهينت أمهات الأطفال، وبدل التتري وحل المشكلة بروح المسؤولية الملقاة على عاتقه، رد المحافظ عليهم «انسوا أولادكم»..! ولم تجد نفعاً محاولات وفود وجهاء العشائر الذين يادروا للتوسط وإنهاء المشكلة، بل كانت إهانتهم وطردهم سبباً أضيف إلى سلسلة التراكمات السابقة من الأخطاء والمشاكل العيشية في المحافظة بسبب سوء الإدارة وانتشار المحسوبيات وأخلاق الفساد، وجاء بمثابة الشرارة التي أشعلت تفاعل الاستياء الشعبي العام، فخرجت جموع من المواطنين في مظاهرات شعبية سلمية رافعة صوتها ومطالبة بكرامتها وحرية أبنائها، وتركزت هتافاتهم ضد اللصوص والصوصية، ونادت بالتخلص من الفساد والفاستدين... وما كان من الجهات نفسها إلا أن قمعتهم وأسالت دماغهم لتثقل الحدث برومته إلى إحداثيات أخرى.. هذا ما كان..

انتشار النيران

المواطنون.. بل البشر الذين فاجأهم الرصاص.. فاجأهم حتى الذهول، سرعان ما انهار لديهم كل إحساس بالخوف أو بالتفكير الهادئ، فاستشاطوا غضباً وألماً، ورفعوا شعارات تندد بقمهم وتطالب بالحرية، دون أن ينسوا أن يهتفوا باسم سورية.. وفي هذه المرة أيضاً كانت معالجة السلطات أسوأ من سابقتها، وأكثر خطراً، خاصة مع استخدام النيران الحية الكثيفة والمركزة ضد المتظاهرين مما أوقع مزيداً من الشهداء والجرحى بين صفوفهم، ثم لاحقاً ضد الحشود التي خرجت لتشجيع جثامين الشهداء.. وهكذا كرت السبحة، وتكررت المظاهرات يوماً، وتكررت أيضاً معها الاعتداءات على المتظاهرين، وقام عناصر الأمن بكل ما افترضوه صحيحاً لتفريقهم، تارة بإغراق المسيل للدموع والهراوات نزولاً عند التأكيدات والوعود الرسمية بعدم إطلاق الرصاص عليهم، وتارة باستخدام كل أنواع الأسلحة الحية لا تعلم نزولاً عند رغبة وغايات من، وكل ذلك بالمحصلة أنذر بكارثة وأزمة وطنية حقيقية لم تساهم معالجة السلطات الأمنية إلا بتسييرها وتعميقها وانتقال لهبها إلى مناطق ومحافظات أخرى..

الاحتدام والتصاعد

لعل أكثر ما يجب الوقوف عنده هو الإصرار على إسالة الدماء.. هذا أكدته الكثير من الوقائع المتشابهة في أكثر من مكان.. ولعل ما حدث في جامع العمري كان النهج الذي شابهته بقية الأحداث، فحسب ما ذكرته بعض المصادر أنه تم نقل عدد كبير من الجرحى إلى المسجد لمعالجتهم، إثر ارتفاع أعداد الضحايا والمصابين، واعتصم بعض الأهالي في المسجد لحماية الجرحى، فقام عناصر الأمن باقتحام المسجد بعد قطع الكهرباء على المدينة والفتك بمن فيه.. أما الإعلام الرسمي والذي كعادته آخر من يعلم بما يحدث داخل البلاد، فقد أورد في تقرير إخباري خجول بالتلفزيون السوري «أن تنظيم إرهابيا كان يحتل المسجد»..! مؤكداً أن هناك أيدي

تحت سقف واحد

◀ عبد الرزاق دياب

ستكون تركة ثقيلة بالتأكيد تنوء تحت كاهلها أية حكومة قادمة، فالأيام الماضية الصعبة التي عبر فيها الناس عن مكتونات صدورهم وحاجاتهم أكدت حجم النواقص والتفجرات الكبيرة التي طالما تحدثنا عنها ولم تجد أذناً صاغية، وكانت الحكومة السابقة تفرغ بالكلمات والديباجات والوعود محتوى الشكاوى والصرخات، وتمد من عمرها على حساب عمر الوطن والمواطنين.

بالتأكيد الحكومة القادمة- وإن كنا لا نعقد عليها الآمال ليس بسبب تشاؤمنا، بل بحكم تجاربنا السابقة- ستصطدم بحجم المطلوب منها في هذا الظرف الدقيق الذي يمر به الوطن، ولن ترضي الجماهير العريضة التي عبرت لأول مرة وبصراحة وعلى تلفزيون رسمي عن متطلباتها الاقتصادية الكثيرة.

المواطن الصامت والعاجز والخائف فتح النار على الأخطاء دون مواربة، ودون خطط، المواطن المدعور من فاتورة الهاتف والكهرباء، من السوق المفتوحة ونتائجها الكارثية عليه وعلى أبنائه، المواطن الذي مل الخطط الخمسية التي لم تف بوعودها المخمليه لسوري يعيش على حافة الفقر، المواطن المكبل بالرشوة وسطوة الموظف الفاسد، المواطن الحائق على المدرء والوزراء والمؤسسات التي تتبعه الكلام، وعلى الأرض تمنحه متعة الانتظار والتوسل.

المواطن المشغوف بالتعبير، والجالس على صدر محتقن من الفوضى التي لا يستفيد منها سوى المتخمين وصغار اللصوص، المواطن الذي أحس للوهلة الأولى أن ميكروفون التلفزيون والإذاعة، ومسجلة الصحفي ليست أدوات للوشاية، فانتفتحت شهيته للشكوى بملء الحنجرة المكبوتة، المواطن الذي لم تعد ترهبه الكاميرا كمدس، المواطن الذي يقول بأنه يحب الوطن، ويكره دعاة الوطنية، الوطنية التي يختبئ خلفها المدير والموظف وفي نفس اللحظة يمد يده إلى جيب المواطن أو صندوق الوطن.

الحكومة القادمة أمام استحقاقات المرحلة، وأهم ما فيها أنها لن تجد ذلك المواطن القديم، المواطن الصامت والخائف والمدعور، أهم استحقاقات الحكومة الجديدة مواطن جديد.. اكتشف متعة التعبير، ومتعة البوح، مواطن لم تختبره الحكومات الماضية، مواطن طالما اعتقدت الحكومة المنصرمة أنها صنعت منه صاغراً، ومنتظراً للأمال الكاذبة.

المواطن الجديد الذي لم يفتنه الوضع الصعب، لم يرفع شعاراً طاقياً واحداً، ولا استعداداً واحداً، مواطن يؤمن بأن الوطن هو كل من يحمل الهوية الوطنية، الجنسية السورية ومن في حكمها، داخل الوطن وخارجه، والسوريون الجدد الذين سينضمون إلينا تحت سقف

الوطن. المواطن الجديد الذي سعى مشكلاته بسمياتها، وحدد متطلباته على قدرها، المواطن الجديد الذي تبين أنه سبق الحكومات في وعيه، وتجاوزها في وعيها وفي أضعاف أحلام منظرها، ببساطته أعاد تشكيل خارطة الأخطاء التي أوهمته بأنها إنجازات، وهاهو مع أول مياغنة لمتعة التعبير قال ما يريد ببساطة.

الآن ولن نتجاوز المطالب الجماهيرية الكبرى في وطن بقوانين تحترمه.. تبقى أولويات الحياة هواجس كبيرة للمواطن، واستحقاقات أكبر أمام حكومة عادل سفر القادمة، وبالتأكيد إن الوزراء المرشحين القادمين سيجدون مكاتب فاخرة ومطالب جمعة، ويبدركون أن التركة السابقة ليست بالهينة، ومطالب الناس يجب أن يستجاب إليها، وأن الخطط الاقتصادية ليست وعوداً لا حساب لها، والبرامج ليست لعبة لكسب الوقت، والمشاريع ليست مجرد أرقام وهمية لميزانية قادمة.

الكراسي في الأيام القادمة لن تكون وثيرة وناعمة، والمناصب عمل وليس برستيچ، والليالي ليست سهرات في مرابع الفنادق، وليست استقبالات وأشرطة حربية حمراء.

المرحلة الانتقالية التي يمر بها الوطن صنعت في أول إنجازاتها مواطناً على قدرها، مواطناً أثبت أنه بحجم المرحلة ولم يكن متخلفاً عنها.. وبالتالي على الحكومة القادمة أن تدرك هي الدرس والمرحلة، وأن زمناً جديداً كتبه المرحلة لوطن من مصلحة الجميع أن يعيشوا تحت سقفه، وعلى سوية واحدة.. تحت قوس واحد لا يراهم سوى مواطنين فقط. ■■

سورية على مفترق طرق..

الدستور السوري ومبدأ الفصل بين السلطات

◀ ستيركوه ميقرى

من المؤكد أن مبدأ الفصل بين السلطات يعتبر من المبادئ الأساسية المعتمدة في دساتير الدول في العصر الحديث، فهو يكرس الحريات العامة والخاصة بمعنى الحرية للجميع وضمان حقوقهم، واحترام القوانين، وحسن تطبيقها تطبيقاً عادلاً وسليماً، ويمنع ظواهر الفساد والاستبداد بشكل كلي وتام ونهائي، كما أنه يساهم مساهمة أساسية إن لم تكن وحيدة، في تحسين أداء وظائف الدولة وإتقانها ويحصن أداءها ويعتبر وسيلة وحيدة لتفتيت السلطة ومنع تركيزها في هيئة واحدة على نحو يهدد حريات المجتمع والأفراد ويعرض الحقوق للخطر.

والحديث عن مبدأ الفصل بين السلطات يقترن باسم الفقيه والفيلسوف الفرنسي المشهور البارون تشارلز لويس مونتيسكيو، الذي كرسه وشرحه عبر مؤلفه الشهير «روح القوانين» سنة ١٧٤٨، حيث قام بدراسة آراء من سبقوه، ثم صاغها صياغة جيدة، وعرضها عرضاً واضحاً ودقيقاً، ولذلك كان من حقه في الفكر السياسي أن ينسب إليه هذا المبدأ، ويرتبط باسمه.

الأسس التي يقوم عليها مبدأ الفصل بين السلطات

يقوم مبدأ الفصل بين السلطات على الأسس التالية:

١- وجود مادي لثلاث سلطات أساسية في النظام السياسي، وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

٢- يجب أن تتمتع كل سلطة منها بصلاحيات واختصاصات أصيلة ومحددة في الدستور الذي يعتبر القانون الأساسي للدولة.

٣- ضرورة أن تتمتع كل سلطة منها باستقلال نسبي عن الأخرى في عملها وفي آليات اتخاذ القرارات، وبما يسند لها من صلاحيات، بحيث يتمتع مبدأ الفصل بين السلطات بالمرونة، فليس المطلوب إقامة سياج مادي يفصل تماماً بين سلطات الحكم، بل بالتعاون مع تبادل الرقابة فيما بينها على أن تكون رقابة متبادلة وفعالة بحيث تمارس كل منها صلاحياتها تحت رقابة السلطات الأخرى لضمان التزام كل سلطة بحدودها.

٤- لا يجوز استئثار أية سلطة من السلطات الثلاث سابقة الذكر بصلاحيات مطلقة في تنفيذها للمهام الموكولة لها، بمعنى الحيولة دون الاحتكار المطلق للسلطة فقد ظهر مبدأ الفصل كسلاح فعال من أسلحة الكفاح ضد الحكومات المطلقة التي كانت تعمد إلى تركيز جميع السلطات بين يديها.

مزايا نظام الفصل بين السلطات

يتميز هذا المبدأ بميزات ثلاث هامة هي:

١- احترام حرية مبدأ سيادة القانون، وهو أصل من الأصول الدستورية، ويترتب عليه أنه لا يمكن للسلطات العامة القائمة في بلد ما أن تمارس سلطتها إلا وفق قوانين مكتوبة صادرة وفق الإجراءات المنققة مع الدستور في بلد معين. من أجل تحقيق مبدأ الحماية ضد الأحكام التعسفية في كل الحالات الجماعية والفردية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يحق لأي من هذه السلطات الثلاث أن تهيمن أو تمارس أو تتعدى على السلطة الأخرى، فلا يحق مثلا للسلطة التنفيذية أن تسن القوانين دون إقرارها في السلطة التشريعية، فإذا جُمع التشريع والتنفيذ بيد واحدة زالت عن القانون صفته الأساسية، وهي كونه قواعد عامة مجردة توضع للمستقبل ولكل الحالات دونما نظر إلى الحالات الخاصة التي قد تؤثر في حيادها وعموميتها، وهذا ينطبق على السلطات الثلاث تماما.

٢- تحسين أداء العمل والوظائف وإتقانها بالدولة: إن تقسيم الوظائف على هذا النحو يؤدي إلى تخصص كل سلطة من هذه السلطات بالمهام الموكلة إليها، وإتقان كل سلطة لعملها، وقيامها به على خير وجه، مما يحقق في النهاية حسن سير العمل في كل المجالات الرئيسية في الدولة: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٣- سيادة الحريات ومنع الاستبداد بالدولة: إن الصلة بين سيادة الحريات وبين مبدأ مشروعية الدولة مرهون بصيانة الحرية لكي تأخذ الدولة مشروعية في وجودها، كما أن توزيع السلطات الثلاث على هيئات مستقلة بعضها عن بعض أمر ضروري ولا بد منه، وذلك لأن اجتماعها وتركيزها في يد واحدة يؤدي إلى فساد السلطة واستبدادها، وتجاوزها للحدود الدستورية والقانونية، والإضرار بحقوق الجماعات والأفراد مما يعرض حرياتهم للخطر.

مبدأ فصل السلطات في الدستور السوري

لقد أخذ الدستور السوري بمبدأ الفصل بين السلطات، فأقر في بابه الثاني ثلاثة فصول ينص الفصل الأول في المادة ٥٠ على أنه: يتولى مجلس الشعب السلطة التشريعية على الوجه المبين في الدستور، وتنص المادة ٧١ على الاختصاصات التي يتولاها المجلس، وتحدد الفصل الثاني عن السلطة التنفيذية حيث بينت المادة ٩٣ الدور المناط برئيس الجمهورية ومهامه

التنفيذية بكونه الرئيس الأول للسلطة التنفيذية والمادة ١١٥ على مجلس الوزراء وإشرافه على تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها، والمادة ١٢٧ على الاختصاصات التي يقوم مجلس الوزراء بممارستها، أما الفصل الثالث فيتحدث عن السلطة القضائية في المادة ١٢١ التي تنص على أن: السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال، يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى.

من خلال قراءة نصوص هذه المواد الواردة في الدستور يتبين لنا أن الدستور قد أخذ بشكل واضح عند وضعه بمبدأ الفصل بين السلطات نظرياً، ولكن ما طبق عمليا هو هيمنة السلطة التنفيذية هيمنة كاملة فكيف تم ذلك؟.

هيمنة السلطة التنفيذية

مما لا شك فيه أن أهم نتيجة من نتائج إقرار حالة الطوارئ وسريانها طيلة أكثر من ٤٨ عاما كانت تعطيل الدستور باعتباره القانون الأول والبوصلة التي تحدد سير قوانين الدولة بمعنى أن أي قانون يصدر يجب أن يتوافق مع الدستور، وقولا واحدا لا بد من قوله إنه بدلا من الفصل بين السلطات جرى مزجها وتذويبها وتمرکزها في قبضة السلطة التنفيذية، وأصبحت السلطان التشريعية والقضائية في قبضتها، وتعملان وفق توجيهاتها ومنهجها وهيمنتها، وكانت لهذا الوضع المقلوب نتائج كارثية غير محموده، ونرى آثارها الآن والتي تأتي عمليا كنتيجة حتمية لخرق مبدأ الفصل بين السلطات فماذا جرى؟.

السلطة التنفيذية ومنحها صلاحيات خارقة تعارض الدستور:

لقد حصلت السلطة التنفيذية من فرض حالة الطوارئ على أسلحة فتاكة رفعتها في وجه المجتمع والأفراد وجعلتها تهيمن هيمنة كاملة بحيث أضحت كل قوى المجتمع وسلطاته لا تعمل إلا بأوامرها ووفق إرادتها، مما أدى إلى استفحال المشاكل بدلا من حلها، والوقوع بأزمات خانقة نتيجة فقدان الحلول، وتحول الأزمات إلى كوارث لا تقل هولاً عن تسونامي الزلزال الذي يأتي على الأخضر واليابس على الحلو والمر على الخير والشر وعلى الحسن والسيئ إلا وفق إرادة السلطة التنفيذية فيما تريد، وباعتبار أن هم رئيس الجمهورية ينصب في متابعة الشأن الخارجي باعتباره رئيس دولة ممانعة تقف في وجه مخططات التحالف الصهيومريكي، فقد ضعف الأداء الحكومي خصوصا وضعفت إنتاجية الأداء عموماً، وذلك لغياب مبدأ المحاسبة ومراقبة التنفيذ، ولولا هذا الغياب لما انتشر الفساد بهذه الضخامة وبهذه الآلية غير المسبوقة وأضحت الحكومة غير عابئة إن نجحت خططلها أم فشلت، قوي اقتصادها أم ضعف، توسع القطاع العام أم تقلص بفعل الخصخصة الخجولة الجارية بهيكله، ضرب سوء الإدارة والجفاف القطاع الزراعي أم لم يضرب حققت العدالة أم لم تحقق، حلت المشاكل أم استفعلت عاش المواطن أم لم يعيش، انتشرت البطالة أم خفت تعلم الجيل أم لم يتعلم، وأخيرا حفظت كرامة الوطن والمواطن أم لم تحفظ، وكل هذه الأمور ما كانت لتستقيم في ظل حكومة قوية إطلاقاً، فالحكومة القوية تأخذ شرعيتها من الشعب وليس من المادة الرابعة لقانون الطوارئ، المعطلة للدستور الذي ينص صراحة على أنه لا يجوز اتخاذ أي إجراء يقوض الحرية الشخصية وبمس الملكية الخاصة والسكن أو مراسلات واتصالات الشخص إلا بإذن قضائي مسبق، ولذلك سادت القوة في أكثر الأحيان عند إيجاد الحلول والتي دائما ما تأتي جزئية وليست شاملة

وإذا ما فكر البعض جماعات أو أفرادا في توجيه الانتقادات للأداء الحكومي كانت المواجهة و كم الأفواه هو الحل فإن لم يعط هذا الحل أكله، كان الحل الأمني هو الحل الأمثل من خلال قمع الحريات العامة والخاصة، ووضع سقوف للكلام لا يجوز تجاوزهها، ويصل الأمر أحيانا إلى الاعتقال، بل وتقديم البعض للمحاكمة حسب قوة اللهجة واتجاهها وحتى القوى السياسية الموجودة داخل الجبهة والتي منحت هامشا ديمقراطيا تدور في فلكه، ولا يحق لها أن تتجاوزه، وتلك التي ما زالت خارجها، تم استيعابها وتحولت المعارضة الحقيقية والتي يشكل وجودها ضرورة حيوية إلى

معارضة وهمية في ظل المحاباة التي سادت عملها السياسي والجماهيري، وأصبح الشارع السوري فارغا من قواه المحركة له، وفاتحا المجال الواسع لتدخل السياسة في الدين مع أن المطلوب هو فصلها عنه حتى لا يستخدم كمطية له من أجل تنفيذ أجندات معينة، وانتشرت بين الشباب اللامبالاة وضعف الارتباط بالوطن والنزوع إلى الهجرة، كما انتشرت الواسطات والمحسوبيات، وعم الفساد أجهزة الدولة سواء لدى كبار الموظفين إلى الصغار منهم، وانتشر ما يسمى بثقافة الفساد والاعتماد على الحلول الفردية على مبدأ «ربي أسألك نفسي» ومحاولة الحصول على أعلى المراكز بانتهازية فاقعة كونها أقصر الطرق للحصول على المال سواء كان مشروعا أم لا، الأمر الذي فلك أواصر المجتمع وبنيته، وحدث هبوط حاد في المنظومة الأخلاقية له، وإذا أضفت إلى كل ذلك سوء استعمال السلطة فانت أمام لوحة فسيفسائية قائمة لا تعبر عن الواقع ولا عن العدالة الاجتماعية ولا الديمقراطية.

السلطة التشريعية

واصدار قوانين مخالفة للدستور

لقد هيمنت الحكومة على السلطة التشريعية هيمنة شبه كاملة وذلك بدءا من ترشيح الأعضاء إلى انتخابهم إلى أدائهم الوظيفي، ذلك أن انتخابات مجلس الشعب تعتمد على قانون قديم ، تكون فيه كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، لها حصة من المجلس بحسب عدد سكانها، والتصويت فيها يتم على الأفراد، لذلك عادة ما تكون موجهة ولا بد للمرشح حتى ينجح أن يحوز على رضی السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية فيها والا فإن الفشل في الحصول على عضوية المجلس هو النتيجة، وبدلاً من أن يكون عضو المجلس ممثلا للشعب يتحول إلى ممثل لشخصه المرتهن لدى السلطة التنفيذية، فصار مصفقا أكثر منه مشرعا ومصوتاً وصار تلميذاً طامعا أكثر منه أستاذا قادرا على محاسبة الحكومة على أدائها في تنفيذ القوانين التي يقرها. بل إن الحكومة تحولت بسبب هيمنتها على السلطات مشاركة في التشريع بسبب غموض النص في أغلب الأحيان، وذلك من خلال ما يسمى بالقرارات التنفيذية التي يصدرها الوزراء المعنيون أو الهيئات المحددة والتي تأتي أحيانا بتفسيرات تغير أو تعطل سريان القانون إلا بشروط تضعها هي ولم ينص عليها القانون صراحة، وخير مثال على ذلك شرط توفر ٥٠/ كلف/ لينال الموظف المسافر بمهمة رسمية إذن السفر، وهذا الشرط لم يأت قانون العاملين الموحد على ذكره بتاتا، كما أدت هذه الهيمنة إلى إجبار القانون على إصدار قوانين مخالفة لنص الدستور كالقانون رقم عشرة وتعديلاته، والذي سمح للمستثمرين أن يملكوا العقارات وقانون العمل الأخير الذي عطل حق العمل، وقد كفله الدستور عندما منح أرباب العمل حق تسريح العامل تسريحا تعسفيا بدون ذكر أسباب موجبة لذلك.

السلطة القضائية وانتشار الفساد: إن مهمة القضاء الأولى هي الحفاظ على تطبيق القوانين ومعاقة كل من يخالفها وعدم التسلط والاستبداد بمعنى أنه لا يجوز العقاب إلا بنص (لا جريمة إلا بنص)، كما لا بد من إحقاق الحق عند الفصل بين المتخاصمين وقد نص الدستور على أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم وتصدر أحكامها وفقاً للقانون كما أن القضاة مستقلون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في شؤون العدالة، ومن أولى مهامها أن تمارس دور المراقبة على السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك عبر استقلاليتهما بالذات

وتتشكل السلطة القضائية من المحاكم علي اختلاف أنواعها (جزائية ومدنية) والقضاء الإداري (مجلس الدولة)، ومجلس القضاء الأعلى ويلعب القضاء دوراً هاماً في الرقابة القضائية على دستورية القوانين وتفسير نصوصها التشريعية وحمي حقوق وحريات وقيم المجتمع والمواطن، وقولا واحدا نقول أن هذه الاستقلالية الواردة بالمادة ١٢١ من الدستور مغيبة تماما حيث أن وزارة العدل تعتبر الوجه الأول للقضاء وفي أحيان كثيرة تتحول الحكومة إلى خصم وحاكم معا وذلك تطبيقا لقول المتنبئ لسيف الدولة عندما قال له: فيك الخصام وأنت الخصم



والحكم.. إن هذا الوضع الذي جعل القضاء السوري تابعا وليس مستقلا، شكل تربة ملائمة للفساد الذي انتشر في مفاصل المجتمع كافة، فصار الحق باطلا والباطل حقا بفضل الأموال التي تدفع كرشاوى من أجل ذلك، وأصبحت القوانين مطاطية تطول لتبلغ البعض وتقصر كي يتهرب البعض منها، وأصبحت بعض المحاكمات صورية وعندما تنعدم استقلالية القضاء تقدم مصداقيته وتعدم شرعيته وتتقوض العدالة أي الإنصاف، والإنصاف لا يتحقق من دون أن يكون القضاء مستقلا استقلاللا تاما عن السلطة التنفيذية للدولة. وتلك الاستقلالية تدخل في نطاق الاستقامة الأخلاقية للحاكمين والمحكومين على السواء.

الصحافة الموجهة

و ضعف المحاسبة ومراقبة التنفيذ

تنص المادة ٢٦من الدستور على أنه: «لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك». كما تنص المادة ٢٨ على: «لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية علنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، وأن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي، وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقا للقانون».

وباعتبار أن الصحافة (صاحبة الجلالة) تعتبر عرفا السلطة الرابعة، فقد أصبحت هذه السلطة بوقا للدفاع عن السلطة على مبدأ «أنصر أخاك ظالما أو مظلوما»، وأصبحت كل ميادينها المقروءة والمسموعة والتلفزيونية تحت سيطرة الحكومة تأتمر بأمرها وتعمل لمصلحتها، وباعتبار أن حرية الصحافة شرط لنفض الفساد وإبراز رموزه ومنير لمراقبة كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحت شعار أن الإشارة إلى الأخطاء جسيمة كانت أم صغيرة يسيء لسمعة الوطن خارجياً، أضحت الصحافة مقيدة ومكبلة، فأجملت على لوج هذه المنطقة المحرمة، وعلى الرغم من أنها تعرف جيدا تلك المقولة التي تقول:«لا أريد لأحد أن يسكت عن الخطأ أو أن ينسתר عن العيوب والنواقص» إلا أنها عملت وتعمل عكسها تماما، ورغم دخول القطاع الخاص إلى هذا الميدان خصوصا في مجال الصحافة المسموعة والمرئية عبر الصحف والمجلات والقنوات الإذاعية والتلفزيونية والمواقع الالكترونية، والتي لا يستطيع إلا أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة من الدخول إلى هذه المجالات المكلفة، أصبحت أيضا هذه الصحافة (الخاصة) ذليلاً وتابعا للصحافة العامة وهي شكلا تغطي انطبعا بأن هناك حرية للصحافة في حين أنها تخدم أجندة من يمولها من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، وتبقى تحت طائلة سحب الترخيص أو الحجب إذا تعدت الخطوط الحمراء الموضوعه أمامها، أما صحافة الأحزاب المنطوية تحت جناح الجبهة الوطنية التقدمية فليست أحسن حالا من غيرها فهي مراقبة باستمرار ولا يحق لها أيضا أن تتجاوز السقف الموضوع لها، وأصبحت الصحافة المحلية عموما ترى الأخطاء التي ترتكب دون أن تشير إليها لا من قريب أو من بعيد باختصار أن «صاحبة الجلالة» الصحافة فقدت أحد أهم الأدوار المطلوبة منها اجتماعيا وشلت الحكومات المتعاقبة أية حركة يمكن ان تقوم بها من أجل إجراء الإصلاحات المطلوبة عند حدوث الخلل، بل أصبح الوضع أن تترامم الأخطاء لتنفجر لاحقا في شكل كوارث يصبح تجنبها أو حلها أمرا صعبا ومكلفا.

خاتمة متفائلة

باختصار فإن الفصل المقصود بين السلطات هو ذلك الفصل المتوازن في توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين هذه السلطات مع قيام قدر من التعاون فيما بينها لتنفيذ وظائفها في توافق وأنسجام، ويحد من هيمنة أي منها على الشأن العام والشأن الخاص، وهو أمر لا يمكن له أن يتحقق إن لم نسارع وبشكل جدي من أجل إنهاء حالة الطوارئ وإعادة الدستور للعمل كأب شرعي لكل القوانين وحافظ أول لكرامة الوطن وكرامة المواطن.

سورية على مفترق طرق..

الحراك الشعبي العربي يفضح أرقام الفساد..

المركز والأطراف.. معادلات الثورة والثروة



سنيوياً، ويعتمد الأكاديميون في حسابها على نسبة تقديرية من الصفقات والعقود والمناقصات الداخلية، ولا يشمل هذا التقدير احتمالات الفساد المذكورة في مصر، لانعدام احتمالية تقديرها كالتهب المباشر للموارد، وعمولات صفقات الخصخصة، والقطاعات غير المشروعة.

من هنا لا ينفصل الفساد في سورية أو مصر أو أية دولة نامية عن منظومة الفساد والنهب العالمي، بل يشكل حلقة هامة جدا منها، تبدأ بالنهب ولا تنتهي عند الخيانة والعمالة والتجنيد. لذلك لا ينبغي التعامل مع الفاسدين بمعزل عن ارتباطاتهم لأن كل ما تملكه المنظومة العالمية من وسائل حماية تستخدم في دعم هذه الفئات التي تشكل صمام الأمان الوحيد وغير القادر على الانحراف عن سياسات ومتطلبات هذه المنظومة. وسائل قد تكون متطورة ومضلة إعلامياً وسياسياً، بل وميدانيا سواء بالسلاح أو حتى بتيارات سياسية تبنيها كبدائل شكلية.

خطا الليبرالية كخطة اقتصادية تتيح اقتصاديا توسيع دائرة الفساد والعمالة، وبالتالي تضيق دائرة استقلال القرار الاقتصادي والسياسي، وتحقق اجتماعياً درجة عالية من الاحتقان الواسع الناتج عن الفقر، مما يسهل استخدام «الفوضى الخلاقة» والتفتيت.

توظيفات أموال الفساد: لا تستطيع قوى الفساد أن تقوى وتهيمن إلا بتغلغلها داخل جهاز الدولة، مستخدمة حصانته وآلياته، بل ربما لا تستطيع أن تولد إلا من رحمه، الذي يضيق دائماً على الأموال المنهوبة، وتعدّم تقريبا احتمالات التوظيف الداخلي لهذه الأموال نتيجة انخفاض ربحيتها، وهو ما يدفع هذه الأموال إلى البحث عن صفقات ذات ربحية عالية تتركز في القطاعات غير المشروعة، وأهمها تجارة السلاح والممنوعات، أو في القطاعات التي تحصل فيها على احتكارات ومواقع متميزة كقطاع الاتصالات في سورية، أو في قطاعات خدمية تستخدم كآليات لتبييض الأموال. إلا أن المصّب النهائي لهذه الثروات ينتهي في الحواضن الاستثمارية والمالية تحديداً للنظام العالمي، لاجبة دوراً هاماً في تمركز الثروة وامتصاص ثروات العالم الثالث.

وقائع وأرقام ومقارنات

قدرت ثروة عائلة مبارك بحوالي ٤٠ مليار دولار، وتركزت آليات تكوينها وتجميعها بطرق مختلفة تتراوح بين العمولات وتصل للنهب المباشر للثروات المصرية. وأبرزها شراء أراضي الجيش، شراء ديون الدولة عند انخفاضها عالمياً وتحصيلها كاملة مع الفوائد، حصص الأسد من مناجم الذهب والبتروول والغاز المصري التي لم تدرج في الميزانيات، بيع مؤسسات الدولة والسيطرة على موارد الخصخصة وغيرها..

يقدر الفساد في سورية بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلي، أي حوالي ٩٠٠ مليار ليرة

ضمن التقسيم الدولي للعمل، والذي كانت الولايات المتحدة، عن طريق البنك الدولي المنظر الرئيسي لسياساته المتركة في اتباع الإقراض والديون الخارجية كمصدر للموارد، رافقها خلق وابتكار وسائل لتفريغ رؤوس الأموال المصدرة من إمكانيات تحقيق التراكم والتنمية بطرق مختلفة، كتقديمها من جانب شركات عالمية مقابل حصر الاستخدام بما يخدم هذه الشركات

من بنى تحتية، معامل، استيراد بضائع... أو عن طريق توجيه هذه الأموال للتوظيف الخارجي كأسهم في رأس مال الشركات، أو بسياسات التسليح، إلا أن أهم وسائل تفريغ المال والأكثر عائدية على الموردين، كانت بالمال السياسي، أي خلق قنوات فساد في الأجهزة التنفيذية الحاكمة، تمتص هذه الأموال، وتعيد تصديرها للتوظيف في الخارج، وهي الآلية الأكثر جدوى، حيث تُؤرض كل احتمالات التطور والإنتاج الحقيقي، وتجنّد الفئات الحكومية وتربطها ربطاً عميقاً عن طريق وحدة المصالح، وتعيد الموارد مضاعفة إلى منابعها الأصلية، ما حقق تحول الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية في هذه الدول إلى كمبرادورات (أي أنظمة رأسمالية طرفية ملتزمة بالتبعية للرأسمال العالمي) ذات هياكل رأسمالية مشوهة لم تستطع الخروج من دائرة الدين، النهب، التبعية، الإفكار.. وهو مال مصر التي أتاحت سياسات البنك الدولي خلق منظومة هائلة من قوى الفساد المحصنة ضد كل آليات الرقابة لم يتمكن الحراك الشعبي الهائل حتى الآن من الخلاص منها، ولن يتمكن إلا بفضح كل وسائل التفتتها.

التوجه للارأسمالي (رأسمالية الدولة): وهو ما يقارب النموذج السوري، والذي اعتمد على بناء جهاز دولة اقتصادي إنتاجي واسع، إلا أن عامل الخلل الرئيسي تمثل بعدم القدرة على تطوير آليات التراكم الذاتي والاعتماد على الإعانات والمال الخارجي أيضاً، وهو ما خلق جهازاً إنتاجياً معاقاً ومعتمداً على دفعات خارجية عملت على تغطية عيوبه التي انكشفت بزوال الربيع السياسي الذي أمنته ظرف سياسي عالمي محدود. لم تكن أجهزة الدولة التنفيذية أقل فساداً، لأنها لم تتح رقابة أكثر، إلا أنها تمتعت باستقلال نسبي أوسع. إلا أن الفساد وجهاز امتصاص الموارد والثروات خلق شروط الاندماج ووسع بتوسع النهب، تقاطع مصالح قوى الفساد المحلية مع مصالح رأس المال العالمي، وهو ما انعكس أرقام رؤوس الأموال السورية على سبيل المثال في الخارج، وما يعكسه السير الواضح على

◀ عشتار محمود

كثرت المفاجآت في غمرة الحراك الشعبي العربي، وتوعدت مجالاتها لتشمل مختلف الملفات والقضايا، ولعل أبرزها كان حجم الثروات التي ملكتها عائلات الأنظمة المستاقطة، وأتباعهم، ورجال أعمال السلطة.. فمن أين أتت هذه الثروات، وأين تذهب، وأين كنا عندما تراكمت، وكيف نلغي ما خلقته من عوامل قوة، وتجييش، وزيائن، ومريدين، ومصنفين؟ كنا نعتقد أن الحراك السياسي الشعبي ظاهرة شمالية محصورة بشعوب العالم المتقدم، وبالمقابل الخمول السياسي ظاهرة عربية أو عالمثالثية فقط، وأثبت العكس، فهل هذا ينطبق على الفساد؟ هل الفساد مرتبط بأنظمتنا فقط؟ هل ينفصل عن الفساد في النظام العالمي، أم هو ذيل له؟

عالية الفساد

يجتمع نادي بيلديبرغ سنوياً، ويضم الاجتماع أباطرة المال القلائل في العالم، مع أهم الموظفين والمريدين من سياسيين وأكاديميين ومنظمات غير حكومية ومنظمات اقتصادية عالمية وجهات مانحة ورؤساء دول مرشحين وسماصرة أنظمة دول العالم الثالث... يعكس هذا النادي وغيره، درجة التسنيق والترابط العالية بين مفاصل النظام العالمي، والتي تعمل على توجيه وتوظيف كل المؤسسات العالمية بغض النظر عن اتجاهاتها، أو تحاول أن تربطها وتجردها من احتمالات الاستقلال النسبي. يعطي هذا التسنيق الضوء الأخضر لكل الفضائح المالية الكبرى، للجزر المصرفية المعزولة عن التشريعات العالمية، للفضائح الأخلاقية لواقع العمالة في الشركات العالمية، للتجاوزات البيئية الخطيرة لشركات النفط وغيرها، للأموال المدفوعة لنحت الديمقراطية والديمقراطيين وتكييفها، وغيرها من علامات قيام الساعة على النظام الرأسمالي المتعفن. أما نحن، فأين موقع الفساد الحكومي لدينا من هذه الآلية؟ وهل من الممكن أن تخرج هذه المبالغ الضخمة من الثروات عن التوظيف في النظام العالمي؟

أنظمة دول العالم الثالث

الدول المستقلة بعد تفتت الاستعمار القديم، وجدت نفسها أمام خيارين أساسيين في التوجه الاقتصادي: الرأسمالي، أو اللارأسمالي (رأسمالية الدولة).

التوجه الرأسمالي: الهادف بشكل رئيسي لإبقاء الدول النامية في الموقع المخصص لها

الشعب يريد محاسبة الحكومة..

◀ ديما النجار

يودع الشعب السوري غير آسف حكومته الراحلة، الحكومة التي أدته بالغ الأذى وامتهنت كرامته وأدخلت الأسى في تفاصيل حياته اليومية، واليوم يسيطر عليه توجس كبير من القادم، وخوف مضطرد من تكرار لعبة (الكشابين) المعتادة التي يتم فيها استبدال الوجوه دون السياسات، ويبقى السؤال الملق؛ ما الذي يضمن للشعب حكومة أفضل وأداء مختلفاً؟ ومن الذي سيحاسب الحكومة السابقة؟

مجلس الشعب؟

«دستورياً» مجلس الشعب هو المخول بمناقشة سياسة الوزارة، كما يناط به مهمة محاسبة الوزراء وحجب الثقة عنهم، ثم إحالتهم إلى السلطة القضائية إن استدعى الأمر. عملياً فإن إنجاز مجلس الشعب لمهامه يفترض درجة عالية من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية، كما يفترض إلى جانب ذلك قانون انتخاب عصري يوصل ممثلي أصحاب المصلحة الحقيقية بالمحاسبة وتقييم الأخطاء إلى سدة البرلمان، قانون يعتمد البلاد دائرة انتخابية واحدة يتم الانتخاب فيها على أساس البرامج الانتخابية وليس على أساس الصور والابتسامات الواثقة التي تملأ شوارع سورية أثناء «الكرنفالات الانتخابية» التي تطلب من الناس التصفيق للوجوه الباسمة ولقدرة تلك الوجوه الهائلة على تكثيف برامجها السياسية بجملة واحدة أو نحوها.. وبيضعة خيماات انتخابية تقدم الشاي والأراكيل وأحياناً كثيرة تعطي النقود سخية ثمناً لأصوات الناس..

في السنوات السابقة لم يقم الـ ٥٠٪ من أعضاء المجلس التي يفترض قانون الانتخابات أنهم ممثلو العمال والفلاحين بمحاسبة أي من الحكومات السابقة على أذاتها، كما لا بد من التساؤل عمن يمثل هؤلاء الذين مروا باستمرار العديد من القوانين التي أضرت بمن يفترض بهم تمثيها.

السلطة القضائية؟

أما السلطة القضائية التي تتولى الشق الآخر من عملية المحاسبة، فهي الأخرى تعاني من الأيدي الخفية التي تعبت بها سواء من قوى المال أو السلطة، فحتى المحكمة الدستورية العليا والتي تمثل رأس الهرم في السلطة القضائية فإن أعضائها يتم تعيينهم بمرسوم جمهوري، أي أنها تابعة مباشرة للسلطة التنفيذية، وكونها معينة تعييناً وغير منتخبة تفقد أي استقلالية مفترضة تمكنها من محاسبة السلطة التنفيذية ومساعليها.

لجان مكافحة الفساد؟

ما شهدناه حتى الآن أن اللجان المعنية بمكافحة الفساد لم تحقق أية خطوة حقيقية في هذا الاتجاه، بل ومن الممكن القول إنها عطلت إمكانية الحل الحقيقي ذلك أنها وبتسطحها الزائف محاربة الفساد قطعت الطريق مؤقتاً على القوى الحقيقية المعنية بذلك والمتضررة فعليا منه، ولا يمكن اليوم التعويل على مزيد من الأشكال البيروقراطية لحل مشكلة الفساد، فالوقت أضيق مما يظن البعض، فهذه الأشكال بمجموعها ليست سوى معالمات سطحية تحاول تجميل الصورة وتقديم ما يسمى البنية المؤسساتية على أنها الحل، ولكن الثابت أن المؤسسات جميعها ومهما كانت «مماسسة» فإن جوهرها يتعلق مباشرة بالجوواب على السؤال: لمصلحة من تعمل؟

مفهوم المحاسبة..

في نهاية المطاف للمحاسبة المطلوبة شعبياً معنى عميق، يتجلى في جوهرها الطبقي، فهي من جهة تهدف إلى إيقاف نزيف الثروة الوطنية إلى جيوب الفاسدين، ومن جهة أخرى هي معنية بإعادة تقييم القوانين والسياسات الحكومية ومدى تليلتها لاحتياجات الشعب بهدف تطويرها لصالح المجتمع الأمر الذي لن تنصدي له سوى قوى المجتمع الحية الشريفة من أحزاب ونقابات وجمعيات، ولكي تستطيع هذه القوى أن تمارس دورها الرقابي لا بد من إطلاق حرياتها السياسية، حرياتها هي بالذات، التي تتناقض مع حريات القوى التي لم تتوقف لحظة عن مخالفة الدستور بمضيها بسياساتها الليبرالية، وخصخصة أموال الشعب.

■ ■

د. قدري جميل: التأخر بالإصلاح هو العدو الأساسي للاستقرار والوحدة الوطنية

مسارات الإصلاح هي مسارات متزامنة، ولكن بإطار الممارسة يفرض الواقع أن يتم البدء بمسار قبل مسار، ولذلك ليس هناك وصفة مسبقة لممارسة الإصلاح فهناك تداخل بين المسارات، وطرح د. جميل مثالا على ذلك الفساد، هل هو قضية سياسية أم اقتصادية؟ هو قضية ذات بعد سياسي واقتصادي بل واجتماعي أيضاً في الوقت نفسه، وبالتالي فإن معالجة أية قضية نوعية هامة تهم مستقبل البلد والنمو والمستوى المعيشي يجب أن تكون قضية تمس جميع المسارات، والفصل التعسفي بين المسارات الأساسية بين الإصلاح هو غير صحيح وغير عملي.

ورأى د. جميل أن الإصلاحات في سورية تأخرت عما هو مطلوب في الواقع، وهي تدق الباب اليوم بشدة لأن الضرورة تفرض ذلك وعلى كل المسارات، وما زالت الفرصة التاريخية متاحة لكي يستطيع المجتمع السوري القيام بهذه المهمة بسلاسة، وهذه الإمكانيات ما زالت موجودة.

وتابع: إن ما أراه اليوم هو أن التأخير بالإصلاح جعله كبير التكلفة، والتأخير اليوم هو العدو الأساسي للاستقرار والوحدة الوطنية، ولفت إلى أن البعض قد يرى أن قوى الفساد لها وزن جيد في جهاز الدولة وأن المواجهة معها في هذه الظروف الإقليمية الخطيرة ذات كلفة مرتفعة، ولذلك يتم ترحيل الموضوع وتأجيله ولكن هذا لا يمكن أن يتم إلى الأبد، وبالتالي فعندما لا يعود بالإمكان سوى معالجته ستكون كلفته عند ذلك أعلى من كلفته مما لو كانت المعالجة تمت فيما سبق.

الأدنى للأجر هو ٦ آلاف، أي أن هناك فارقاً ٤ أضعاف بين الحد الأدنى للأجر والحد الأدنى لمستوى المعيشة وهو فرق كبير، ما يضطر الشخص ليعمل بأكثر من وظيفة، أي إستهلاك القوة العاملة وتخفيض الإنتاجية وتخفيض العمر المحتمل للفرد، وعلى المستوى البعيد تخفيض عدد السكان.

وأضاف د. جميل أنه وأمام كل هذه السياسات الاقتصادية الخاطئة لا بد من نهضة الفريق الاقتصادي كونه صنع أكبر إجماع في الشارع السوري ضده..

وتابع د. جميل مؤكداً على ضرورة البحث عن موارد داخلية، وهي موجودة في مكامن الفساد فمثلاً مطار دمشق الدولي تم ترميمه بمبلغ ٤٠ مليار يورو وفعلياً تم صرف ١٤ مليون يورو، أي أن حجم السرقة ٢٠٪، فأموال الفساد تأكل من الدخل الوطني بين ٢٠٪ و٣٠٪ أي ما يساوي ٧٠٠ مليار.

والمصدر الداخلي الثاني هو تأميم الخليوي بكل شركاتها، فالخليوي هو شراكة الهواء وهو ملك للدولة.

وأوضح د. جميل أنه في حال لم تقم الدولة بمكافحة الفساد، فإن المجتمع هو من سيخلص نفسه من هذا الفساد، فهذا ما حدث في تونس ومصر لذلك يجب علينا التعلّم من غيرها.. وأعرب عن ثقته بوجود أناس مخلصين داخل مؤسسات الدولة سوف يقومون بتنظيف المؤسسات من الفساد.

وفي لقاء سابق على الأحداث مع الفضائية السورية بتاريخ ٢٣ آذار الماضي (قبل المؤتمر الصحفي الذي أقامته بثينة شعبان)، أوضح د. جميل أنه يجب تناول قضية الإصلاح من حيث أن

وفي سياق الحوار الإذاعي أشار د. جميل إلى المشكلات الاقتصادية- الاجتماعية التي راكمتها الخطة الخمسية العاشرة والتي ساعدت بإيجاد ثغرات اجتماعية سهلت امتداد المخططات الخارجية إلى الساحة الداخلية، وأوضح أن معالجة هذه الثغرات والتعامل مع الأحداث الراهنة في سورية يتطلب الذهاب إلى جذر المشكلة الذي هو اقتصادي- اجتماعي بكل تأكيد، ويدور حول هذا الجذر انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض شعور المواطن السوري بالكرامة.

وأشار د. جميل إلى أن ما يجري حالياً يمكن وصفه بالمعادلة التالية: ارتفاع مستوى عدم الرضى عن السياسات الداخلية المتعلقة بالوضع المعيشي إلى درجة فاقت في بعض الأحيان مستوى الرضى العام عن السياسات الوطنية المتعلقة بالتوايت الوطنية.

وفي حوار آخر أجراه مع موقع «دي برس» ونشر بتاريخ ٤/٦/٢٠٠٩ تابع د. جميل موضحاً: نحن نعي منسوب عدم الرضا لدى المجتمع السوري نتيجة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية التي سببتها السياسات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الخمس الماضية، ونعلم بأنه إذا كان مستوى الفقر الرسمي ٢٠٪ قد بدأ حسب أرقام الأمم المتحدة منذ بداية الخطة الخمسية العاشرة، وانتهى إلى نسبة ٣٢٪، بينما كانت الخطة جعل ٢٤٪ من السكان فقط تحت خط الفقر، والرقم الحقيقي هو ٤٤٪ حسب تقديراتنا الأولية، كون حد الأجر الطبيعي والضروري لعائلة مكونة من ٥ أشخاص هو ٢٤ ألف ليرة سورية والحد

أوضح د. قدري جميل عضو رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشبوعيين السوريين أن أي حل للوضع الراهن في سورية يتطلب بالدرجة الأولى معرفة ما يريد الشعب وإدماج إرادته بعملية الإصلاح المطلوبة، وتابع في حديث مع إذاعة شام FM صباح الثلاثاء ٢٠١١/٤/٥ إن قانون أحزاب جديداً وجيداً لن يكفي وحده لحل المشكلة في سورية، فجهاز الدولة لديه جهاز رقابي وجهاز تشريعي والمفترض أن يكون الجهاز التشريعي مفصلاً عن جهاز الدولة، فعندما يلعب جهاز الدولة دوراً بانتخاب المجلس التشريعي فإن هذا الأخير يفقد جزءاً كبيراً من استقلاله النسبي في الرقابة على جهاز الدولة ويصبح غير قادر على التعبير عن تطلمات وآمال ومشكلات المجتمع، أي تغلق الألفية بين المجتمع وبين جهاز الدولة، وعندما تغلق هذه الألفية لا يبقى هناك اتصال وتتراكم المشكلات لتتفجر فجأة بأشكال مختلفة.

وأكد د. جميل أن المطب الملح حالياً هو فتح هذه الألفية المغلقة، ولا يكفي تحقيق هذا وضع قانون أحزاب جديد مهما كان جيداً، فالأحزاب لا تخلق بجره قلم وقانون، وإنما هي بحاجة إلى مجتمع يتحرك، وبالتالي فما لم يرافق قانون الأحزاب قانون انتخابات جديد عصري ينسف قانون الانتخابات الحالي الذي ورثته سورية من مرحلة الاستعمار الفرنسي ولم يتغير فيه حرف منذ ٦٠ عاماً، فلن يكون هناك حياة سياسية في سورية.

سورية على مضيق طرق..

وللسوريين حقوق.. حقوق!

◀ نجوان عيسى

عاد المواطنون السوريون بعد طول غياب للحديث في شأنهم الداخلي، وفيما كان دم السوري ينزف في الجنوب والوسط والشمال الساحلي، كان النقاش الجاد يدور في كل مكان حول الحدث ومسبباته ومآلاته وكيف يمكن معالجته، وهكذا حقق دم الشهداء والجرحى أول إنجازاته، وأعاد للسوريين واحداً من حقوقهم الضائعة، حق الحديث بصوت عال في الشأن السوري الداخلي.

تزامنت آلاف الأسئلة في رؤوس السوريين: هل يحق لنا فعلاً أن نعترض على سياسات الدولة وأجهزتها؟ هل يحق لنا الاعتراض على الفساد ونهب المال العام ورفع الدعم عن المواد الغذائية؟ هل يحق لنا أن نصرخ بصوت عال مطالبين بالحرية؟

الحرية التي ظنها البعض خطاباً مشبوهاً له مآرب أخرى، واعتبرها البعض الآخر دليلاً على عدم التضج الجماهيري، وحاول فريق ثالث اختزالها في حرية إبداء الرأي... هذه الحرية التي ترد صداها في سماء المدن السورية، ليست إلا حزمة الحقوق التي تم حرمان المواطن السوري منها لعقود، ويدهي أن هذه الجموع التي حرمت من أحزابها السياسية التي يمكن أن تعبر عنها، وحرمت من حقها في تكوين نواة مجتمع مدني صلبة، لن تتمكن من صياغة مطالبها وحقوقها في شعارات واضحة ومررزة، وخاصة في غياب أي قدرة على التنظيم والحوار الحر في البلاد، فخرجت هذه الجموع مطالبة بالحرية، كترميز وتكثيف لجملة حقوق منتهكة، وأولها حق التظاهر السلمي.

الحرية التي طالب بها السوريون، هي حقهم في التخلص من عسف الأجهزة الأمنية، وحقهم في التظاهر السلمي للاحتجاج على سياسات لا تعجبهم، وأن يكون هذا التظاهر بحماية



الأجهزة الأمنية، وحقهم في حياة كريمة بعيداً عن الفساد والرشى والمحسوبيات، وهكذا حتى آخر حزمة الحقوق التي يقرها مفهوم المواطنة، وأعني الحق في المشاركة الحرة والمنظمة في الحياة السياسية للبلاد. هذه هي حقوق السوريين التي يطالبون بها، وهذه هي الحرية التي ننشدها جميعاً، ولأن غياب هذه الحقوق هو سبب الاحتجاج، فإن إعادة هذه الحقوق لأصحابها هو الطريق الوحيد لإنهاء الاحتجاج، وهذه معادلة واضحة ومترابطة لمن يريد إنهاء الاحتجاج بشكل سلمي ووطني يدفع البلاد إلى الأمام.

إن الإصرار على اللجوء إلى الحلول الأمنية، أو الحلول الإصلاحية التجميلية هنا وهناك، أو الاستمرار في تعليق المسألة على شماعة المؤامرات الخارجية التي لم ولن تتوقف عن استهداف سورية في المدى المنظور، كلها إجراءات لن تنقذ إلا في محاصرة المشكلة



ينوي الخروج، لكنه خرج حين قتل وجرح وخون من سبقه.. وحين خرج من خرج، إنما كان يمارس حقه الطبيعي الذي كفله له الدستور، إذ نص في مادته التاسعة والثلاثين على أن: (للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور، وينظم القانون ممارسة هذا الحق)، وبدل أن يعاملوا كمواطنين سوريين كاملين الحقوق فقد مُنح خروجهم، ثم حين أصروا على حقهم قتل عدد منهم، واعتقل عدد آخر، بالخطأ أو بغيره، ثم ماذا.. استمرت محاولة تعييبهم ونعتهم بأقذع الصفات وأكثرها تجريحاً وهواناً.. لماذا لم تقدس أرواح الشهداء، ولم تحترم حريات المعتقلين، ولم يعبر عن الندم لأهالي من سقطوا أو اعتقلوا!

الحب والود لكل من يريد الإصلاح، لكل من يمارس حقوقه الدستورية، لكل من يساهم في القضاء على الفساد!

فلنكن تلك أولى بوادر الإصلاح الحكومية.. الشهداء لا ينتظرونكم، لكننا نحن من نتنظر منكم موقفاً مشرفاً، فلنرصد أسماء كل من وقع شهيداً، ولنسطرها على صحيفة من ذهب، إن كان ذاك يفي بما يستحقون.

كل من سقط ليس بقتيل.. بل شهيد.. كل من وقع ليس بسجين.. بل فخر لكل معتقل..

المجد للشهداء.. الحرية للمعتقلين.. فلنفهم أن من خرج مطالباً بالإصلاح.. هو ابن الوطن ومحب له وعاشق لترايبه!!

Essamldean@yahoo.com ■

أمي... وقانون الطوارئ!

◀ صلاح معنا

إذا كنتم تعرفون ضيعتي، مكان إقامتي، مكان عملي، أوقات دوامي، أرقام هاتفي المنزلي، رقم جوالي، نوع دراجتي النارية، سائق التاكسي الذي ينقلني، تعرفون لون شعري وعيوني، صالون الحلاقة الذي أقص فيه شعري، (الدكنجي) الذي أشتري منه حوائجي، فلماذا تعذبون أنفسكم المرة تلو الأخرى، وتذهبون لتسألوا عني أمي؟! وإذا كنتم تعرفون أصدقائي وجيرانني وأقربائي، ومع من أحسني (المنة) كل صباح، ومع من أشرب الخمر كل مساء، فلماذا تذهبون لتسألوا عني أمي؟! وإذا كنتم تسألون عني الكبار والصغار، والمخبرين والمخائن، والذين لهم علاقة معي والذين لا علاقة لهم بي، فلماذا تذهبون إلى المختار ورئيس الجمعية الفلاحية وأمين الفرقة الحزبية للسؤال عني؟! وإذا كنتم تعرفون هواياتي، ألوان لباسي، شاعري المفضل، مطربي المفضل، فريقي المفضل لكرة القدم، فلماذا تذهبون إلى أمي المريضة لتسألوا عني؟! وإذا كنتم تعرفون متى أنام، متى أصحو، من أزور ومن يزورني، بماذا أحلم وبماذا أفكر، إلى أي حزب سياسي أنتمي منذ عشرين عاماً، فلماذا تذهبون إلى أمي المريضة بالضغط والاكتاب والسكري لتسألوا عني، فتجيب عن بعض أسئلتكم ولا تجيب عن بعضها الآخر، كي لا تلحق الأذى بي؟

أمي المعذبة لا تزال منذ عشرين عاماً تخاف أن تصرح بأن ابنها شيوعي، لأن ذلك سيفضب الحكومة، ولا تزال كلمة (سيشحطوك) ترن في أذني مرات ومرات، وكأنها سمفونية لبتوهون. وإذا كانت زيارتي لكم متكررة يا أصحاب الأسئلة ودراساتكم عني لا تعد ولا تحصى، واضبارتي عندكم قد امتلأت على آخرها، فلماذا الدراسات الجديدة عني؟ وما جدواها؟ خصوصاً أن أغلب معلوماتكم التي تحصلون عليها هي من مخبرين لا يهمهم إلا الحاق الأذى بالناس، والمضحك المبكي أنني أنتمي لتيار سياسي هو عضو أساسي في اللوحة السياسية الوطنية، والأنتكي من ذلك بأنني لم أترشح إلى أي منصب سياسي أو حتى جمعية فلاحية أو لجنة نقابية أو مجلس بلدي أو أي موقع آخر، فلماذا تتفتنون بالسؤال عني؟ وإذا كان أصحاب الأسئلة والتقصي قد تطوروا وتحسنوا بطريقتهم وأسلوبهم بعد دخولنا في الألفية الثالثة، فأصحو أكثر لياقة وأقل وقاحة من الزمن السابق، فلماذا الاتصالات الهاتفية بي وبغيري وإخوتي وأهلي لتسألوا عني؟

لن أدعي البطولة وأقول إنني مهم لكي أستحق كل هذه الدراسات، فأنا مواطن عادي مثلي مثل غيري، أمشي (الحيط الحيط) وأقول يا رب السترة، وإن حالتني هذه تذكرني بقصة خليل السجين الكردي السياسي الذي لم يسمح بزيارته إلا مرة واحدة بالشهر، وتحديداً أهله، وبعد كل زيارة له بالسجن يأتي رجل الأمن مسرعاً مستعجلاً ليسأل خليل السؤال نفسه: من زارك اليوم يا خليل؟ فيجب خليل لارا وأم لارا، وبعدها ابنتي وزوجتي وبعدها صباح وابنة صباح، وبالنهاية هؤلاء كلهم (الزوار ذاتهم) زوجته وابنته فأرجوكم يا أصحاب الأسئلة والبحث أن تخففوا دائرة الاستجواب ودائرة من تسألوهم في حال قدم أخي بلاغاً عن بدل هوية ضائع، فما علاقة أعمامي وأخوالي وأصهرتي وأبناء خالاتي بضياعها! فأرجوكم اتركوا أمي بحالها وهمها ومرضاها، وافعلوا بي ما شئتم، فأنا أسامحكم عني بكل شيء، ولكنني لن أسامحكم أبداً بدموع أمي...

■ ■

الشهداء والمعتقلون!

◀ محمد عصام زغلول

أرقني ما حدث في بلدنا الحبيب من نكران كان قد تجاوز كل ما حدث في دول أخرى، ما حدا بالبعض إلى حالة مستعصية من الشعور بالسوء المتزايد بدوره مع تزايد حالة النكران تلك!

ما يزال البعض يعتبر كل من سقط في الأحداث قتيلاً.. وكل من جرح في المظاهرات أسيراً، وكل معتقل بسبب المطالبات بسمونه سجيناً! هل من السهولة اعتبار من خرج مطالباً بحريته، وهاتفاً بحبه لوطنه وأرضه، وصارخاً في وجه الفساد.. متورطاً أو مندساً أو خارجياً!!

هل سنتكر لأولئك الأطفال الذين عبروا بكامل براءتهم وطفولتهم عن مشاعر حملوها، ونعتبرهم ممثلين مقلدين أو مدفوعين بفعل فاعل!!.. وهل نستطيع السكوت عن جريمة تقطيع أظفارهم الطرية وإهانتهم وتشويه طفولتهم؟

خرج البعض لأن لديهم ما يقولونه، ثم خرج آخرون لأننا لم نسمع مطالب من سبقوهم، ثم خرج من جديد من لم يكن

قانون مكافحة الإرهاب..

أمن تحت الدلف لتحت المزاب؟!!

◀ كمال عرفات

منذ أكثر من ثمانية وأربعين عاماً والشعب السوري خاضع لسيطرة القوى والجهات التنفيذية «الخاصة» بكل أشكالها المتخلفة شكلاً ومضموناً، تحت راية قانون الطوارئ الذي هو الآن بيد لجنة خاصة لدراسة (إلغائه)، وليس لإيقاف العمل به كما يحدث في جميع دول العالم، حيث يتم استخدامه فقط في حالات الكوارث الطبيعية والحروب، وبدورنا نضيف محاربة الفساد الذي يوازي الكوارث الطبيعية ضرراً بمصلحة الوطن والمواطن.

كما كلفت اللجنة بدراسة قانون بديل سمي (قانون مكافحة الإرهاب) الذي لا يبدو أنه سيكون أقل إجحافاً بحق الشعب السوري من سابقه، فمجرد التسمية المطروحة هي أمر مثير للجدل، فمصطلح (مكافحة الإرهاب) هو أمريكي الصنع، وتم ابتكاره لمواجهة ما يسمى «إرهاب» عناصر وجماعات محددة من فئة محددة من المسلمين، ومن الغريب على دولة تعتبر نفسها دولة ممانعة ومقاومة أن تستورد من كبرى الدول الرأسمالية والمعادية لها مفهوماً خطيراً كهذا شكلاً ومضموناً وأهدافاً، لم يحمل للعالم سوى القتل والدمار والظلم والتفتيت الطائفي، وقد أكدت صحيفة الوطن السورية حسب مصادر مقربة من

اللجنة المكلفة أنها اعتمدت في التشريعات الجديدة على تجربة وتشريعات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، تفاصيل هذا القانون لم تطرح بعد، ولكن قبل طرحها يجب التأكيد وبشدة على إطلاق تعريف واضح ومفصل لمفهوم الإرهاب ليتم على أساسه تحديد الشريحة التي يستهدفها هذا القانون، فمن دون هذا التوضيح ربما أي صحفي أو أي سياسي أو حتى أي مواطن يطالب بحقوقه سيكون (إرهابي) وبالتالي سيكون قد خرجنا من مصيبة قانون الطوارئ (مذبذب

حتى يثبت العكس) وانتقلنا لمصيبة أكبر عنوانها (إرهابي حتى إشعار آخر).

فلماذا نستورد دائماً قوانين غريبة أثبتت عنصريتها وصلاحها؟ وبغض النظر عن فشلها فهي لا يمكن تطبيقها في سورية كونها تختلف اختلافاً كلياً عن أي مكان آخر بتنوعها وحساسيتها نسبيها.. لم لا نصنع قوانيننا الخاصة بأهداف عنوانها الحفاظ على أمن الوطن والمواطن وكرامتهما؟

■ ■

تصريحات غير مسؤولة..

● أعلن بعض المندسين وقتالي القتلى

تأييدهم لمظاهرات التأييد، كما أعلنوا

اعتلاءهم سطوح المخافر حرصاً على عدم

تفتيت الوحدة الوطنية، وتباين الجهات

الرادعة.

● تم الإفراج عن الجاسوس المصري محمد

أبو بكر رضوان، بعد ممارسته التصوير،

استخدام التكنولوجيا، والنت تحديداً،

واستقبل في مصر بوفود حاشدة، ولم يكن

ناكراً للجميل، إذ تشكر السلطات على

استضافته، ومنحه شرف الظهور على

الإعلام الرسمي السوري.

● مهندس(١): شو أخي المهندس (٢) اليوم

عنا شغل؟

مهندس(٢): لك لا اليوم ما في شو نسييت؟

مهندس(١): شوية؟ شو نسييت؟

مهندس(٢): لك اليوم الثلاثاء مو الجمعة

مهندس(١): لك أي أي اليوم دور جماعتنا

منيح ذكرتني

مهندس(٢): الله يرضى عليك أوعك

تخريط مرة ثانية بكرأ بيقولوا عنا

مندسين والعياذ بالله

سورية على مفترق طرق..

لا يزاودن أحد على وطنية الشعب السوري!!

الفأس والرأس.. وتتائج السياسات الحكومية

◀ أسامة دليقان

تعود الفقراء السوريين على مدى سنوات طويلة أن يمشوا «الحيط الحيط...» لأن «سترة» الدعم الحكومي رغم أنها رثة وريقة، كانت توفر حذاءً أدنى من الدفء، وكانت جيوبها تحمل راتباً يكفي لآخر الشهر، وحلوى للأطفال في الأعياد، ومصروفاً لتعليم أجيال الوطن وتخليصه من التخلف والامية، والمحافظة على صحته وقوته الجسدية والعقلية، التي يعود إليها الفضل في كل المكتسبات التاريخية لسورية.

في تلك السنوات، سنوات الدعم الضائعة، لم تكن تستفحل السرقة والجريمة كما في العقد الأخير، إذ ارتفعت مؤشرات القتل العمد والسرقة بنسبة ٤٠٠٪ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، كما وصلت أعداد مدمني المخدرات إلى نحو ٣٠٠٠، وأوكر الدعارة في دمشق وحدها إلى أكثر من ٤٠ ألفاً (على ذمة الإحصاءات، والرقم أعلى يقيناً) بسبب سياحة القذارة، وازدياد أعداد السوريات المهمشات والعاطلات عن العمل، واليائسات لدرجة الوقوع في نبرات تجار لحوم البشر، ومسالخ السوق الحرة، السوق المفتوحة على قذارة أباطرة المافيا العرب والأجانب، وشركائهم المحليين من رجال وسيدات المال والأعمال.

في الوقت الذي يتباكي فيه أصحاب مشاريع الخير والإحسان على المعاقين جسدياً وعقلياً، يتم تجاهل البطالة التي وصلت إلى ٣٠٪. أليس العاطلون عن العمل معاقين أيضاً؟ أليسوا معاقين عن تحقيق أحلامهم في العيش بكرامة رغم سلامتهم الجسدية والعقلية؟

يكاد لا يمر يوم على فقراء الشعب السوري، إلا ويحنون فيه إلى الماضي، الماضي الذي لم يكن مثالياً بالضرورة، ولكن كان ما يزال فيه بقية من التكافل الاجتماعي، ودولة تعري مواطنيها، والكثير من الكرامة، والاعتزاز بالعلم والتعليم.. بالأستاذ المقدس، والطالب المجتهد، الذي كان له هيبه في المجتمع، وكان دائماً مشروع موظف محترم، وليس مشروع عاطل عن العمل. زمان القطاع العام، الذي كانت فيه يد الشرفاء هي العليا والأقوى، وكانت تجاهد لتطهيره من الأيادي الفاسدة، في معركة خسر فيها الخير على ما يبدو، وانتصر الشر الذي نهب وسرق ثم خصخص.

ماضي الجامعة الوطنية الجميلة التي كان يستطيع الالتحاق بها أي مجد، فقيراً كان أم غنياً، ليتعلم كيف يخدم وطنه أكثر، وليس الجامعة الحكومية التي تشترط معدلات تعجيزية، أو الجامعة الخاصة التي تنهب مبالغ طائلة.

ذلك الماضي الضائع، الذي شد فيه أبناء الشعب السوري الأحزمة على بطونهم كرمي لتأمين سلاح يليق بأبطالهم ومقاوميهم، من أجل الدفاع عنهم ضد العدو الصهيوني، وحفظ أمنهم ضد مفسدي الداخل، ولم يتخيلوا يوماً، أنه يمكن أن يوجه إلى صدورهم العارية، وقلوبهم النابضة بحب الوطن، وحناجرهم المستغيثة من الفساد، والمستصرخة من ألم الفقر والقهر والحرمان!!

صرخ العرأة لا صرخوا من ضيق أزقة العشوائيات والأحياء الشعبية، التي لم تتغير إلا نحو الأسوأ، طوال السنوات التي قضاه هؤلاء وهم يذهبون بسلام إلى عملهم، ويعودون بسلام إلى أطفالهم، وينامون بسلام في زرائب تسمى بيوتاً، ويحلمون بسلام في مساكن جمعيات الوعود والتسويق، بينما ترتفع من حولهم أبراج وقصور، وتعلو وتعلو، وتتركمهم في الحضيض.

فهل نفع الصراخ حتى الآن في فتح الأذان الصماء، تلك الأذان التي لم تستجب للدراسات والتحليلات العلمية، التي طالما حذرت من فأس الليبرالية الجديدة، واقتصاد سوقها المفتوح كالنار على المجتمع، تلك الفأس التي صب حديد بلطنها من مصهور حقد الإمبريالية والصهيونية على وطننا، ورُبِطت قبضتها بحبل يمسه عملاء الفوضى، ليلوحوا بها فوق رؤوسنا جميعاً. أم هل يحتاج الأمر إلى تحرك عملي وجماهيري وطني كبير، يلتمح فيه كل الشعب الكادح، وكل الوطنين الشرفاء صفاً واحداً ضد الفساد والمفسدين، وضد عملاء الإمبريالية والصهيونية الذين يحاولون شق الصف وتفجير الاحتقان على طريقتهم، مستغلين أية فوالق طائفية أو مذهبية أو عشائرية أو قومية؟

هل ترك أنفُسنا وبلدنا ووجدتنا الوطنية وقضية أراضينا المحتلة تحت رحمة تلك الفأس، أم نرمي بها ونحمل عوضاً عنها مطرقة العامل، ومنجل الفلاح، وسلاح الجندي المقاوم، وقلم المثقف الثوري، من أجل إنقاذ الوطن؟

◀ مهند دليقان

نالت سورية استقلالها في ١٧ نيسان ١٩٤٦، ولم تكن مصادفة أن تستقل سورية قبل معظم بلدان العالم الثالث، بل تكاد تكون أول من نال استقلاله من بينها، ويعود ذلك قبل كل شيء إلى الثورات المتتالية التي خاضها الشعب السوري طوال عهد الاحتلال، بدءاً بثورة الشيخ صالح العلي ١٩١٩ ثم معركة ميسلون ١٩٢٠ ومروراً بالثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧ والتحركات المقاومة التي لم تتوقف يوماً واحداً طوال فترة الاحتلال، تلك المقاومة الصلبة التي أسست لهوية وطنية سورية هي ما يحمله اليوم السوريون في جيناتهم وفي قلوبهم..

بعد فترة قصيرة من الاستقلال، بدأت الانقلابات تتناهى الموقف الوطني السوري من تعامل حسني الزعيم وسامي الحناوي مع الأمريكان إلى تعامل الشيشكلي مع الفرنسيين، الأمر الذي أدى بهذه الحكومات إلى مزاليل التاريخ، إذ نبذها الشعب السوري وما تزال لعناته تلاحقها في فبورها.. واستمرت سورية على هذه الحال، حيث تعاقبت الحكومات ولم يطل الزمن بأية حكومة لا تتخذ موقفاً واضحاً ومعادياً للكيان الصهيوني وأمريكا، حتى جاء حكم البعث الذي طال الأمد به نتيجة اتخاذ الموقف الوطني المناسب لهوى ومزاج الشعب السوري، إضافة إلى الطرف العالمي ثنائي القطبية الذي فسح المجال لفترة استقرار حذر وكمون متراكم هي ما رأيناها مجدداً في بقاء جميع الأنظمة العربية على حالها لعقود متتالية..

اليوم، أمام المد الشعبي الذي اجتاحت العالم بأسره، وفي مقدمته العالم العربي تحاول الأنظمة المختلفة إبراز أوراقتها الراجعة أمام شعوبها لكي يتجاوزها المد دون أثر يذكر، ولعل الورقة الوطنية واحدة من أكثر الأوراق حساسية والتلويح بها يكلف غالباً، في حالة خاصة هي حالة الشعب السوري،

حين يقدم الموقف الوطني في سلة واحدة مع الفساد ليقال للسوريين: إما أن تقبلوها كاملة، أو أن تذهبوا إلى الفوضى، فأول إجابة ضمنية ستكون لسان حال الشعب السوري هي: لا يمن أحد علينا بمواقفه الوطنية، فتلك مواقفنا التي بنى عليها مواقفنا المعتلة، ومن يقرأ تاريخ سورية جيداً سيعلم أنه لا يمكن لنظام غير وطني أن يحكم سورية، ولو اجتمع العالم بأسره ليؤيده. وعليه فإن تغريب الجانب الوطني وإبعاده طوال سنوات لم يكن خافياً على الشعب السوري، فحين يتعارض الموقف السياسي المبدئي مع الموقف الاقتصادي الاجتماعي الداخلي، فإن مآل ذلك هو استرجاع الناس لقضاياهم الوطنية ممن يدعي حملها. وللتوضيح أكثر فإن السياسة التي تخدم الأغنياء وتسد أفواه الفقراء والمظلومين، السياسة التي تفضل عدم إقلاق راحة كبار النهابين فتترك تهربهم الضريبي لهم وتسد عجز موازنتها من جيوب الفقراء عبر التضخم ورفع الدعم، هي في المحصلة تصب مصباً غير وطني، فحين دخل الاحتلال الأمريكي إلى العراق هاجرت في الشهر الأول معظم رؤوس الأموال خارج البلاد، وبقي العامل والفلاح متشسباً بأرضه مدافعاً عنها، مقاوماً احتلالها وبإذلا دمه ودم أطفاله في سبيلها، لذا فإن أية سياسة تعتمد على مغازلة رؤوس الأموال ورجال الأعمال وتترك الفساد يضرب

وموحسن.. بعضها ذو طابع مطلبية لمنطقة وقرى، ومنها ما كان نديباً ويدعو للفتنة.. وكذلك من تظاهرات واعتصام شعبي - يكفلها الدستور وتستبيحها الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ - أغلبها قام بها شباب في مدينة موحسن وبلدات الشحيل والقرية وغيرها.. وفي المدينة بدأها شباب نزولوا إليها من موحسن وانطلقوا من جامعي الصفا وعمّان ومن ثمة في أماكن أخرى في الأيام التالية، وهؤلاء تعرضوا للقمع والبلطجة من بعض المنافيين، إنمأ هو جزء من المخاض الناجم عن حمل طال أمده قليلاً..

وناجم عن وعي وليس كما يحاول البعض تصويره.. ومع تأكيدنا على رفضنا المعروف عنا لمحاولات إحداث واصطناع الفتنة، وعدم موافقتنا على فراغ الشعارات المرفوعة من مضامينها الحقيقية، فإن ما جرى هو تعبير مباشر عن احتقان متراكم بسبب التهميش واغتصاب الحقوق وفساد ونهب للمجتمع والدولة وتغييب للحريات.. والأهم من ذلك أن طريقة التعامل مع هذا الحراك سواء على مستوى الوطن أو على مستوى المحافظة من تحوّل وقمع وتجرّيم ومحاولة استقطاب بتلبية حاجات شخصية واعتقالات لا زالت مستمرة وإن أفرج عن البعض.. بل أنه جرت محاولات لإحداث تشويه وفتنة من المنافيين بالادعاء أن هؤلاء جاؤوا من محافظة أخرى وهم أكراد.. والأخطر في دير الزور هي البلطجة التي قام بها رئيس ما

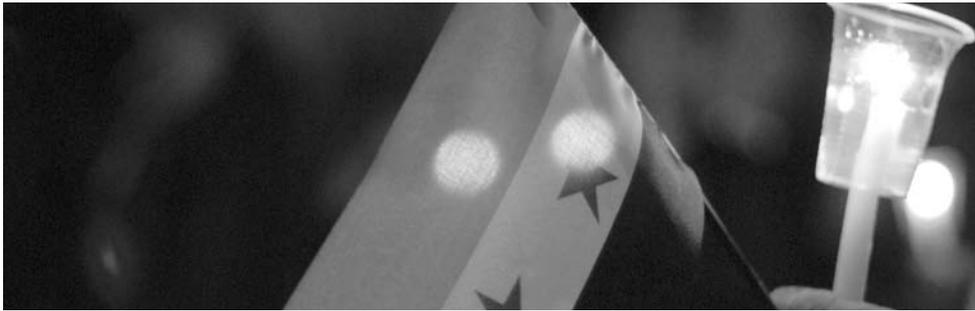
بوادرمخاض

أثبت الحراك الأخير على مستوى المنطقة والوطن، أن سورية ليست بمعزل عن العالم والمنطقة وما فيهما من حراك ثوري وانفتاح للأفق أمام الحركة الثورية.. وأن الشعب السوري لا يئسى حقوقه ولا ينذل.. وأن هذه الحقوق لا تعطى منة وإنما تنتزع انتزاعاً..

لكن ما زال هناك من يكابر ليخفي مسؤوليته فيحيلها إلى مؤامرة خارجية وهي ليست جديدة.. وهناك من يماطل مرأهناً على عامل الزمن حفاظاً على مكاسبه الكبيرة على حساب الوطن والشعب، مما يزيد الأمور تعقيداً.. وهناك من أحنى رأسه قليلاً للعاصفة محاولاً الاسترضاء.. أما المشاركون والمتورطون والساكوتون - نتيجة مكاسبهم الضيقة - عما كان يعاني منه الشعب.. فقد أصابهم البكم، وياتوا لا يستحقون حتى الشفقة.. هذا إذا لم يعتبروا مسؤولين أيضاً عن اغتصاب الحقوق.. وفي أحسن الأحوال يمكن اعتبارهم شهود زور..

إن ما شهدته دير الزور مدينة وريفاً، كأغلب أنحاء الوطن من حراك سياسي على الأرض وبأشكال مختلفة، منها كتابة شعارات ومطالب على الجدران في أحياء المدينة

سورية.. و«الفتنة الكبرى»



جعل الناس يلجؤون بشكل طبيعي إلى البنى التقليدية الطائفية والعشائرية والعائلية... الخ.. التي تعود إلى ما قبل الدولة الوطنية.

لكن كل هذا لا يبرر أن يتم تخويف الناس بالفتنة لدرء نزولهم إلى الشارع، وأن يكون التلويح بالفتنة المذهبية أداة لتفسيح الاحتقان، وتضريح مطالب الجماهير من مضمونها، واللعب على وتر وعي السوريين الوطني، المتبلور بشكله الحالي منذ أيام الثورة السورية الكبرى، وأن يتم الخلط المتعمد بين التظاهر والتحريض الطائفي، والادعاء بوجود فتنة «طائفية»، وخصوصاً في المناطق التي تحوي بؤراً للفتن بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، لتحويل هذا الادعاء إلى واقع، ومن ثم تجميع الناس في دوريات ملاحقة

يسمى منظمة شعبية من المفترض بها أن تعبر عن حاجات الطلاب الشباب يرافقه مجموعة من حملة السكاكين والعصي والشنيتانات (السيوف المطوية) حيث هاجموا إحدى التظاهرات التي تهتفت فقط، سورية حرة.. سلمية..

هذا الباحث عن منصب سياسي رغم العديد من حالات الفساد في منظمته ومسؤول عنها.. هذه البلطجة التي لا يخفى على أحد نتائجها الاجتماعية تمت تحت علم وبصر الجميع.. بينما مسيرات التأييد شوّهت من المنافيين والفاستدين حيث كانت توفر لها كل المستلزمات والحماية والسماح بخرق القوانين والأنظمة.. ووصل الأمر أن أصحاب الدرجات النارية أقروا أنهم كانوا يذهبون إلى أحد المسؤولين في الشرطة ويقبضون ٣٠٠ ليرة قيمة البنزين، ويوصلون ويجولون إرهاباً للمواطنين ومعرضين حياتهم للخطر.. وكذلك أصحاب السيارات، مما جعل المواطنين يستهجنون ذلك..

إننا إذ نذكر ما حدث.. هو لوضع النقاط على الحروف، وأولها المطالبة بإصلاحات حقيقية لا ترفيقية، سياسية واقتصادية اجتماعية وديمقراطية، ومحاربة الفساد الكبير، والإفراج عن الشباب المعتقلين وخاصة أنهم لم يرتكبوا جرماً بحق الشعب والوطن، ومحاسبة البلطجية ومن يحميهم..

■ زهير مشعان

أشباح القناصة الذين أعلن القبض عليهم ولم يظهر بالمقابل أي أحد منهم على وسائل الإعلام الرسمي، هذا بالإضافة إلى الحديث عن شحنات الأسلحة التي أعلن عنها ولم تظهر.

فهذا ليس إلا كبتاً للاحتقان الاجتماعي، ودفعاً للأمر باتجاه الفتنة الحقيقية، لتتحول الكذبة إلى واقع يسمح لقوى الظلام والفساد بالظهور إلى مسرح سورية السياسي بعد غيابها عنه.. تصبح القوى الظلامية أكثر جرأة في التعبير عن نفسها عندما يتناول الإعلام السوري المسألة بقليل من المسؤولية وكثير من الغباء في التصدي لها، بما يجعله يعترف بها من حيث يدري أو لا يدري، فتظهر «الطوائف والفعاليات» كأركان هزيلة لوحدة وطنية متخيلة، بدلاً من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمواطنين الذين كانوا على الدوام دعامة وحدة وطنية حقيقية، ليتسلل ذلك المنطق إلى وعي بعض السوريين وأحاديثهم بشكل طبيعي، وكأنما هناك من يسعى لأن تصبح الطوائف هي الناطق الرسمي باسم الشعب السوري..

فما هي الفتنة الكبرى الآن في سورية؟؟ ومن يعلبها؟؟ هي فتنة من يستر عيوبه بها ويخوف منها، ويصدر نفسه فقط كصمام أمان وحيد لدماء السوريين من أن ينهشوا بعضهم بعضاً، مع الإبقاء على أزماتهم، وهم من دخل العالم منذ آلاف السنين دون جيوش وتعايشوا مع شعوبه دون دماء.. الفتنة أشد من القتل.. والظلم أشد من الفتنة وبوابة لها..

■

◀ محمد الدياب

يعاود مفهوم الفتنة تاريخياً ظهوره في المنعطفات السياسية الحرجة للأمم، ويظهر في قواميس الصراع السياسي بوجهين متناقضين أشد التناقض، فتارة هو خطر حلول الفوضى محل الاستقرار، الفرقة محل الوحدة، والخراب محل البناء، والحكم الظلامي محل الحكم الصالح. وتارة أخرى هو السيف المسلط على رقاب المظلومين لتسويغ حكم الظالمين، وذلك بإضرام نار الفتنة في ظلام العقول والنفوس، وإحياء صراعات التخلف والحقد المذهبي والعرفي والإثني والعشائري... الخ. والمشارك بين هذين النقيضين أن الفتنة هي في نهاية المطاف إحلال التناوب محل الأساسي.

والأمثلة على كلتا الحالتين كثيرة في تراثنا السياسي القديم حينما كانت الفتنة هي التهمة الأيديولوجية لجميع من يتحرك ضد الحكام سواء من أبناء الطبقات السياسية الحاكمة نفسها الساعين لمصالحهم الخاصة، أو من الجماهير التائرة المطالبة بحقوقها، كثورات الزنج والقرامطة..

تعود الفتنة أيضاً كتهمة جاهزة في تراثنا الثوري الحديث والمعاصر، لتكون تعبيراً عن نكوص الأنظمة الحاكمة إلى أساليب قمع ترجع لأكثر من ألف عام، كتفجير الإسكندرية الذي حدث قبيل انتفاضة (٢٥ يناير)، والذي تبين أن الداخلية المصرية هي من كانت خلفه لإثارة صراع إسلامي- مسيحي في محاولة

«العثمانيون الجدد» يكتشفون شرقاً أوسط جديداً

تركيا «سنّية»(وسلفية) وكذلك السعودية، لكن إيران «شيعية».

من الممكن تخيل أنّ فيصل ذكّر الزعيم التركي – عاش غلّ في جدّة ثمانية أعوام ويعرف طريقة تفكير السعوديين– أنّه وسط فورة الثورة العربية من أجل الديمقراطية، ينبغي عدم نسيان أنّ العرب فضّلوا في نهاية المطاف وعبر التاريخ العثماني الباب العالي على الهيمنة الفارسية. لكنّ الأتراك آخر من يحتاج لهذا التذكير.

كان للعثمانيين سيطرة طائفية شاملة على مسلمي الشرق الأوسط وتلاعبوا بالاختلافات المذهبية وشجّعوا الطائفية وساندوا الأقليات بمهارة ورياسة جأش. أيّاً يكن الأمر، هنالك تبدل ملحوظ في المواقف التركية منذ مغادرة فيصل أنقرة وعودته إلى بلده.

مزاج مترقّب ومندفع

تبدو تركيا وازنةً مع الانحدار المفاجئ لنفوذ الولايات المتحدة وصورتها، يعود الشرق الأوسط إلى انتصاماته التاريخية وهنالك حشد ينتظر من يقوده على الرغم من رغبة إيران المعلنة في الاندفاع. كذلك تأخذ تركيا في حسابها أنّ عائدات حمل أعصاب القيادة في منطقة الخليج الغنية بالنفط تفوق التصور– ثروة ونفوداً وقوّة ومجداً. وإذا بلغت الحدود القصوى من التهور، قد تطمح تركيا أيضاً لتكون وسيطاً بين محبيها العرب والغرب الذي يتجاهلها .

هكذا، وبينما تتطلّع بصفاقة على التحالف الإيراني السوري، تلمي تركيا على دمشق الرجوع إلى السرب العربي (ببعد طائفي محدد)، هذا من جانب، ومن جانب آخر سيتوجه داوود أوغلو إلى المنامة «لمعاينة الوضع على الأرض» ومتابعة المشاورات التي أجراها مع السعودية ودولة الإمارات اللتين زعمتا وجود يدٍ إيرانيةٍ وراء احتجاجات البحرين.

قال داوود أوغلو: «قد يؤدّي تصاعد التوتّر في البحرين إلى تصاعد التوتّر في الخليج». وفي اختلاف بين عن موقف إيران، لم تعارض تركيا التدخل السعودي في البحرين. (عارضت ذلك بدايةً ثمّ كفّت عن ذلك).

تقدّر تركيا أيضاً تمويل دول المجلس للبحرين لمساعدتها على إجراء الإصلاحات. كذلك تشعر تركيا أنّ على دول المجلس حلّ المشكلات ضمن المنطقة، وكما قال هرموزلو، «يجب ألاّ تبحث (دول المجلس) عن حلول خارج المنطقة بتفويض دول قويّة كمقاولين ثانويين». واجه أوغلو تحدياً عسيراً للإبحار بين المصالح الإيرانية والسعوديّة في البحرين. ومن المرجح ألاّ ترحب طهران بمشهد الدبلوماسية التركية وهي تخوض في مسائل البيت الشعي.

مرّةً أخرى، الموقف التركي من الوضع في اليمن (حرجٌ للغاية) قريبٌ من الموقف السعودي ويبعد عن الموقف الإيراني. تثقّق تركيا مع السعودية على أنّ الأولوية هي إبقاء اليمن موحداً وفتادي الطائفي. وتؤيد تركيا تغيّراً تدريجياً فقط في القيادة اليمنية.

كم هي واقعية طموحات العثمانيين الجدد الأتراك؟

الحقيقة القاسية هي أنّه، وعلى الرغم من كلّ الجهود المتواصلة، لا تزال تركيا بعيدةً عن أن تصبح عاملاً مهيماً في الشرق الأوسط. في المقابل، قد ينتهي نمط الترقّب التركي بتوليد القلق في المنطقة من تدخلها في السياسات العربية– الغربية.

مع ذلك، تركيا في مزاج مندفع... ومعدل نموّها الاقتصادي الذي بلغ ٨.٩ بالمائة في العام ٢٠١٠ ونواتجها المحليّ الإجمالي المذهل الذي بلغ عتبة ١٠ آلاف دولار للفرد، واقتناعها بمؤهلاتها كنموذج ساطع للبلدان الإسلامية.

لكنّ الأتراك لا يهتمّ النظر إلى الحياة من وجهة نظر الآخر. في الذاكرة العربية، لا يتضمّن الموروث العثماني أكثر من مجموعة من العادات تجاوزها الأتراك ولا شيء غير ذلك– القهوة والنجيلة والبقشيش والخازوق.

العرب، أخوة الأتراك في الدين، مستاءون من الحقبة العثمانية. لا أحد يتحدث التركية في العالم العربي والجمعيع مهتمون بتعلّم الإنجليزية أو الفرنسية.

الوضع ببساطة: هنالك الكثير ضمن خمسة قرون يصعب نسيانه. أردوغان شخصيةٌ شهيرة في المنطقة، لكنّ المسألة هي هيبة السلطان الشخصية.

■ **دبلوماسي هندي سابق – آسيا تايمز**

غولدستون يقبل دعوة لزيارة الكيان

اتهمها بارتكاب جرائم حرب إبان العدوان الذي شنته على قطاع غزة في كانون الأول ٢٠٠٨ – كانون الثاني ٢٠٠٩.

وجاء الطلب الإسرائيلي بعد أن صرح القاضي السابق في مقالة نشرها بصحيفة واشنطن بوست أنه لو كان يعرف وقتها ما يعرفه الآن لكان «تقرير غولدستون» وثيقة مختلفة.

وكان القاضي غولدستون قد ترأس البعثة الدولية، التي ذكرت في تقرير رفعته عام ٢٠٠٩ لمجلس حقوق الإنسان، ساوي بين الضحية والجلاذ، أن «إسرائيل» وحركة حماس كليتهما مذنبتان بارتكابهما جرائم حرب أثناء العدوان. ورفض قادة الكيان حينها التعاون مع بعثة غولدستون، ووصفوا تقريره بأنه «محرف ومتحيز»..

■ ■



الفساد.

كذلك أبلغ أحمد داوود أوغلو وكالة رويترز:«الأمر يشبه ما حدث في شرق أوروبا نهاية التسعينيات... من يحاول منع هذا المسار سيواجه مزيداً من المصاعب كما هو حال ليبيا... ما من دليل على (وجود مؤامرة خارجية)... توثيد الإصلاحات والدمقرطة (في سورية) لكن يجب أن يكون التحول سلمياً وليس عبر العنف، أو مهاجمة المدنيين أو محاولة الإبقاء على الوضع الراهن أو خلق عدم استقرار».

تبدل ملحوظ في المواقف

للهجوم التركي المفاجئ على سورية خلفية معقّدة، ما من دولة عربية خاضت الأتراك أكثر من سورية «القومية». في التراث الشعبي السوري، يقدّم العثمانيون بوصفهم أجلافاً، وتحت السطح مباشرة يستلقي نزاع إقليمي يعود تاريخه إلى العام ١٩٢٩ حين سلخ الأتراك (لواء أسكندرون) من سورية. هنا يكمن أيضاً معنى احتجاز الطائرة الإيرانية التي تحمل الأسلحة في طريقها إلى سورية.

مرّةً أخرى، تتواصل تركيا مع حزب الله وحماس، متجاهلةً مزاعم سورية (وإيران) بأنّها واسطة التواصل، وفي محاولة لتعزيز مصداقيتها الإقليمية وتلميع موقفها مع السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي. دول المجلس، من جانبها، تعتبر أمراً حسناً أن تقوم أنقرة برمي سهمها من قوس طهران. وخلافاً لحالة إيران، التي ترى السعودية أنّ أهدافها تجاه حماس وحزب الله تحتسب وفق معيار كلّ خسارة يعادلها ربح، لا تستهدف جهود تركيا لدفع وضعها السياسي تهديد أو تهमيش مصالح الرياض.

بالتالي، تتسم زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى أنقرة بأهمية بالغة. فقد أقلقّت السعوديين الصلات المزدهرة بين أنقرة وطهران. وإذ تخشى الرياض أنّ تكون طهران هي المستفيد الوحيد من الاضطرابات الحالية في الشرق الأوسط، يرى السعوديون أنّ تركيا وحدها يمكن أن تكون قفلاً موازياً لإيران في السيناريو الطارئ حيث تسود الفوضى في مصر وسياسات واشنطن في المنطقة مشوشة. لكن وفي الوقت نفسه، تحرّر السعوديون من وهم حماسة أردوغان له عالمية ثالثة» أصبحت بالغة التطرف بينما في النهاية ينبغي لكل شيء في الشرق الأوسط أن ينزلق إلى الطائفية–

نحن وأمن البلد..

◀ **محمد الجندي**

إذا صحت تقديرات السودان الرسمي، بأن «إسرائيل» هي التي قصفت سيارة في بورسودان لا اغتيال مطلوبين لديها (أخبار ٤/٦/٢٠١١)، يكون ذلك حادثة من جملة حوادث كثيرة، اجتاز فيها العدوان الإسرائيلي المسافات (تونس، الإمارات، السودان، الخ...) لكي يغتال أو يدمّر: حيث وقفت الإدارات العربية خصوصاً عاجزة عن بل وغير رغبة في فعل شيء. البلدان العربية مستباحة.

ولكن هل بالمستطاع فعل شيء؟ يلزم لذلك الإرادة أولاً، وهذه تصطدم بالتحالف مع الإدارة الأمريكية، فهذا يمنع أموراً كثيرة، منها النهج الوطني السياسي والاقتصادي: ممنوع سياسياً غير التعاون مع الإدارة الأمريكية في مختلف مخططاتها الإقليمية والدولية، وممنوع اقتصادياً انتهاج سياسة تطوير اقتصادي إلا تحت سقف معين. تطوير الإنتاج ممنوع ويجب الاكتفاء بالإنتاج الحربي وبالمشروعات الصغيرة التي هي تجارية أكثر منها صناعية لأنها تعتمد استيراد القطع والمواد الأولية ونصف المصنعة، وممنوع استثمار الثروات الطبيعية وطنياً، وممنوع عملياً بالتالي امتلاك الثروات الطبيعية. وتقول الأدبيات السياسية الرأسمالية الدولية صراحةً إن الثروات الطبيعية هي ملك عالمي، أي ليست ملكاً لأصحابها، أما بالنسبة لإسرائيل فتحديها يشكل خطأ أحمر للإدارة الأمريكية: يجب احترام أمنها بكل ما يتضمنه ذلك الأمن من معنى عريض، ويجب الاعتراف بـ«حقوقها في المنطقة»: حق الاعتراف بها، حق فتح الحدود لها، حق التبادل التجاري معها، حق الركوع لها، الخ... وإذا كان الوضع الشعبي لا يسمح بكل ذلك، فيجب العمل تدريجياً من أجله، لذا لترصد الإدارات العربية إلا في حالات نادرة مرتكزات التجسس الإسرائيلي في المنطقة. يمكن أحياناً أن يعتقل هنا أو هناك شخص بتهمة التجسس، ولكن مرتكزات التجسس الطائفية والاقتصادية هي في أمن.

ومن هنا تستطيع المخابرات الإسرائيلية أن ترصد المطلوبين لديها في كل مكان يذهبون إليه، وتستطيع أن ترسم المخطط للاغتيال، أو مختلف أنواع العدوان الأخرى، والرلد على ذلك ممنوع.

الإدارات العربية لاتحارب العدوان الخارجي المتمثل بالتجسس، والقيام بأعمال اغتيال أو تدمير، وإنما تحارب من هم في الداخل مفترضون خطراً على الاستقرار.

طبعاً الحفاظ على الاستقرار مطلوب، لكن آلية هذا الحفاظ هي التي تحمل في طياتها غير ما تهدف إليه. هناك أمران، إذا لم يؤخذاً بالا اعتبار يأتي الحفاظ على الاستقرار بعدم الاستقرار، الأول هو النهج الوطني، الذي إذا ما فقد، يكون رد الشعب العفوي أجلاً أو عاجلاً، ضده، لأنه في هذه الحالة رد على الاستعمار، والنهج الوطني ليس لافتة، وإنما يعبر عنه مجموع تصرف الإدارة تجاه الشعب، من جهة، وتجاه قضاياها، من جهة أخرى. الثقة بالشعب هي جزء من النهج الوطني، إطلاق الحريات العامة هي جزء من النهج، تطوير الاقتصاد هو جزء من النهج الوطني، محاربة الفساد هي جزء من النهج الوطني، تعبئة البلد للدفاع عن النفس هو جزء من النهج الوطني، والأمر الثاني هو كون الخارج وليس الداخل هو مصدر عدم الاستقرار، ليس بالتجسس فحسب، وإنما بأمور عديدة منها الحصار، والتخريب السياسي والاقتصادي وخلق التوترات الإقليمية والدولية بل والفساد الذي في جانب منه منفعة غير مشروعة، وفي الجانب الأخطر أداة تدمير وتخريب للبلد: مثلاً تهريب الأسلحة، تهريب المخدرات، عقد صفقات مشبوهة، الخ... بالنهج غير الوطني، وبدعم رصد العدوان الخارجي المتمثل بأمور كثيرة، مررنا بسرعة على بعضها، يعرض البلد نفسه للكثير الكثير من المحن: وهو يمر عليها.

٢٠١١/٤/٦

■ ■



رئيس تحريرها قبل السماح لها بمزاولة عملها الاثنين، واعتقال صحفيين عراقيين وطردهما .

وشهدت البحرين أسوأ اشتباكات بين قوات الأمن ومحتجين منذ شباب استلهموا الثورة في تونس ومصر. وقتل في الاشتباكات ما لا يقل عن ١٢ محتجاً وأربعة من أفراد الشرطة مما دفع البحرين إلى إعلان حالة الطوارئ ودعوة قوات من دول مجلس التعاون الخليجي.

■ ■

ليبيا ما بعد القذافي.. دون القذافي فقط!!

◀ معن خالد

منذ حوالي الشهر خاطب سيف الإسلام القذافي كل الليبيين لينذرهم من السيناريو الأخطر عليهم يقلعون عن مصالبيهم بالحرية والانعتاق من «ملك ملوك أفريقيًا» الذي بات القسم الأكبر من شعبه يلقبه حالياً وعلى طول الجدران بـ«قرد القرد»، معمر القذافي..!

خطاب سيف الإسلام قدم حينها وصفاً مستقبلياً للأحداث المتسارعة، حيث حذر القذافي الابن من انفلات الأمور لحرب أهلية يستتبعها دخول عسكري لحلف شمال الأطلسي ونزاع مسلح بين القبائل على ثرواتها النفطية..

اليوم ومع مرور الأيام الدامية على الشعب الليبي تبث الصور المتلاحقة الأخبار عن مفاويل الأحداث العسكرية على أرض الواقع التي تسعى إليها القذافي قبل شعبه، وتبقى خلف الكواليس صور مخفية عن الترتيبات السياسية تعرض على شكل فلاشات على خلفية الأحداث المحتمدة عسكرياً لتستقر لاحقاً كصورة نهائية تعلن عن خلق واقع جديد في الساحة الليبية، وعنوانه الأساسي «ليبيا ما بعد القذافي.. دون القذافي فقط»..!

يكشف هذا العنوان جملة النتائج المنبثقة أو التي قد تنتبثق عن مجريات الأمور الراهنة بما يتعلق بالصياغات السياسية التي تسعى الأطراف المتقاتلة كافة إلى صياغتها فوق الدماء النزافعة.

اليوم تبلورت الأطراف السياسية والعسكرية المتنازعة على تقاسم تركة نظام القذافي، وهي تتمثل بالناتو والمجلس الوطني الانتقالي وبقياء النظام السابق. وهنا تجدر الإشارة بشكل صارخ إلى أن تباطؤ الحسم العسكري - نتيجة ادعاء الناتو أن مهامه الحالية تقتصر فقط على الحظر الجوي دون تفكير من أي أحد بدعم الثوار وامدادهم بالسلاح الكفيل بحسم المعركة سريعاً- لايعبر مطلقاً عن ادعاءات الناتو التزامه بنص القانون الدولي (حماية المدنيين من نيران القذافي)، مثلما لا يعبر، مثلاً، عما حاولت بعض الأطراف تبريره بوجود خلاف بين قيادة الناتو والإدارة الأمريكية بخصوص حجم دور الأمريكيين في «المعركة»، ولا حتى يعبر عما يقال اليوم عن خلافات حول حجم التمويل والتي لا يمكن أن تكون إلا ادعاءات كاذبة تخفي النية الأساسية للناتو ورؤوسه التي تحاول المناورة تهيئاً لصياغة مرحلة ما بعد القذافي المبينة على ضمان المصالح العليا للامبريالية أكثر مما كانت عليه..



بأزمة حادة ترفع من وتيرة الاحتقان الداخلي، مما يستدعي تصديرها سريعاً، كما أن خسائر «بريتش بتروليوم» في خليج المكسيك تستدعي تعويضاً مجدياً في ليبيا، هذه المرة.

وبالنظر بعمق في الوجوه المتصارعة اليوم نجد أن سيف الإسلام هو خليفة أبيه المربى جيداً في بريطانيا، كما نجد موسى كوسا رجل الاستخبارات وأحد المقربين الخمسة من «الزعيم» والذي قاد حملات الدم في السنين الماضية ضد الشعب الليبي وكان مسؤولاً عن تفكيك منظومة الأسلحة الاستراتيجية لليبي، ونجده اليوم مداناً بأنه عميل مزدوج للمخابرات البريطانية (ام آي ٦) منذ عام ٢٠٠١، حسب وصف صحيفة «صنداى اكسبريس» البريطانية. طبعاً تمر هذه المعلومات سريعاً دون التدقيق بمعانيها. كما تتناسى الجميع فجأة حلف القذافي برلسكوني.

أما قائد قوات الثورة فهو وزير الداخلية السابق يونس عبد الفتاح، وحسب ما جاء في جريدة الأخبار اللبنانية فإنه «كان يوصف بالرجل الموثوق للقذافي الذي لم يصدق انضمامه للثوار، وأعاد تعيينه وزيراً للداخلية»..

توحي بعض التحليلات اليوم أن قوات الثوار لا تحتاج إلى سلاح بل تحتاج إلى تدريب طويل، وهذا التصور يراد منه أن يكون واقع الحال اللاحق المناسب للجميع. فالمجلس الانتقالي بوصفه «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي» يراد أن تستقر له الأمور في شرق ليبيا ويتكفل بتدريب الثوار على المدى الطويل، بينما سيحاول القذافي عبر قيادته لغرب ليبيا استعادة «ليبيا الحبيبة» بعملياته العسكرية غير المحسومة. أما الناتو سيؤمن استمرار تدفق النفط بالتعاون مع حكومة الشرق ويراقب شواطئ كل الليبيين حتى تظل جبهة المعركة تصرخ لتوحي أن المولود الجديد لن يكون إلا الفوضى، ولكنها هذه المرة ليست من صلب أب «واحد أحد» هو القذافي مجهول النسب، ولكنها بآباء ثلاثة سيعملون على تربية المولود ليكون مجنوناً وعميلاً وقذراً بأن واحد ويصير نقطة الارتكاز اللاحقة لرأس الإمبريالية، أي الأمريكيين الذين وكعادتهم يستبقون التحليلات الجديدة لأزمته القادمة بفوضى تبيح لهم كل المنطقة الصاعدة ثورياً..

ويراهن هذا التصور على أن واقع الشعوب من الممكن أن يكون رهناً لإرادة الأمريكيين فقط، وأن الذاكرة الفردية سريعة النسيان دون الانتباه إلى أن ذاكرة الشعوب الجمعية وواقفها الحالي، وإن طال مبدئياً، سينتج عمر المختار الجديد معلناً وأد ذلك المولود اللقيط..

مطالب الشعب الليبي وتأمين أفضل الأدوات لتحقيقها، وعلينا هنا أن نذكر بوجود المجلس الانتقالي التي لا تمثل إلا الوجوه السابقة للنظام الليبي، في وقت لا يمنهم الانقلاب الحاصل في توجهاتهم من التواصل مع أولاد القذافي حتى اللحظة. وقد ذكرت «الاندبندت» البريطانية أن سيف الإسلام لا زال يتصل بكل رموز المجلس الوطني الانتقالي معتمداً على أحد أهم المقربين السابقين وهو مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس علي العيساوي ممثل المجلس للشؤون الخارجية..

يحاول الناتو اليوم أن يوهنا بأن «مبادئه الإنسانية» تمنعه من «استكمال مهمته بتصفية قوات القذافي الذي يستخدم أساليب إبداعية جديدة مفاجئة تتمثل في استخدام عربات مشابهة لعربات الثوار» كما أن القذافي يستخدم المدنيين كدروع بشرية.. وهنا يبدو أنه من الضروري التذكير بعمليات القوات الخاصة البريطانية التي شنت في بداية اشتعال الحراك الثوري، حيث قامت هذه القوات بتنفيذ عمليات حماية للرعايا البريطانيين وانقاذ سريع لهم. أما الآن، وبما أن القضية تمس مدنيين ليبيين فعليهم أن يلاقوا مصيرهم المدروس مسبقاً بين المجلس والناتو والقذافي.

يستهن الكثيرون اليوم أن يكون التنسيق بين هذه الأطراف مبنياً على هذه الدرجة من التناغم، فالتصدعات الحاصلة بين الغرب والقذافي والمجلس لا توحي مطلقاً بهذا الواقع، كما أنها غير مبررة للظهور على شكل مسرحي هزيل. ولكن هذا التصور له كل مبرراته عندما نعي - وعلى سبيل المثال لا الحصر- ما يعانیه اقتصاد بريطانيا، أحد صقور الحملة الجديدة، والتي تمر

بتمترس القذافي بكتائبه اليوم في غرب البلاد بينما يترتب في شرقها تقاسم الكعكة الدسمة، طبعاً دون أن يغيب القذافي بما يمثله من مصالح مرتبطة حتى اللحظة مع «رفاقه» في ايطاليا و«رفاق» ابنه في بريطانيا العظمى. فهذه المصالح قد يغيب عرابها السابق، معمر القذافي، لكن الواقع الحالي يشير إلى ظهور البدائل السريعة بالتشاور مع القذافي نفسه، ربما، فالمجلس الانتقالي لا يبدو اليوم في منطقه وسلوكه أكثر من سمسار مسؤول عن بيع النفط وتأمين وصوله إلى السوق الدولية دون إبداء أي شكل من المسؤولية الوطنية تجاه البلاد ومصالحها المستقبلية. كما أن هذا المجلس يترك كلاً من الثوار الذين يواجهون معمر القذافي، والمدن المستباحة بقوات هذا الأخير، لا للقدر فقط بل لواقع الضعف النسبي لدى قوات الثوار بما يمنهم من حسم المعركة في وجه ضربات الناتو «المزاجية» وقوات القذافي الدموية.

يلهث المجلس الانتقالي للاعتراف به كمثل شرعي ووحيد، على الرغم من أنه يعجز عن تقديم أي صورة تبرر هذا التمثيل الذي كان يجب أن يبنى على التزام مطالب الشعب وتأمين دعم حقيقي للثوار على الأرض. لكن يبدو أن صلاحياته لا تخوله ذلك، لذا نسمع اليوم أنه قرر مبادلة نفط شرق ليبيا مقابل الغذاء والمعدات الطبية موحياً أن هذا أقصى ما يمكن انجازه للشعب الليبي. بالطبع بني هذا السلوك من المجلس الانتقالي، الدال على عجزه أساساً، على «دوره الوظيفي» والذي صيغ بالاتفاق مع حلف الناتو الذي أراد حينها شرعنة عملياته العسكرية وتأمين استمرار النفط، فالمجلس الانتقالي لم يصغ على أساس

صالح والقذافي يراهران على معجزة..!



◀ د. صالح بكر الطيار

رئيس مركز الدراسات العربي الأوربي

قرر الرئيسان الليبي واليمني على ما يبدو الرهان على عامل الوقت عسى ان تحصل معجزة ما تتقدما مما هما يتخبطان به بعد أن تسببا بسقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى من الأبرياء دون ذنب لهم سوى أنهم خرجوا إلى الساحات للقول إن الشعب يريد التغيير في مواجهة الفقر والعوز والفساد. فالعقيد القذافي أعلن منذ بداية الثورة الشعبية عليه أنه سيقاوم حتى آخر ليبي معتبراً نفسه الممثل الشرعي للشعب وأنه صانع «المجد» غير أنه لكل الفضاخ التي طالته هو وأبنائه لجهة الإثراء غير المشروع، واحتكار السلطة، وممارسة الاضطهاد والتسفف ورمي الآلاف من المواطنين في السجون بتهمة «التامر» أو بتهمة «الارتهاق للخارج». ويطلب للقذافي كل عدة أيام أن يجمع العشرات من منتفعي النظام ليخطب بهم متحدثاً كل من خرج عن سلطته أو ليتحدى المجتمع الدولي بأكمله متوعداً بأنه سينتصر عليه لأن الشعوب في كل دول العالم على حسب زعمه «تؤيده وتخرج إلى الطرقات في تظاهرات ضد أنظمتها». وبعيداً عن نرجسية القذافي ومرض العظمة الذي يعاني منه فإن الوقائع تثبت أن نظام القذافي آيل إلى السقوط حتى وإن استوجب ذلك أشهراً عدة، بدليل:

- خسارة القذافي السيطرة على منابع النفط إلى حد عدم قدرته على تأمين مستلزماته من المحروقات للأليات العسكرية التي ينشرها على جبهات متعددة.
- انسحاب أهم قادة النظام من حوله من أمثال وزير الخارجية موسى كوسا ومستشاره علي التركي ليلتحقا بمن سبقهما من أمثال وزير العدل ووزير الداخلية والسفراء المعتمدين في أهم العواصم الدولية.
- عدم تحلي نظام القذافي بأي شرعية دولية بعد صدور القرار ١٩٧٢ وبعد أن اعترفت بعض الدول الغربية والعربية بالمجلس الوطني الانتقالي كمثل شرعي للشعب الليبي.
- عدم قدرة القذافي على استخدام سلاحه الجوي بسبب الحصار المفروض عليه.
- بوادر نفاذ ما في ترسانته العسكرية من أسلحة فاعلة خاصة وأن دولاً كثيرة رفضت مده بأي منها.
- مصادرة أمواله في الخارج التي تقدر بنحو ٦٠ مليار دولار.

- لجوء الثوار إلى تنظيم صفوفهم ضمن مجموعات قتالية، (..)
- شح تدفق المرتزقة الأفارقة للقتال إلى جانب القذافي.
- إقدام حلف الأطلسي على ضرب مكامن القوة لدى قوات القذافي وإن كانت هذه العمليات ليست بعد بالمستوى المطلوب لإنهاك مقدرات النظام نتيجة الخلافات بين بعض الدول الأوروبية التي لا يههما سوى مصالحها ومنتفعها الخاصة بها . كل هذه الوقائع تفيد أن نظام القذافي ذاهب باتجاه الاندحار وانعدام القدرة على مواصلة المواجهة خاصة وأنه يفتقر للحد الأدنى من الأوراق التي تساعده في تسويق أية تسوية مشرفة.
- وكلما تعنت القذافي في موقفه خسر فرص السماح له بالتخلي عن السلطة دون محاكمته هو وأبنائه وما تبقى من أركان نظامه.
- أما الرئيس اليمني علي عبد الله صالح فما زال مقتنعاً أنه قادر على مواجهة الشارع اعتماداً على ما لديه من رصيد شعبي لدى بعض القبائل التي لا زالت موالية له، واعتماداً على ولاء بعض القيادات العسكرية له وخاصة الحرس الجمهوري الذي يديره ابنه احمد .
- ولقد حاول الرئيس اليمني أن يضعف خصومه عبر اللجوء إلى أساليب عدة أهمها:
- وضع الشارع المؤيد له في مواجهة الشارع المعارض رغم خطورة هذه الخطوة التي قد تؤدي إلى نشوب حرب أهلية.
- الإيعاز إلى أنصاره بممارسة أعمال البلطجة ضد خصومه عبر إطلاق الرصاص الحي عليهم

خروج أمريكا من ليبيا ينهي حملة التحالف العسكري لفرض منطقة حظر جوي

سحبت الولايات المتحدة بهدوء قواتها البحرية والجوية من ليبيا وأنهت فعلياً تدخّلها العسكري في مواجهة القوات المسلحة التابعة لعمر القذافي.

لقد عرض هذا الفعل الناتو وقوتي فرنسا وبريطانيا اللتين تقودان هذه الحملة إلى نقص كبير في القوات البحرية والجوية اللازمة لوقف تقدم قوات القذافي، أو تعزيز منطقة الحظر الجوي فوق المناطق التي يسيطر عليها أو المحافظة على الحصار البحري المفروض على كل الموانئ الليبية.

منذ يوم السبت ٢ نيسان، اختفت طائرات سلاح الجو الأمريكي من طراز AC ١٠ و AC ١٣ المخصصة لمهاجمة المدرعات وغيرها من الأهداف الأرضية. أعقب ذلك في اليوم التالي مغادرة جميع القاذفات المقاتلة الأمريكية المائة من ميدان الحرب في ليبيا .

نتيجة لذلك، تراجع الهجمات الجوية للتحالف الغربي بمعدل ٨٠ بالمائة. لا يزال لدى قوى التحالف ١٤٣ طائرة مقاتلة تعمل فوق ليبيا، لكن أقل من نصفها يمتلك قدرة تنفيذ عمليات قتالية. فبقيةتها تستخدم في أعمال المراقبة والتجسس ومن ضمنها طائرات نقل بطيئة الحركة يسهل استهدافها من المضادات الأرضية.

يقول خبراء القوات الجوية الغربيون إنّ هذا العدد ضئيلٌ إلى درجة أنه لا يكفي مواصلة أعمال قتالية فاعلة لأكثر من ٢٤ ساعة في الحد الأقصى وفوق رقع محدودة من الأراضي مثل مدن طرابلس ومُصراتة وأجدابيا. ولا يكفي لتنظيم مراقبة كاملة على خليج سدرّة أو المساحات الواسعة شرق وغرب طرابلس. وهم يلاحظون أنه، حتى لو بقيت الطائرات الحربية الأمريكية في الميدان، فلا يمكن منع القوات الموالية للقذافي من استرداد المدن الواقعة على خليج سدرّة. لم تفرض منطقة الحظر الجوي، التي تعد المهمة الرئيسية لحملة التحالف العسكرية ضدّ القذافي، خارج أجواء معازل المتمردين في بنغازي وطبرق في الشرق. ومن غير مشاركة الولايات المتحدة، سيكون محالاً مواصلة حتّى مهام محدودة. فقد استفاد القذافي من مواطن ضعف التحالف من خلال تشغيل أسطوله الجوي المؤلف من ١٤٥ طائرة نقل. فالأجواء المفتوحة في ٩٠ بالمائة من المجال الجوي الليبي يجعلها قادرة على نقل تعزيزات الجنود والمعدات من مكان إلى آخر.

كذلك، أرسلت هذه الطائرات منذ الأسبوع الماضي إلى خارج البلد لشحنها من عدد من القواعد الجوية العسكرية الإفريقية، بالذخائر وقطع الغيار التي يشتريها نظام القذافي من مصادر عربيّة وأفريقية فضلاً عن تجار الأسلحة. تقديرات الغرب أنّ الجزء الأكبر من المدرعات والقوّات البريّة الموالية للقذافي قد دمرته عمليات القصف الأمريكيّة هو أمرٌ مبالغ فيه وفق وقائع الأرض. فكأكثر من ثمانين بالمائة من هذه القوات تبدو بجاهزية عالية ولم يتجاوز عدد المنقلبين على القذافي ١٢٠٠ جندي.

وكما تضاعل القصف الجوي الأمريكي يوم السبت وكذلك الهجمات الصاروخية من البحر على المواقع الحكومية الاستراتيجية، كذلك انسحبت ١٢ سفينة حربية من الشاطئ الليبي منذ ١٩ آذار، ومن ضمنها الغواصة النووية «يو إس إس» والمدمرات حاملة الصواريخ الموجهة المرافقة لها والتي قادت الهجوم البحري على ليبيا . بمغادرة الأمريكيين، سيكون القذافي قادراً على إعادة بناء دفاعاته الجوية ومراكز القيادة التي أصابها الهجمات بالنشل. فهو في موضع يؤهله الآن لإحباط حملة التحالف العسكري الغربي التي سعت لإسقاطه.

إخفاق هذه الحملة بالمعنى العسكري

لا يزال الناتو- وخاصةً لندن وباريس- يصرّ على أنه مستعدٌ مواصلة القتال حتى النهاية... لكنه في الحقيقة، ومنذ الأسبوع المنصرم، يسعى وراء مخارج دبلوماسية. وصول وزير الخارجية الليبي موسى كوسا إلى لندن بعد تخليه عن النظام قدّم لبريطانيا فرصة ترويج إشاعة مفادها أنّ «١٢ فرداً من القيادات العليا» المقربة من الحكم الليبي تسعى للهروب من السفينة الغارقة واللجوء إلى لندن.

وزعمت إشاعة أخرى أنّ ابن القذافي، سيف الإسلام، بعث برسول موثوق إلى لندن لجسّ النبض حول فراره أيضاً. هذه الإشاعات إشارات إلى القذافي بأنّ حكومة ديفيد كامبرون مستعدة لعقد صفقة إذا وافق القذافي على التخلي عن خططه لاسترداد بنغازي والإقرار بسيطرة الثوار على المنطقة الشرقية. ستسمح مثل هذه الصفقة للناتو وبريطانيا وفرنسا وباقي الحلفاء بالإبقاء على وضع التوازن الراهن في ليبيا، ومغادرة ساحة المعركة دون إراقة ماء الوجه، يسعى الثوار لاقتناص وقت إطلاق النار بعد أن أدركوا أنّ رعايتهم يبحثون عن مخرج. أما القذافي، فيعمن النظر في خياراته بحذر بعد أن أنجز هدفه الأساسي، إنهاء التدخل الأمريكي وقواته تتقدم إلى الأمام.

DEBKA File / ترجمة قاسيون

لتكن محاكمات لنظام.. وليس لأفراد



وهو منعهم من التواصل مع الخارج حيث يتمتعون برعاية وحرية كاملة في الاتصال بالخارج كما يحظون بحياة مترفة من كل الوجوه.

الإحكامات.. الأساس..الدالة:

أسقطت الثورة شرعية وهمية تحصن بها نظام إجرامي، ويفترض أن شرعية ثورية جديدة قد قامت، أسس لها الملايين من كادحي مصر وشبابها وعمدوها بالدم، والذين خرجوا ولا يزالون في كل مدن مصر وميادنها .

لكن المحاكمات تجري وفق الشرعية الساقطة وليس وفق الشرعية الثورية، حيث تتسم بالبطء الشديد ومحدودية عدد من يحاكمون رغم أن المجرمين كثيرون، وأن أعداداً هائلة من البلاغات تقدم ضدهم إلى النائب العام. وكذا حصر الاتهامات في جرائم اقتصادية وعنف الشرطة رغم أن الجرائم طالت كل مناحي الحياة المصرية. وهو ما يمكن أن يقوض أسس الكثير من هذه المحاكمات وصولاً إلى بعث الروح في الشرعية الوهمية الساقطة.

الأساس الذي قام عليه النظام هو الاقتصاد الحر، بكل إفرزاته الاجتماعية والسياسية والفكرية، وكل الولايات التي عاشها الشعب والوطن. وهناك حرص شديد على التمسك بهذا الاقتصاد الحر، وهو ما أعلنه صراحة وزير المالية الحالي، وهو صورة كبريوية من وزير المالية الخلع يوسف بطرس غالي الذي طالته اتهامات كثيرة بالفساد. ومما هو جدير بالذكر أن مبارك

◀ **إبراهيم البدراي - القاهرة**

المحاكمات التي بدأت بعد الثورة لعدد من رموز نظام مبارك لا تشير أبداً إلى أنها نتاج لثورة شعبية. ليس مرد ذلك لحالة البطء الشديد، بل للمنطق الذي تبدأ منه هذه المحاكمات ويحدد مسارها.

منطلق المحاكمات لا يرقى إطلاقاً وعلى أي وجه من الوجوه لأسبابها .بل هو مقطوع الصلة تماماً بهذه الأسباب. فهي تنهض على أساس أنها لأفراد من رجال أعمال وسياسيين عن مجرد فساد اقتصادي ارتكبوه، وقيادات وأفراد شرطة أطلقوا النار على الثوار المتظاهرين.

بداية الطريق:

بعد الجمعة الدامية (٢٨ يناير) ففزت القوى المضادة للثورة إلى صدارة المشهد، معززة بكل الآلات الإعلامية المحلية والأجنبية. وتمت عملية تزييف خطيرة يابرز المطالب الليبرالية وطمس الأهداف الوطنية– القومية والاقتصادية– الاجتماعية التي شكلت أهداف الثوار. وكان ذلك الطمس المتعمد هو بداية الطريق في محاولة وأد الثورة وتثبيت النظام القديم.

واستمر السياق بما سمي الاستفتاء على بعض مواد الدستور القديم المجد، ثم إصدار إعلان دستوري من رحم الدستور القديم، ثم إصدار قانون أحزاب رديء، يليه إصدار قانون يعاقب على الإضراب والاعتصام بحجة تعطيل الإنتاج، وصولاً إلى «لجنة الحوار» البائسة التي تم خلع يحيى الجمل عن رئاستها بعد جلستها الأولى.

رغم السرعة في الإجراءات السابقة، فإنه من اللافت للنظر هو التلكؤ الشديد بالنسبة لمحكمة مبارك وأسرته حتى الآن، وتركهم جميعاً طليقين بين شرم الشيخ والقاهرة، وهو ما مكثهم من ترتيب أوضاعهم المالية بحرية وتحويل أموالهم كما يتردد إلى أماكن أخرى أكثر أماناً، ومباشرة قيادة وتوجيه قوى الثورة المضادة.. الخ. وفي الوقت ذاته هناك التباطؤ الشديد بالنسبة لعدد كبير من الرموز الذين لا يزالون طليقين حتى الآن، والذين تأخرت إجراءات التحفظ على أموالهم بما أعطاهم الفرصة لإعادة ترتيب أمورهم المالية، وكذلك التباطؤ الشديد في اتخاذ الإجراءات مع البلدان التي أودعت فيها الأموال المنهوبة المهربة للخارج، بل وإهدار السبب في التحفظ. على المتهمين بالسجن

مطالبة بمحاكمة قاتلي المحتجين بعمان

طالب المحتجون العمانيون المدعي العام يوم الأربعاء بمحاكمة أفراد الأمن المسؤولين عن قتل اثنين من المحتجين في اشتباكين بمدينة صحار الصناعية شمال شرقي البلاد، وذلك بعد أن قال المدعي العام إن الموقوفين في الاحتجاجات سيقدّمون للمحاكمة بتهمة انتهاج سلوك عنيف.

وقال سالم العامري أحد المحتجين المشاركين في الاعتصام أمام مقر مجلس الشورى في مسقط لرويترز، إنه «إذا كان لدى المدعي العام ما يكفي من الجرة لتوجيه الاتهامات إلى المحتجين المحتجزين، فعليه أن يكون من العدالة بما يكفي لتوجيه الاتهامات إلى أفراد الأمن الذين قتلوا المتظاهرين».

وقال خلف الساعدي وهو محتج آخر «نريد من الحكومة أن تعلن أسماء أفراد قوات الأمن الذين قتلوا هذين المحتجين». وأضاف «ينبغي عدم حمايتهم».

وكان أحد المحتجين قد قتل وأصيب ثمانية عندما فتحت قوات الأمن النار على حشد من المحتجين كانوا يرشقونها بالحجارة، وذلك بعد ثلاثة أيام من قيام الشرطة بإخراج المحتجين من ساحتين كانوا يعصمون فيهما .

وفي ٢٧ شباط فتحت قوات الأمن النار على المحتجين في صحار وقتلت رجل أعمال يبلغ من العمر ٢٨ عاماً .

كما ألقت قوات الأمن القبض على ما يصل إلى ٦٠ شخصاً بعضهم يبلغ عمره ١٧ عاماً، وقال المدعي العام حسين الهالالي إن هؤلاء سيقدّمون للمحاكمة بالتهمة المذكورة أعلاه.

وكانت السلطات العمانية قد أفرجت مساء السبت عن ٥٧ شخصاً من بين ٨٥ شخصاً كانت قد اعتقلتهم فجر الثلاثاء على خلفية التظاهرات التي شهدتها مدينة صحار العمانية.

وأصدر الادعاء العام بياناً أكد فيه حادثة الإفراج، مشيراً إلى أن البقية «ثبتت عليهم مبدئياً تهمة التحريض والتخريب وقطع الطرقات وأن حبسهم سيستمر على ذمة التحقيق».

وركزت الاحتجاجات في عمان التي أعقبت موجة من الاحتجاجات اجتاحت العالم العربي على المطالبة بزيادة الرواتب وتوفير فرص العمل والقضاء على الفساد، وطالب المحتجون الحكومة بمحاكمة وزراء معزولين بتهم الفساد .

وأجرى السلطان قابوس بن سعيد الذي يحكم عمان منذ ٤٠ عاماً سلسلة من الإصلاحات منذ بدء الاحتجاجات قبل ستة أسابيع، أقال خلالها ١٢ وزيراً واستبدل خمسة منهم أعضاء من مجلس الشورى، الذي يعده عدد من المحتجين مجلساً شعبياً يجب أن يتولى تشكيل الحكومة بأكملها، خاصة أنه هو القسم المنتخب من البرلمان الذي يملك سلطات تنفيذية.

كما أمر السلطان بمنح ١٥٠ ريالاً (٢٩٠ دولاراً) للمواطنين، وأمر بزيادة رواتب موظفي الحكومة، وضاعف علاوة التأمينات الاجتماعية.

■ **وكالات**

هل يمكن إسقاط النظام الطائفي في لبنان؟

استراتيجي كبير لممارسة نفوذ على الطوائف وادعاء التكلم باسمها للسيطرة على الدولة ومرافقتها، وتعبئة المناصرين وتجييش الناخبين باسم الدفاع عن الطائفة والدين وحمايتهم من «الأخر».

- نظام التبعية والعمالة، الذي يتفشى في معظم الطوائف اللبنانية بدون استثناء، والذي يستخدم الحالة الطائفية والمذهبية مبرراً لعمالته، وفي كثير من الأحيان، يجد هؤلاء في المتكلمين باسم الطوائف من الفئة الأولى حامياً ومنجياً من العقاب.

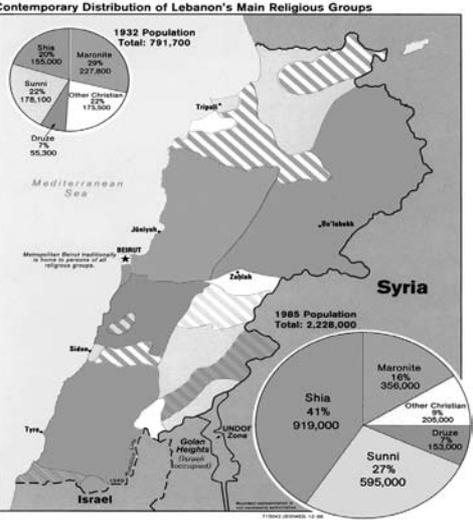
- نظام الفساد المستشري في جميع هيكليات الدولة ومرافقتها، وفي القطاعين العام والخاص. هؤلاء يجدون في الحالة الطوائفية ملاذاً وداعماً، خاصة عندما يصبح المساس بهم، مساساً بالطائفة بأكملها.

- طبقة أصحاب الصفقات من رؤوس الأموال، التي تحالفت مع الفئات السابقة وسيطرت على الدولة ومؤسساتها، خاصة مع انتهاء الحرب الأهلية في التسعينيات. تستخدم هذه الفئة التعابير الطائفية حجاً للتستر على سرقتها للمال العام من خلال السياسات المالية التي أقررت الشعب وجوعته، ورهنته ورهنت مصيره لأجيال مقبلة عدة.

من هنا، فإن الداعين لإسقاط النظام الطائفي في لبنان، عليهم أن ينتقلوا إلى إستراتيجية أشمل من المسيرات الجواله وشعاراتها، إستراتيجية تقوم على تقويض أسس النظام التي أوردناها أعلاه تمهيداً لإسقاطه. إستراتيجية تقوم على البدء بذلك أسس الفساد والإفساد من خلال كشفهم وتعريتهم، والمطالبة بمحاكمتهم، ومحاكمة جميع العملاء، والمطالبة بإنهاء جميع سياسات التمييز المحجفة، وإنهاء ثقافة العفو العام والخاص وطمس الحقائق وتعمية الرأي العام.

وهكذا، لا يمكن لنظام المحاصصة الطائفية أن يسقط، دون اقتناع تام بضرورة العيش معاً كموطنين تامين، تستمد حقوقنا من مواطنتيتنا وليس من كوننا رعايا هذه الطائفة أو تلك. وذلك من خلال العمل على ترسيخ فكرة الانتماء الوطني: أي تحرير الوطن اللبناني من مشنقة الطائفية والمذهبية الملتفة على عنقه، وذلك من خلال إعادة الاعترار إلى المفهوم العالمي الذي يحدد مفهوم الوطن بوجود شعب مكون من أفراد قاموا بعقد اجتماعي فيما بينهم وارتضوا العيش معاً ضمن إقليم معين، ما يسمح بإحلال الانتماء الوطني مكان الانتماء الطائفي، مع الإبقاء على حرية العقيدة والإيمان الديني والدين. ويعني هذا في ما يعنيه اقتناع تام بأن لا مفر لنا من العيش معاً، كما نحن جميع نلاوينا الدينية وأن لا قدرة لطائفة ما مهما كبرت أو علا شأنها بأن تلغي الآخرين ليتنعم النافذون فيها بمغانم السلطة وحدهم، حاجبين لقمعة العيش عن أبناء دينهم ومذهبهم قبل أن يجربوه عن الآخرين.

■ **عن «كنعان الالكترونية»**



دولة القانون والمؤسسات، وتفتح المجال لاستخدام الدين و«الخوف على الوجود والمصير» غطاءً للولاءات غير الوطنية، والاستقواء بالخارج لقلب موازين القوى الداخلية لصالحها، ولحماية وتقشي الفساد والفاستدين وانتشار الرئائثية، وإنتاج فتن وحروب أهلية متكررة، وجعل لبنان ساحة مفتوحة لصراع تتداخل فيه العوامل الخارجية مع الداخلية، فتضعف سيادة الدولة الخارجية والداخلية المنقوصة أساساً.

وهكذا تحولت الطائفية إلى نظام حياة الشعب اللبناني بأكمله، تخترق بناء الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وتدخل في تركيبة مؤسساته، وتخترق أحزابه وإعلامه ومدارسه وجامعاته، وتدخل في نسيج تكوين الفرد والمجتمع كما في نسيج الدولة.

اليوم، وتزامناً مع شعار التغيير وإسقاط الأنظمة المنتشر في العالم العربي، طرحت بعض القوى اللبنانية شعار «إسقاط النظام الطائفي»، داعية الشباب اللبناني إلى اللقاء في الساحات للتعبير عن سخطهم من الحالة التي أوصلهم إليها «نظام المحاصصة الطائفية في لبنان»، ممنين النفس بأن تشكل التظاهرات وعياً اجتماعياً وخلق بيئة مناسبة للتغيير.

بشكل عام، هناك قوى عدة تتضرر من سقوط نظام المحاصصة الطائفية في لبنان، ولا بد من تحديدها لمعرفة ما الذي يمكن أن يواجهه هذا الشباب الثائر:

- الإقطاع السياسي وزعماء الحروب الطائفية الذين تحوّلوا إلى سياسيين، وهؤلاء تمدهم الحالة الطوائفية في لبنان بذخر

الكيان يريد منع «أسطول الحرية ٢»

توجه وزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي أفينغدر ليريمان الأربعاء إلى العاصمة الألمانية برلين، في زيارة رسمية يدعو خلالها إلى تحرك أوروبي لمنع قافلة «أسطول الحرية ٢» من الانطلاق والتوجه إلى قطاع غزة.

وذكرت إذاعة العدو أن ليريمان سيلتقي أثناء زيارته بنظيره الألماني غيدو فيسترفيله والإيطالي فرانكو فراتيني، الذي يوجد خلال زيارة ليريمان في برلين، «وسيؤكد أثناء لقاءاته على ضرورة

المثقف والحدث.. من منهما يصنع الآخر؟

◀ غيفارا قجو

الثقافة، المثقفون، الحراك الثقافي.. كلمات تتداولها الألسن ليل نهار وخاصة في الأدبيات المعاصرة، لتشير إلى أهمية البنية الفوقية لكل مجتمع.. ولكننا عندما نحاول أن نجد حضوراً لها في مجتمعاتنا انطلاقاً من رؤيتنا للدور العضوي للمثقفين، نلاحظ أن هذا الدور بالمفهوم الذي نحتاج إليه اليوم غائب بصورة شبه كلية.

وفي العموم فإن تاريخ استعمال وانتشار هذا المعنى في الخطاب العربي المعاصر لم يمض عليه الكثير من الوقت، وبقيت كلمة «مثقف» تدل في أحسن الأحوال على أولئك المنهكين بفكرهم وأيديهم في فروع المعرفة، والذين يحملون آراء خاصة بهم حول الإنسان والمجتمع، ويقفون موقف الاحتجاج والتدبير إزاء ما يتعرض له الأفراد والجماعات من ظلم واستبداد.

والحقيقة أن الكلام عن مصادرة الفكر يدفعنا للغوص في الصراع التاريخي بين المثقف والسلطة.. هذا الصراع الذي نجد آثاره حتى في كتابات العلماء والمفكرين عبر التاريخ، والذي اتخذ أشكالاً وقوالب متنوعة باختلاف الأحداث الزمانية والمكانية. إن العلاقة بين المثقف والسلطة علاقة متشعبة يشهد التاريخ على تفاصيلها، وذلك من خلال النماذج التي أبت الانخراط في دواليب السلطة بشتى أشكالها، ويمكننا أن نذكر في هذا المجال جملة من النماذج الخالدة والتميزة بتمردها الثقافي.

فإذا كان المثقف هو المفكر وطنيئة المجتمع فكراً واجتماعياً، فالسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا: ما موقع المثقف السوري من طليعيته؟ ما موقف عامة «مثقفينا» من السلطة؟ ما هو عند وحجم ووزن الانتهازين في صفوفهم؟ وفي اللحظات التاريخية الحاسمة، اللحظات التي تتطلب موقفاً صارماً بين تقيضين من منهم سيقف في صف الشعب يدافع عنه؟ أسئلة لا مفر منها.. ولكن لا يمكن أن يجيبنا عنها إلا المثقف نفسه..

المثقف هو الذي يضحي بحفاوة الاستقطاب لدى السلطة السياسية، وينعزل عنها ليترك الهامش الذي يمكنه من انتقاد الحكم، وتصحيح مساره وخلق وعي ثقافي داخل فئات المجتمع.. ربما قد يكلف هذا الأمر كثيراً لأن السلطة لا ترحم دائماً من ينتقدها ويقوم اعوجاجها.. لذلك في النهاية، المواجهة حتمية حتى لو النتائج جاءت وخيمة.. علماً أن المواجهة بين السلطة والمثقف المتمرد، قد أخذت تاريخياً أشكالاً متنوعة وصلت في



معظم الأحيان حد العنف والسجن والنفي، وكثيراً ما كانت تؤول إلى عزلة ثقافية وتهيمش إعلامي.

يقول إدوار سعيد: ربما على المثقف أن يكون هاوياً يحشر أنفه في كل شيء حتى يبعثر أوراق السلطة فلا تجد له طريقاً لإيقافه واحتوائه.. لكن يمكن للمثقف الإنتهازي أن يستغل فكره في خدمة السلطة وبذلك يكون قد اختار الطريق الأسهل.. وفي كل الأحوال تبقى السلطة التي تجعل من احتواء المثقف وإزعاجه من أولوياتها هي تلك التي تتفق للشرعية والحرية وتكون بعيدة عن العدالة الاجتماعية.

ماذا عن مجتمعاتنا ومؤسساته الاجتماعية والثقافية اليوم؟ إنها عبارة عن مجموعة مؤسسات «رقابية - عقابية» بدأ

من المؤسسة الأسرية، وصولاً للمؤسسات الحكومية بشتى أسمائها.. ولقد أصبح الهم الأول للمثقف «السلطة» منح «النظام» السياسي الشرعية مقابل أن ينعم بالعطاءات المادية والترقيات والمناصب الرفيعة، ويمكن وصفه بأنه الأداة والبوق الإيديولوجي عند المتحكمين بشؤون الناس لأنه يمتلك القدرة على تزييف الحقائق، ويخفي بمهارة أهداف أعداء الناس الذاتية المحدودة،

■ ■



عبد المولى واتحاد الكتاب

أعلن الشاعر السوري محمد علاء الدين عبد المولى، بشجاعة المثقف وضميره الحي، انسحابه من اتحاد الكتاب العرب في سورية احتجاجاً على الأساليب المرتكبة بحق الشعب السوري. وقد وجه الشاعر عبد المولى الرسالة التالية إلى رئيس اتحاد الكتاب: «إلى السيد رئيس اتحاد الكتاب العرب في سورية.. احتجاجاً على هدر دم المواطنين السوريين.. احتجاجاً على عدم الجرأة من الاتحاد الذي أنتسب إليه على التعبير عن موقف من يفترض أنهم أدياء وكتاب سورية.. أعلن انسحابي من اتحاد الكتاب العرب.. راعياً في قبوله بأقصى سرعة».

أما اتحاد الكتاب العتيق فرمى بوجوهنا بياناً يفترق إلى أدنى مقومات «البيان» الفني، وأعاد من جديد سرد الأسطوانة المشروخة عن التآمر والحرب الإعلامية المضادة، أما المطالب الشعبية فيبدو أن الاتحاد، المحسوب كمنظمة شعبية، لا تهمة كثيراً إلى درجة أنه يترفع عن الإشارة إلى عناوينها العريضة، كما لم يشر أية إشارة إلى شهداء الأحداث الأخيرة لو موارب، وهو ما كان سيكون أساس البيان لو أنه تناول دولة أخرى.

امتلك الشاعر علاء الدين عبد المولى ما يلزم المثقف ليسجل لاه، ولكن ماذا عن الأعضاء الآخرين؟؟ هل يرصيههم ما حدث؟؟ وهل يعبر عنهم البيان؟؟ ■ ■



غزوان زركلي يعرف «ليست».. ويهدينا شوبان «الثوري»

قدم عازف البيانو السوري د. غزوان الزركلي بعضاً من أعمال المؤلف الموسيقي الأوربي فرانز ليست، ضمن حفلة عزف منفرد قدمها بمناسبة الاحتفال بالثوية الثانية لميلاد هذا المؤلف الموسيقي الذي تعزف أعماله حالياً في كل بقاع الأرض، وذلك في دار الأوبرا بدمشق.

بدأ الزركلي الحفل بدراسة «حَمَى الصيد» من مقام دو مينور، ومن ثم «فالس الشيطان» مقام لا ماجور، وأيضاً عمل ليست «مواساة» رقم ٣ مقام ره بيمول ماجور، بالإضافة إلى دراسة «الأجراس» مقام صول ديبز مينور، و«الرابسودي الهنغاري» رقم ٦، وبعد استراحة قصيرة تابع الزركلي عزفه المنفرد بعمليتين آخرين هما: «قصيدة للشاعر بتراركا» رقم ١٠٤ مقام مي ماجور، وأخيراً «سوناتا» مقام سي مينور..

د. الزركلي أهدى الجمهور القليل نسبياً، الذي حضر ليسمع موسيقاً «ليست» رغم الظروف العامة الأبعد بمزاجها الساخن عن «رواق» الأنغام الغربية، معزوفة «الإيتود» الثوري لشوبان، والتي أهداها ذات يوم للثورة البولونية، فكانت مسك الختام حقاً، وإشارة رمزية لما يعتمل في صدره.. فشكره الجمهور كما يليق بالمهدي والهدية.. ■ ■

ربما..!

هذا دمي.. فانتبهوا

بكت المرأة على جهاز الصرّاف الآلي بعدما سحبت راتبها الشهري مع الزيادة. المصطفون وراءها في الطابور نسوا أمر أموالهم وراحوا يهدثون من روعها. لم يحتج الأمر تفسيراً، جملة واحدة منها جعلت الدموع تتلعب في العيون: هذه الزيادة ممزوجة بالدم..

مثلها مثل كثير من السوريين شعرت المرأة، للمرة الأولى ربما، أنّ زيادة دخلها الأقل من المشروعة ليست مشروعاً إطلافاً.

مع إجهاشة بكاء حارقة قالتها: إنها تقبض ثمناً دفعه بعض من أبناء بلدها، بالنياية عنها وعن سواها، بينما هي تتلقى ما يشبه الدية، والجرح في حالتها أنها تغسل دمها لا تعرف أصحابه، كما يجب أن يحدث مع قابضي الدييات عادةً.

في الوقت ذاته وقف كثيرون يشككون بنزاهة هذا الدم، مجمعين على أنه لا يروم سوى تخريب الأمن والأمان، وظلّوا، ربما لضبابية المشهد، ربما خوفاً، غير مصدقين أن دم أبناء البلاد الواحدة هو دم واحد، ولا تجوز إراقته بيد الأخ والقريب مهما كانت الأسباب.

لكل من هؤلاء أضع قصيدة أمل دنقل «عشاء» كونها تختصر كل ما أود قوله:

قصدهم في موعد العشاء

تطالعو لي برهه

ولم يرد واحد منهم تحية المساء!

وعادت الأيدي تراوح الملاعق الصغيرة

في طبق الحساء

.....

نظرت في الوعاء:

هتفت: «ويحكم.. دمي»

«هذا دمي.. فانتبهوا»

..لم يأنهوا!

وظلت الأيدي تراوح الملاعق الصغيرة

وظلّت الشفاة تعلق الدماء!

الدم.. الدم.. أكل كل أحاديث الأيام الماضية، بل أكل الأيام الماضية، ولا تزال حياة الناس مشوبة بالخوف والقلق والترقب. بلد واحد يستولي عليه الخوف ذاته، فهناك من يبيع الدماء حقاً!!

صورة الشهيد التي نشرها له أصدقائه مع عبارات تليق بهذه التضحية لم تمنعني من الإعجاب بوسامته البالغة، ففي ذلك الجمال والشباب ما يكفي لرتاء الحياة نفسها.. وكنوع من استسقاء الفرح اشترت قميصاً وبنطالاً وحذاءً من أفخر الماركات.. فعلت هذا البذخ بضمير مرتاح حتى أخفّ هول نزيف الدم في الأخبار والنقاشات اليومية و.. المناومات!! فعلتها ليكون لي شرف الموت أنيقاً فيما لو أطلقت رصاصة أتمه (مندسة) نحو قلبي الضاحك.. فعلتها لأن غد القلوب الضاحكة دوماً أحلى..!

■ رائد وحش
raedwahash@gmail.com

شجون على هامش مسرحية لم تنجز

يقول أحدهم: في احتفالية دمشق عاصمة الثقافة أعطيت توجيهات لمديرية المسارح لإيجاد التسهيلات وإزالة كل العوائق التي تواجه إدارة دمشق عاصمة الثقافة!!! وهذا يعني أن وزارة الثقافة والمسؤولين المعنيين في هذا المجال يعرفون تماماً مدى سوء وقدم القوانين التي تعمل فيها المؤسسات الثقافية، ومديرية المسارح بالتحديد، فلماذا لا يقومون بإصلاح هذا الحالة وتطوير هذه المؤسسة لتستطيع أن تقوم بدورها الفعال الذي أنشئت لأجله، ومن هو المستفيد من إبقاء هذه المؤسسة معتلة وغير قادرة على إنتاج مسرح حقيقي في البلاد؟؟ وكيف يمكن للعاملين المبدعين الحقيقيين أن يطوروا الحالة الفنية وهناك من يحاول أن يسد الباب في وجههم، ويقول لهم أنتم غير مرحب بكم هنا...

كل هذه الأسئلة والأفكار ظلت معلقة بلا أجوبة وبلا تغيير، فتم تأجيل العمل على هذه المسرحية إلى أن يتوفر ظرف أفضل لمباشرتها، وبذلك فإن العمل لن يعرض بمناسبة سنوية أهم كتابنا المسرحيين، وبالتالي ستبقى هذه المناسبة منسية، وما من مدلول لهذا إلا التدني الرهيب الذي وصلت إليه الحالة المسرحية في بلادنا..

رحم الله كاتبنا العظيم، والحمد لله أنه لم يعيش حتى يشاهد ما وصلت له الحالة المسرحية الآن.. ■ ■

المشكلة الأهم والأخطر، عدم قدرة إدارة فريق العمل على جمع الممثلين كلهم (كون العدد ضخماً نتيجة التزام العديد من الممثلين بأعمال تلفزيونية.

وفي إحدى البروفات فتح نقاش بين فريق العمل من ممثلين ومخرج ونقاد من الذين لهم تاريخ طويل في المسرح والمعروفين بالتزامهم الأعمال الجادة، وكان النقاش يدور حول إمكانية الطلب من ممثل أن يلتزم بعمل مسرحي يحتاج إلى عمل مضمّن وشاق لثلاثة أشهر متواصلة، مقابل أجر مادي صغير ومخجل

تقدمه مديرية المسارح باسم مكافأة!! في حين أن هذا الممثل، وهو صاحب اسم معروف في الدراما، يمكن أن «يصور» الأسبوع واحد ويلقى أجراً بأضعاف مضاعفة عن الأجر الذي يتقاضاه عن عمل مسرحي، ولكن حتى هؤلاء الذين التزموا في عمل مسرحي جديد بالرغم من معرفتهم الجيدة لكل صعوبات ومشاق

العمل في المسرح يتساءلون: إلى متى سيبقى الوضع بهذا السوء؟ أليس لنا الحق أن نعلن موقفاً جمعياً بعدم العمل في المسرح ضمن هذه الظروف؟ ويرد آخرون أن هذا العمل قام به العديد من الفنانين وماذا كانت النتيجة؟ النتيجة بدء غير المحترفين وأشياء الفنانين بإنتاج أعمال مسرحية مستفيدة من

علاقاتهم في مديرية المسارح وبفراغ الساحة أمامهم، وأدى ذلك بالحصلة إلى تدني مستوى المسرح بالعالم، وهذا ما لا يقبله أي فنان ملتزم لديه حب وغيرة على المسرح.

◀ ندى العبد الله

في كل مرة يتم الحديث فيه عن مباشرة بروفات في عمل مسرحي ما، أشعر بالحماس والسعادة ولكن أبقى متوجسة طوال الوقت من إمكانية استمرار هذا العمل وقدرة فريق العمل على تخطي كل العقبات التي تواجه أي عمل مسرحي، سواء في المسرح القومي أو حتى في حال كان بتمويل خاص، وهذا الأخير صعب للغاية.

منذ فترة قريبة تمت المباشرة، أو لنقل محاولة المباشرة بعمل مسرحي ضخم لأهم كتابنا السوريين في محاولة لإنجاز العمل بمناسبة ذكرى سنوية هذا الكاتب العظيم.. وطبعاً هذا مشروع هام جداً ويحكم ضخامته وكثرة ممثليه يحتاج إلى دعم خاص ومساندة كبيرة..

في البداية لم يكن هناك مسرح يمكن أن تتم فيه البروفات، حيث أن جميع المسارح مشغولة ببروفات مسرحية عديدة بمستويات مختلفة، وهذه المشكلة دائمة ومستمرة تواجه كل العاملين في المسرح، وفي كثير من الأحيان يضطر الكثيرون إلى القيام بالبروفات في الليل وحتى الثانية أو الثالثة صباحاً، والسؤال ألا يمكن مع وجود إقبال على العمل في المسرح إيجاد أماكن إضافية لإجراء البروفات على الأقل من دون أن تكون مسارح للعرض؟؟

المشكلة الثانية التي واجهت هذه المجموعة، وهي

بين قوسين



أرشيف للحساب..

والقصاص!

◀ جهاد أسعد محمد

يلزم البلاد والناس والأوقات التالية أن يتم توثيق كل ثانية في هذه المرحلة بالصوت والصورة واللوحة واللغة الناصعة. على الأفلام التي لم تحاب، ولم ترتعش، ولم تنكسر، ولم تساوم... ولم تروّض في الصحف الرسمية وشبه الرسمية، ولم تتاجر بالكلمة في «مدونات» رجال ونساء الأعمال، أن تسجّل كل الصراخ المنبعث من حناجر المقهورين المنتفضين في الشوارع والساحات والمساجد، وكل الصراخ المخنوق في صدور الذين منعهم خوف مركب من الالتحاق بالموجة الجامحة.. أن تدون كل العسف والقمع والترويع والكذب والذرائع الواهية.. أن ترصد كل التجييش الفئوي واللغة الطائفية ومحاولات دفع الحراك الشعبي إلى مآلات مظلمة.

على عدسات الشرفاء، العدسات الشجاعة التي لا علاقة لها بوكالات الأنباء السخية، ولا بالمحطات العارية أو المستعربة، ولا بالمسوخ الإعلامية السورية أو المتسرّبة، أن تبقى مفتوحة على وسعها لترصد المشهد السوري كاملاً: الهراوات التي تستمر بالتهايوي على الرؤوس والأجساد حتى تحرب أشكالها الهندسية.. الرصاص «غير الخفي» المصوب إلى الصدور العارية والعيون الحاملة.. الدم المراق على الأرصفة، أو المخلط بالتراب أو بالإسفلت.. جنازات الشهداء.. الدموع.. الركن في الطرقات.. «الشبيحة» الذين عادوا للظهور فجأة وهم يحملون الرشاشات والعصي الكهربائية على مداخل بعض الأحياء لهمايتها» من عدو وهمي.. أصحاب اللجي الطويلة والشوارب الحليقة وهم يقفون جانبا متحفزين.. الناطقين باسم المطرودين من البلاد لفسادهم وغيهم وعمالتهم.. مسيرات التأييد الروتينية.. مسيرات السيارات الفارهة التي لا يعني الوطن لأصحابها إلا بمقدار ما ينهبونه منه ويستبدون فيه.. الناس في الشوارع والأسواق وهم يتملكهم شعور صامت بالقرع..

على الشعراء الذين لم يبيعوا أنفسهم للبلاط، أي بلاط، ولم يحلموا بما وراء البحار، ولم يلهوا بالدسائس والترهات وترثرات المقاهي، أن يتخيلوا ألم الأطفال «المشاهين» الذين اقتلعت أظافرهم، وقهر الرجال الذين أهينت كرامتهم، ونحيب الأمهات اللواتي يبجن عن أبنائهن بين الجثث أو في المشايخ أو في عيون رجال الأمن، ويتسولن الرحمة عند أبواب الأقبية.. عليهم أن يرصدوا الخوف تحت أزيز الرصاص وتحت القصف العشائري والمذهبي والديني.. فالشعر ما يزال ديوان شعب ما انفك محرماً عليه أن يجاهر بما يحس، وأن يصرخ إن تألم، وأن ينتفض إن أهين.. وعليه - أي الشعر - أن يعود ضميراً، وأن يخرج من وهنه واغترابه وذاتياته المحطمة، وأن يثور على ترهاته وصراعاته الجانبية ويتطلع إلى حرية تحمله وتحمل الناس من أسر عصر الصمت والخوف والهزائم المتتالية إلى أفق لا يحد..

على اللوحة التشكيلية، اللوحة التي لم ترهن نفسها لتمجيد كاذب، ولم يقف مبدعها في الطابور على أبواب السفارات والغاليريات العابرة للقارات، أن تجسد البعد الثالث الذي يعجز عنه الفوتوغراف.. البعد العميق للحراك الاجتماعي الحاصل تحت ضغط الاختناق بالكلمات والجوع والأفانق المغلقة، أن ترسم البلاد كما هي في العمق، الفقراء والشرفاء في جانب، واللصوص وأصحاب السطوة في جانب.. أن تبين أن النهب والقمع لا طائفة له ولا دين، وأن عامة الناس من كل خيوط النسيج الوطني ومن كل المناطق واللهجات مستهدفون في حياتهم ووجدتهم وكرامتهم، ومستهدفون في غضبتهم التي يراد لها من المتصارعين الكبار على الثروة ألا تكون جامعة وواضحة الأهداف وصحيحة الوجهة..

على «الموبايلات»، والمدونات الإلكترونية والفنون والآداب والذاكرة الجمعية أن توثق الآن كل تفاصيل الحدث المتصاعد.. كل التصريحات.. كل الفتاوى السرية والعلنية.. كل الدسائس والألاعيب والإشاعات الماكرة.. كل محاولات تمزيق البلاد والشعب بغض النظر عن نوع الشعارات وصفة رافعها.. كل المسوغات المزعومة للاستمرار في القتل والقمع والترهيب ومصادرة الحقوق.. فالتوثيق هنا هو الشاهد الملك على ما تدفع البلاد نحوه بتسارع شديد ومريب.. وعماً قليل سيأتي وقت الحساب والأسئلة والقصاص، سيأتي مهما حاول البعض المتحكم حتى الآن باللعبة الخطرة، أن يعيق ذلك..

mjihad@kassioun.org



الأطفال.. والحدث الجاري

◀ سناء عون

أعلن الطفل الأسمر النحيل، بدون إنذار، طلباته المشروعة: «الشعب يريد إسقاط بابا». وأمام ذهول الأب الذي لم يكن يتوقع هذا يوماً، في البيت المحصن والمستقر، كما ظنه دائماً، لم يكن أمامه إلا أن يسأل: لماذا؟ فجاء الجواب الطفولي ثابتاً واضحاً: أريد حقي في التلفزيون.. أريد أن أشاهد برامج الأطفال.

الصغير الذي توقع الرد ظل ملحاً، مهاجماً سخرية والده بمزيد من الهتافات المرحية. والنتيجة جاءت بعدة خيارات: وأولها MBC3، ثانياً سببستون، ثالثاً طيور الجنة، ورابعاً وخامساً وسادساً: ما تشاؤون من سبونج بوب، همتارو.. إلخ.. العبرة بالنتائج، ولذلك كان لا بد من إكمال المسيرة، فعند أول مواجهة مع الأم التي لا تتوقف طلباتها ثمة مواعيد لكل شيء، يجب الالتزام بها دون أية معارضة رغم عدم معقوليتها أحياناً. فكانت الردود الاحتجاجية: «ما بدي أكل، مو جوعان».. «ما بدي نام، مو نعسان».. «دراسة، دراسة، حتى في أيام العطل».

وانتقلت المواجهة إلى الميدان مع الأم عبر لوحات ملأت جدران البيت: «لا ماما».. «الشعب يريد إسقاط ماما».. «يا أمي اسمعي مني.. هذا البيت مو مريح».. احتجاج لم يستمر لأكثر من ساعة، فالأم الأكثر ديمقراطية من الحكام، وربما الأكثر خوفاً من الإجماع المنزلي المهدد بإسقاط حكومتها، حققت مطالب رعيها سريعاً، مستبدلة التلق باستقرار منزلي حقيقي.. وهو الحل الأسهل والأفضل لو يعلم الحكام!

توسعت دائرة الاحتجاج لتصل إلى المدرسة: «الشعب يريد إسقاط المدير».. وبناء على الاحتجاج الطلابي المتصاعد تم تخطيط ملعب كرة القدم، وانتشرت الكرات المخبأة في كل أرجاء الملعب، وتم وضع الشباك.. وقام عامل البوفيه من جهته بتخفيض الأسعار، والمعلمون توقفوا عن الزجر والنهر، وانتشر الدفء في كل قاعات الدراسة بعد تركيب المدافئ.

انتصر الأطفال للمرة الثانية. لكن انتصارهم كان ملطخاً بكثير من المساوآت الغربية: «أنسة بس تنتهي الحرب منروح على الرحلة».. والإجابة السريعة التي أكدت حالة اللاحر لم تقنع سائلها، فالهتاف الآن لطفل جديد «الشهيد حبيب الله»..

مع محاولات المعلمة العديدة شرح وإفهام التلميذ أن ما يحدث في سورية ليس حرباً، بقي الصغير غير مقتنع، ومستمرًا بجدار عقيم، مستشهداً بدروسه: يوسف العظمة استشهد بمعركة ضد الفرنسيين، وباسم مدرسته التي تحمل اسم أحد شهداء حرب تشرين.

بقي الطفل يتساءل غير مقتنع أن كل هؤلاء الشهداء يتساقطون ولا يوجد حرب في البلاد: «الشهداء مو إسرائيل قتلتهم».. «وين إسرائيل»..

ترى هل يخوض الأطفال أسئلة الواقع، أم أن أسئلة الواقع تخوض الجميع؟؟ الإجابة برسم من يعرف ماذا فعل الأطفال، وماذا فعل بهم؟؟

■

مسرحية «البلد السعيد»

◀ نور أبو فرج

تستيقظ إحدى الموظفات صباحاً، تغتسل، ترتدي ابتسامتها، وتذهب إلى عملها في إحدى المؤسسات الحكومية، لتعود بعد انتهاء الدوام منهكة، تعاني ألماً في عضلات الوجه الذي لم يعتد حمل تلك التعابير الجديدة.

يلوح شرطي مرور بيده مودعاً أحد السائقين بعد أن أوقفه، متمنياً له رحلة سعيدة.

يخرج بعض الشبان دراجاتهم النارية غير المرخصة، تلك التي كانت مخبأة في المستودعات، ينفضون عنها الغبار، ويركبونها ليجوبوا الشوارع مسرعين متهورين. لا حاجة للوقوف على إشارة مرور أو تجنب الشوارع الرئيسية، يكفي أنهم يحملون أعلاماً ويصدرون ضجيجاً فرحاً حتى يمروا بسلام.. مواطنون يظهرون على شاشة التلفاز الوطني، معبرين عن غضبهم من ارتفاع قيمة فواتير المياه والكهرباء وغلاء الأسعار وتأخر دعواتهم القضائية، بينما يحاورهم المذيع بكل موضوعية وتعاطف طالباً المزيد من التفاصيل.

تلك هي بعض الملامح التي تسود الحياة في سورية الآن بعد المظاهرات والأحداث المساوية التي عاشتها البلاد في الأسبوعين الماضيين، والتي قلبت الدنيا رأساً على عقب: المنوعات أصبحت مسموحات وبالعكس، كما لو أن البلاد تؤدي عملاً مسرحياً أبطاله موظفو الحكومة والكثير من المواطنين. أصبح الموظفون بين ليلة وضحاها لطيفين سعداء،

بسيم الرئيس يرسم الشهداء



مرة أخرى يفاجئنا الفنان السوري بسيم الرئيس بإعلان جديد، فبعد إنجازه لقسم كبير من التهدد برسم لوحات لمن يشتهي من الناس.. ها هو ذا يعلن أنه يعزم على رسم الشهداء السوريين الذين سقطوا في موجة الاحتجاج الأخيرة، حيث كتب على صفحته في «الفييس بوك» تحت عنوان «ليكن ذكركم مؤبداً - شهدائنا»: «ويستمر فعل الحب.. عمل اللوحة تجمعنا.. لأصدقائي الذين تأخرت قليلاً بإرسال لوحاتهم.. عذرؤا تأخري قليلاً.. ولكنني مستمر، فللشهيد علي حق.. أرجو منكم أن تزودوني بأسماء شهداء درعا وأعمارهم وبلداتهم علني أقدم نذراً صغيراً لأرواحهم الطاهرة.. ليكن ذكركم مؤبداً».

بفنانين من أمثال بسيم يكر الوطن، ويأخذ الفن دوره الحقيقي بانحياز به العلي إلى جانب الشعب في سبيل حياة كريمة.. وجميلة.

اللوحة المرافقة للشهداء: محمد جلال الزعبي، سمير اللباد، مهند إبراهيم الذياب، عروة الشريف، محمد حسين الشريف، محمد معمر الحمودي، أحمد الزعبي